Distribution: General
Original: English

GC 27

May 2004
Arabic

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

مجلس المحافظين

تقرير الدورة السابعة والعشرين

روما، 18–19 فبراير/شباط 2004

المحتويات

الفصل		الفقرات	الصفحة
الأول –	افتتاح الدورة وسير أعمالها	1 - 11	1 – 3
	ألف – افتتاح الدورة	3	1
	باء – جدول الأعمال والوثائق	4	1
	جيم – إنتخاب هيئة مكتب مجلس المحافظين	5	1
	دال – الجلسة الافتتاحية للدورة	6 – 8	2
	هاء – بيان رئيس الصندوق	9	2
	واو – البيانات العامة	10	2
	زاي – اختتام الدورة	11	3
الثاني –	القرارات التي اعتمدها مجلس المحافظين	12 - 21	4 – 6
	ألف – تقرير عن التجديد السادس لموارد الصندوق	12 - 13	4
	باء – القوائم المالية المراجعة للصندوق في 31 ديسمبر/كانون الأول 2002	14	4
	جيم – الميزانية الإدارية للصندوق ومكتب التقييم لعام 2004	15	4 – 5
	دال – التفويض بسلطة إنشاء حسابات أمانة متعددة الجهات المانحة	16	5
	هاء – تقرير مرحلي عن تنفيذ نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء	17	5
	واو – تقرير مرحلي عن سير العمل في برنامج تطوير أسلوب العمل في الصندوق (برنامج التغيير الاستراتيجي)	18	5
	زاي – تقرير عن الدروس المستفادة للائتلاف الدولي المعني بالأراضي	19	5
	حاء – تقرير مرحلي عن الآلية العالمية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر	20	5 – 6
	طاء – إقرار نشر الوثائق	21	6

الفصل		الفقرات	الصفحة
الثالث –	ألف – المحاضر الموجزة (بما فيها موجز البيانات العامة التي أدلى بها شفهيا المحافظون والمراقبون)	22 – 278	7 – 66
	(i) الجلسة الأولى – 18 فبراير/ شباط 2004	22 – 73	7 – 17
	(ii) الجلسة الثانية – 18 فبراير/ شباط 2004	74 – 182	18 – 42
	(iii) الجلسة الثالثة – 19 فبراير/ شباط 2004	183 – 201	43 – 47
	(iv) الجلسة الرابعة – 19 فبراير/ شباط 2004	202 – 278	48 – 66
	باء – مناقشات الموائد المستديرة	279 – 289	67 – 77
	المقدمة	279 – 281	67 – 70
	تقارير عن المناقشات	282 – 289	70 – 76
	آسيا والمحسط الهادي: *المشروعات الريفية والحد من الفقر*	282	70
	شرق ووسط أوروبا والدول المستقلة حديثا: *تيسير وصول المزارعين إلى الأسواق في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية*	283 – 284	71 – 72
	أفريقيا الشرقية والجنوبية: *فرص التنمية الريفية وتحدياتها الناجمة عن النهج على مستوى القطاع*	285	72 – 73
	أمريكا اللاتينية والكاريبي: *تحويلات المغتربين والتنمية الريفية*	286 – 287	73 – 75
	الشرق الأدنى وشمال أفريقيا: *إدارة الموارد المائية الشحيحة في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا*	288	75 – 76
	أفريقيا الغربية والوسطى: *التمويل الريفي في أفريقيا الغربية والوسطى*	289	76 – 77
	جيم – بيانات عامة أخرى		78 – 103
	ألبانيا		78 – 79
	الجزائر		80 – 86
	جورجيا		87
	ليسوتو		88 – 91
	المغرب		92 – 93
	تايلاند		94 – 95
	الولايات المتحدة		96 – 97
	زامبيا		98 – 100
	الهيئة العربية للاستثمار الزراعي والتنمية		101 – 102

الفصل		الفقرات	الصفحة
الرابع –	البيانات والخطب الخاصة		135 – 104
	بيان ترحيبي للسيد لينارت بوغه، رئيس الصندوق، بمناسبة زيارة فخامة الرئيس بليز كومباوري، رئيس بوركينا فاسو.		105 – 104
	الكلمة الافتتاحية لفخامة الرئيس بليز كومباوري، رئيس بوركينا فاسو		112 – 106
	بيان تقدير من محافظ الجمهورية الفرنسية نيابة عن الدول الأعضاء في الصندوق ردا على الكلمة الافتتاحية لفخامة الرئيس بليز كومباوري، رئيس بوركينا فاسو		114 – 113
	رسالة من الأمين العام للأمم المتحدة السيد كوفي عنان، ألقاها نيابة عنه رئيس مجلس المحافظين السيد غويدو مانتيغا		116 – 115
	بيان رئيس الصندوق، لينارت بوغه، أمام الدورة السابعة والعشرين لمجلس المحافظين		124 – 117
	بيان المدير العام لمنظمة للأغذية والزراعة للأمم المتحدة، السيد جاك ضيوف		126 – 125
	كلمة المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي، السيد جيمس ت. موريس، ألقاها نيابة عنه نائب المدير التنفيذي السيد جان جاك غريس		130 – 127
	التجارة والتنمية الريفية: الفرص المتاحة أمام فقراء الريف والتحديات التي تواجههم – موجز جلسة المناقشات العامة الذي ألقاه نائب رئيس المجلس، معالي الدكتور نوري إبراهيم حسن		132 – 131
	كلمة نائب رئيس المجلس، معالي الدكتور نوري إبراهيم حسن، بمناسبة اختتام الدورة السابعة والعشرين لمجلس المحافظين		135 – 133

الملاحق		الصفحة
الأول –	قائمة بالمشاركين في الدورة السابعة والعشرين لمجلس المحافظين	137 – 200
الثاني –	جدول الأعمال وبرنامج الأنشطة	201 – 204
الثالث –	قائمة بالوثائق التي عرضت على مجلس المحافظين في الدورة السابعة والعشرين	205 – 206
الرابع –	القرارات التي اعتمدها مجلس المحافظين في الدورة السابعة والعشرين	207 – 209

انتخاب مكتب هيئة مجلس المحافظين

السيد لينارت بوغه رئيس الصندوق مع رئيس المجلس المنتهية ولايته

يرحب بالرئيس المنتخب معالي السيد غويدو مانتيغا

رئيس مجلس المحافظين معالي السيد غويدو مانتيغا

نائبة رئيس المجلس معالي السيدة نوبوكو ماتسوبارا

نائب رئيس المجلس معالي الدكتور نوري ابراهيم حسن

الفصل الأول

افتتاح الدورة وسير أعمالها

1 – عقدت الدورة السابعة والعشرين لمجلس محافظي الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في مدينة روما في الفترة 18–19 فبراير/شباط 2004. وترد في الملحق الأول قائمة بالمشاركين في الدورة.

2 – عقد المجلس أربع جلسات، وترد المحاضر الموجزة لها في الجزء ألف من الفصل الثالث.

ألف – افتتاح الدورة

3 – افتتح الدورة سعادة السفير فريدي نومبيري، الممثل الدائم لجمهورية اندونيسيا لدى الصندوق، بالنيابة عن رئيس المجلس المنتهية ولايته، معالي السيد بونغرانا ساراجي وزير الزراعة في جمهورية اندونيسيا.

باء – جدول الأعمال والوثائق

4 – اعتمد مجلس المحافظين جدول الأعمال وبرنامج أحداث الدورة الواردين في الملحق الثاني. وترد قائمة الوثائق المعروضة على المجلس في الملحق الثالث. كما ترد في الملحق الرابع القرارات التي اعتمدها مجلس المحافظين.

جيم – انتخاب هيئة مكتب مجلس المحافظين

5 – وفقا للمادة 12 من النظام الداخلي لمجلس المحافظين، انتخب المجلس من بين أعضائه هيئة مكتب جديدة لمدة سنتين، وكانت نتائج الانتخابات كالتالي:

الرئيس:	معالي السيد غويدو مانتيغا وزير الدولة للتخطيط والميزانية والإدارة في جمهورية البرازيل الاتحادية
نائبا الرئيس:	سعادة السيدة نوبوكو ماتسوبارا سفيرة اليابان لدى إيطاليا
	سعادة الدكتور نوري إبراهيم حسن سفير الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية لدى الصندوق

دال – الجلسة الافتتاحية للدورة

6 – ألقى فخامة الرئيس بليز كومباوري رئيس جمهورية بوركينا فاسو، بيانا افتتاحيا، يرد نصه في الفصل الرابع.

المتحدث الرئيسي في الجلسة الإفتتاحية، فخامة الرئيس بليز كومباورو رئيس بوركينا فاسو، يتبادل وجهات النظر مع السيد لينارت بوغه رئيس الصندوق ويلقي كلمته أمام الجلسة العامة

7 – وألقى الرئيس المنتخب الجديد لمجلس المحافظين رسالة من السيد كوفي عنان، الأمين العام للأمم المتحدة، ويرد نص الرسالة في الفصل الرابع.

8 – وألقى السيد جاك ضيوف المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة بيانا، كما ألقى السيد جان جاك غريس النائب الأول للمدير التنفيذي بيانا بالنيابة عن السيد جميس موريس المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي. ويرد نص هذين البيانين في الفصل الرابع.

هاء – بيان رئيس الصندوق

9 – يرد النص الكامل لبيان السيد لينارت بوغه رئيس الصندوق في الفصل الرابع.

واو – البيانات العامة

10 – يرد في الجزء ألف من الفصل الثالث، موجز للبيانات العامة التي ألقاها السادة المحافظون والمراقبون. ويتضمن الجزء باء من الفصل الثالث بيانا بمناقشات الموائد المستديرة الست. كما ترد في الجزء جيم من الفصل الثالث، البيانات العامة التي قدمها ممثلو الدول الأعضاء كتابة الذين لم يلقوا بيانات شفوية أمام المجلس.

زاي - اختتام الدورة

11 - ألقى نائب رئيس المجلس، سعادة الدكتور نوري إبراهيم حسن، بيانا أوجز فيه مناقشات فرق الخبراء ونتائج المداولات الرئيسية للمجلس، ثم أعلن اختتام أعمال الدورة السابعة والعشرين لمجلس المحافظين. ويرد النص الكامل للبيان في الفصل الرابع.

الفصل الثاني

القرارات التي اعتمدها مجلس المحافظين

ألف - تقرير عن التجديد السادس لموارد الصندوق

12 - رحب مجلس المحافظين بالإعلان الصادر في 17 ديسمبر/كانون الأول 2003 بنفاذ مفعول التجديد السادس لموارد الصندوق وفقا للبند 7(أ) من الفقرة 2 من القرار 133/د-26 الذي يقضي بنفاذ مفعول التجديد ما أن تبلغ قيمة المدفوعات ووثائق المساهمات المودعة للتجديد السادس للموارد ما يعادل 50% من مجموع قيمة المساهمات. وبعد ذلك استعرض المجلس التقرير الخاص بالتجديد السادس للموارد الوارد في الوثيقتين GC 27/L.2 و GC 27/L.2/Add.1. ولاحظ أن مجموع تعهدات التجديد السادس للموارد، شاملة المساهمات التكميلية، بلغ 490.5 مليون دولار أمريكي، أي 88.5% من المبلغ المستهدف وقدره 560 مليون دولار أمريكي. كما لاحظ أنه، في 18 فبراير/شباط 2004، بلغ مجموع وثائق المساهمات المودعة والمدفوعات غير المؤيدة بوثائق مساهمات 358.5 مليون دولار أمريكي، أي 66.3% من مجموع التعهدات. وبلغت قيمة المدفوعات المقدمة نقدا وبمسندات إذنية 102.4 مليون دولار أمريكي، أي 20.7% من مجموع التعهدات.

13 - وأحاط المجلس أيضا علما بأن مجموع التعهدات البالغ قدرها 495.5 مليون دولار أمريكي شمل مبلغ 27.4 مليون دولار أمريكي كتعهدات بمساهمات تكميلية تعهدت بها كل من: بلجيكا بمبلغ يعادل 15.8 مليون دولار أمريكي لتحقيق أهداف الصندوق البلجيكي للمحافظة على الحياة في العالم الثالث، والهند بمبلغ 1.0 مليون دولار أمريكي والمملكة المتحدة بمبلغ 10.0 مليون دولار أمريكي على التوالي، لدعم المبادرات المتعلقة بالابتكارات، بينما تعهدت لوكسمبرغ بمبلغ يعادل 0.6 مليون دولار أمريكي في أموال الأمانة المودعة لدى الصندوق من أجل مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وبلغ مجموع المساهمات التكميلية ما يعادل 7.2 مليون دولار أمريكي.

باء - القوائم المالية المراجعة للصندوق - 31 ديسمبر/كانون الأول 2002

14 - بحث مجلس المحافظين واعتمد القوائم المالية التي تبين الوضع المالي للصندوق في 31 ديسمبر/كانون الأول 2002 ونتائج عملياته خلال السنة المنتهية في ذلك التاريخ، وذلك على النحو الوارد في الذيول من ألف إلى حاء بالوثيقة GC 27/L.3 وتقرير المراجع الخارجي بشأنها.

جيم - الميزانية الإدارية للصندوق ومكتب التقييم لعام 2004

15 - بعد بحث الميزانية الإدارية المقترحة للصندوق ومكتب التقييم لعام 2004، المعروضة في الوثيقتين GC 27/L.4 و GC 27/L.4/Add.1، اعتمد مجلس المحافظين القرار 133/د-27 في 18 فبراير/شباط 2004. وفي معرض موافقته على الميزانية الإدارية لعام 2004، رخص مجلس المحافظين بتعديل الفقرة 2 من المادة السادسة من اللائحة المالية للصندوق، بحذف الجملة الثانية منها بما يسمح بترحيل الاعتمادات غير الملتزم بها عند إقفال السنة

المالية إلى السنة المالية التالية في حدود مبلغ لا يزيد على 3% من ميزانية السنة المذكورة. وبدأ سريان هذا التعديل باعتماد القرار 133/د-27، وبدأ تنفيذه اعتبارا من السنة المالية 2003.

دال - التفويض بسلطة إنشاء حسابات أمانة متعددة الجهات المانحة

16 - بحث مجلس المحافظين الوثيقة GC 27/L.5 واعتمد القرار 134/د-27 الذي يفوض المجلس التنفيذي بسلطة إنشاء حسابات أمانة متعددة الجهات المانحة، وطلب من رئيس الصندوق أن يقدم معلومات إلى مجلس المحافظين عن كل القرارات التي يتخذها المجلس التنفيذي في هذا الشأن.

هاء - تقرير مرحلي عن تنفيذ نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء

17 - أخذ مجلس المحافظين علما بالتقرير التحريري الوارد في الوثيقة GC 27/L.6، والتقرير الشفوي المقدم من السيد سيريل انويزي نائب رئيس الصندوق، بشأن سير العمل في تنفيذ نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء. وكان المجلس التنفيذي قد وضع واعتمد هذا النظام، بموجب السلطة المفوضة له من مجلس المحافظين في دورته الخامسة والعشرين وفقا لتقرير هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد السادس لموارد الصندوق. وأخذ مجلس المحافظين علما أيضا بأن وثيقة معلومات تتعلق بتنفيذ نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء ستعرض سنويا على مجلس المحافظين.

واو - تقرير مرحلي عن سير العمل في برامج تطوير أسلوب العمل في الصندوق (برنامج التغيير الاستراتيجي)

18 - أخذ مجلس المحافظين علما بالتقرير المرحلي السنوي الرابع عن سير العمل في برنامج تطوير أسلوب العمل في الصندوق (برنامج التغيير الإستراتيجي) الوارد في الوثيقة GC 27/L.7، والإضافات الشفوية التي أدلى بها السيد سيريل انويزي، نائب رئيس الصندوق، بشأن ما تحقق من إنجازات في هذا المجال بجانب عملية تقييم الإنجازات التي تحققت في السنة السابقة. وأدى ذلك إلى إعادة وضع البرنامج في إطار زمني أكثر واقعية تيسيرا لتحقيق النتائج بالمستوى المطلوب من الجودة.

زاي - تقرير عن الدروس المستفادة للائتلاف الدولي المعني بالأراضي

19 - أخذ مجلس المحافظين علما بالتقرير التحريري الوارد في الوثيقة GC 27/L.8، والتقرير الشفوي الذي قدمه السيد بروس مور، منسق الائتلاف الدولي المعني بالأراضي، عن الدروس المستفادة والنتائج التي تحققت منذ دورة الذكرى الخامسة والعشرين لمجلس المحافظين فيما يتعلق بتحسين الوصول الآمن لفقراء الريف إلى الأراضي، والمياه، والموارد الإنتاجية ذات الصلة في البلدان والأقاليم الذي ينفذ الائتلاف عملياته فيها.

حاء - تقرير مرحلي عن الآلية العالمية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر

20 - أخذ مجلس المحافظين علما بالتقرير التحريري الوارد في الوثيقة GC 27/L.9، والتقرير الشفوي الذي قدمه السيد بير رايدن، مدير الآلية العالمية، عن الاستراتيجية التشغيلية الناشئة والأنشطة التي نفذت في عام 2003، في إطار

الآلية العالمية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان المتأثرة بشدة من الجفاف و/أو التصحر، لاسيما في أفريقيا، وعن الخطوات التي يتخذها البرنامج لتعزيز تعبئة موارده في إطار خطة عمله الجديدة.

طاء – إقرار نشر الوثائق

21 – وافق مجلس المحافظين على نشر جميع الوثائق المعروضة على الدورة وأحاط بأنها ستنشر بعد ذلك في موقع الصندوق المفتوح على شبكة الإنترنت.

الفصل الثالث

ألف – المحاضر الموجزة

(بما فيها موجز البيانات العامة التي أدلى بها شفهيا المحافظون والمراقبون)

(i) المحضر الموجز للجلسة الأولى من الدورة السابعة والعشرين المنعقدة في الساعة 10.00 صباح يوم الأربعاء 18 فبراير/شباط 2004

الرئيس الخارج: **بونغاران ساراغي (إندونيسيا)**
رئيسا الجلسة: **غويدو مانتيغا (البرازيل)**
نوبوكو ماتسوبارا (اليابان)

	الفقرات
افتتاح الدورة (البند 1 من جدول الأعمال)	23
اعتماد جدول الأعمال (البند 2 من جدول الأعمال)	24
انتخاب هيئة مكتب مجلس المحافظين (البند 3 من جدول الأعمال)	25 – 31
الكلمة الافتتاحية لرئيس بوركينا فاسو	32 – 37
رسالة من الأمين العام للأمم المتحدة	38
بيان رئيس الصندوق (البند 4 من جدول الأعمال)	39 – 40
بيان المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة	41 – 42
بيان المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي	43 – 44
البيانات العامة (البند 5 من جدول الأعمال)	45 – 72
– إيطاليا	45– 48
– الكاميرون	49 – 51
– اليابان	52 – 54
– بيرو (نيابة عن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي)	55 – 57
– فرنسا	59 – 61
– الصين	62 – 64
– الدنمارك (نيابة عن بلدان أوروبا الشمالية)	65 – 66
– زمبابوي	68 – 70
– السلفادور	71 – 72

22 - **دعيت الجلسة للانعقاد في الساعة العاشرة صباحا.**

افتتاح الدورة (البند 1 من جدول الأعمال)

23 - **السيد نومبيري** (إندونيسيا)، أعلن باسم الرئيس الخارج افتتاح الدورة السابعة والعشرين لمجلس المحافظين مرحباً بالمشاركين. وقال إن صيغة الموائد المستديرة التي طبقت في الدورة الخامسة والعشرين سيعمل بها مرة أخرى في الدورة الحالية، في إطار موضوع "التجارة والتنمية الريفية: الفرص المتاحة أمام فقراء الريف والتحديات التي تواجههم". فالأهداف الإنمائية للألفية وتوافق مونتيري كلها تقر بأهمية التجارة والأسواق في الحد من الفقر، خاصة وأن العديد من الفقراء الريفيين في العالم البالغ عددهم 900 مليون نسمة يعتمدون بطرق مباشرة وغير مباشرة على الأسواق الدولية لتسويق إنتاجهم الزراعي. وعلى الصندوق أن ينضم إلى الوكالات الشقيقة في منظومة الأمم المتحدة للعمل من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ومساعدة فقراء الريف على تحسين سبل معيشتهم من خلال تعزيز إنتاجيتهم وزيادة فعالية مشاركتهم في عمليات السوق. وقال إن التجديد السادس لموارد الصندوق بدأ نفاذ مفعوله في 17 ديسمبر/كانون الأول 2003. وإن رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وموظفيه يستحقون الثناء على ما أنجزوه وكذلك الدول الأعضاء على ما قدمته من دعم مستمر.

اعتماد جدول الأعمال (البند 2 من جدول الأعمال) (GC 27/L.1)

24 - **اعتمد جدول الأعمال (GC 27/L.1).**

انتخاب هيئة مكتب مجلس المحافظين (البند 3 من جدول الأعمال)

25 - **السيد نومبيري** (إندونيسيا)، أعلن أنه عملاً بالمادة 12 من النظام الداخلي، فإن على المجلس أن ينتخب مكتباً مؤلفاً من رئيس ونائبي رئيس لمدة سنتين. وقال إنه قد أُبلغ بترشيح السيد غويدو مانتيغا وزير التخطيط والميزانية والإدارة في جمهورية البرازيل الاتحادية، لمنصب الرئيس.

26 - **انتخب السيد غويدو مانتيغا (البرازيل) رئيساً لمجلس المحافظين بالتصفيق.**

27 - **السيد نومبيري** (إندونيسيا)، قال إنه أُبلغ بترشيح السيدة نوبوكو ماتسوبارا، سفيرة اليابان لدى إيطاليا والسيد نوري إبراهيم حسن، سفير الجماهيرية العربية الليبية لدى الصندوق الدولي للتنمية الزراعية لمنصبي نائبي الرئيس.

28 - **انتخبت السيدة نوبوكو ماتسوبارا (اليابان) والسيد نوري إبراهيم حسن (الجماهيرية العربية الليبية) نائبين لرئيس مجلس المحافظين بالتصفيق.**

29 - **ارتقى السيد مانتيغا (البرازيل) كرسي الرئاسة.**

30 - قال **الرئيس** إنه يعتبر انتخابه رئيساً لمجلس المحافظين شرفاً كبيراً له ولبلاده، وإن هذا يتزامن مع الذكري الثلاثين للمؤتمر العالمي للأغذية الذي عقد عام 1974، والذي اتخذ فيه قرار إنشاء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية. وقال إن أهداف البرازيل قريبة جداً من أهداف الصندوق وإن أولويات الحكومة تركز على تمكين أشد الناس فقراً من

الحصول على فرص عمل والوصول إلى أسواق لمنتجاتهم بما يكفل لهم الكرامة والاستقلال. وقد أطلقت الحكومة برنامجين يرميان إلى تيسير الحصول على الأغذية والعمل في المناطق الريفية، هما برنامج اللاجوع والبرنامج الوطني لتعزيز الزراعة الأسرية، واقترحت إنشاء صندوق دولي لمكافحة الجوع بالتعاون مع حكومتي فرنسا وتشيلي في اجتماع مع الأمين العام للأمم المتحدة كوسيلة لاستقطاب موارد جديدة وثقل سياسي متجدد لدعم هذه القضية. وقال إن الفقر الريفي مرتبط، في جملة أمور أخرى، بمشاكل ملكية الأراضي، وإن الحل يكمن ليس في إعادة توزيع الأراضي فحسب؛ بل في تمويل الإنتاج الأسري وتقديم المساعدات التقنية. وقال إن الركود الاقتصادي في معظم بلدان أمريكا اللاتينية على مدى العقدين الماضيين قد أفضى إلى نزوح جماعي من المناطق الريفية وخلق أعداداً متزايدة من الناس بلا مأوى، وحث المنظمات المتعددة الأطراف على توفير مزيد من الموارد من أجل التغلب على هذه المشاكل. فللتجارة الدولية وتوافر فرص الوصول إلى الأسواق العالمية دور كبير في مكافحة الجوع، والبلدان الغنية هي المسؤولة عن القضاء على التشوهات الناجمة عن الحمائية، وعلى المنظمات المشابهة للصندوق أن تعمل لتحقيق هذه الغاية.

31 - وقال إن سياسة الصندوق الجديدة الداعية إلى تخصيص الموارد على أساس الأداء ستحقق نظاماً شفافاً وموضوعياً ومتوازناً يعود بالفائدة على أشد الناس فقراً. وقد واصلت البرازيل المساهمة في الموارد المالية للصندوق على الرغم من الصعوبات المالية التي تواجهها. وكما قال الرئيس لولا دا سيلفا، فإنه ينبغي اتخاذ إجراءات تكفل لكل شخص إمكانية أن يتناول ثلاث وجبات لائقة في اليوم دون أن يعتمد على الصدقات. وينبغي الانتصار على الجوع والفقر والاستبعاد الاجتماعي في حرب هدفها إنقاذ الأرواح.

الكلمة الافتتاحية لرئيس بوكينا فاسو

32 - **يعود فخامة الرئيس بليز كومباوري رئيس بوركينا فاسو مرافقاً إلى مقعده.**

33 - **السيد بوغه** (رئيس الصندوق)، قال إن من دواعي سروره أن يرحب بفخامة السيد بليز كومباوري، رئيس بوركينا فاسو في الدورة السابعة والعشرين لمجلس المحافظين. وأضاف أن الاستراتيجيات القطرية التي نفذت في عهد الرئيس كومباوري استهدفت بفعالية المشاكل الرئيسية المتمثلة في الفقر المدقع والحرمان الشديد وركزت على خدمة الفقراء والضعفاء. وقد تمكن الصندوق بفضل تجربته في بوركينا فاسو على مدى عشرين سنة من أن يضم جهوده إلى الجهود المشتركة المبذولة من أجل تحقيق التنمية المستدامة. وأضاف قائلاً إن الرئيس كومباوري وهو الصوت المدوي في الدفاع عن أفريقيا، قد طرح على الملأ إمكانات القارة وشدد على الإيمان بمواردها البشرية والطبيعية غير المستغلة كلياً.

34 - لا يستدعي ذكر أفريقيا اليوم مشاعر الحزن واليأس فحسب، بل يثير آمالاً بنهاية الفقر وانعدام الأمن الغذائي وبغد مشرق للأجيال القادمة. ولقد برهنت القيادة السديدة للرئيس كومباوري عن الأهمية التي يعلقها على التنمية الريفية وعن تصميمه على مواجهة المشكلات التي تواجه الفقراء الريفيين وشجاعته في التصدي لها وهو في ذلك مثال لأقرانه في العالم أجمع.

35 - **السيد كومباوري** (رئيس بوركينا فاسو) ألقى خطاباً افتتاحياً يرد نصه الكامل في الفصل 4.

36 - **رئيس الجلسة** شكر الرئيس كومباوري على خطابه، الذي أكد التزام بلاده بالأهداف المشتركة المتمثلة بتعزيز التنمية ومساعدة المحتاجين.

37 - **السيدة باليز** (فرنسا)، تحدثت باسم مجلس المحافظين، وقالت إنه لمما يثلج الصدر الاستماع لزعيم يتفهم بعمق احتياجات الفقراء ويتمتع ببصيرة للمستقبل. ففي عصر العولمة الحالي، يتوجب على كل الأمم أن تتطلع إلى ما وراء حدودها الخارجية وأن تعمل لتحقيق التعاون والتضامن الدوليين لما فيه خير الجميع. والمساواة في العلاقات الدولية لا سيما في مجال التجارة بالسلع الزراعية أمر لا يهم بوركينا فاسو وأفريقيا فحسب، بل يعني 900 مليون ريفي يعيشون تحت خط الفقر في مختلف أرجاء العالم. وقالت إن إلتزام الرئيس كومباوري بتسليط الضوء على مشاكلهم والبحث عن حل يترجم الأهداف الإنمائية للألفية إلى واقع أمر جدير بأن يحتذيه الجميع. وما وجوده في مجلس المحافظين إلا دليل على الاحترام الذي تكنه بوركينا فاسو للصندوق الذي سيواصل بدوره تقديم دعمه المطلق لبلاده ولأفريقيا ككل. وأضافت أن الصندوق يخصص 5% من موارده تقريباً لتمويل المشاريع التي تفيد أفقر الفقراء في أفريقيا، وأن من الضروري التوصل إلى حلول بشأن عدد من المشكلات منها تلك التي يواجهها قطاع القطن ذو الأهمية الحيوية لبوركينا فاسو وللعديد من البلدان الأفريقية الأخرى. وعبرت السيدة باليز عن امتنانها للرئيس كومباوري لإشارته إلى المرأة في التنمية في ضوء العلاقة الوثيقة الثابتة بين مركز المرأة ودورها في التنمية الاقتصادية. وسيواصل الصندوق، وهو الرائد في تمكين المرأة، إدراج أنشطته في هذا المجال في كل مشاريعه وبرامجه القادمة.

رسالة الأمين العام للأمم المتحدة

38 - **الرئيس** قرأ رسالة من السيد كوفي عنان، الأمين العام للأمم المتحدة، يرد نصها الكامل في الفصل 4.

بيان رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (البند 4 من جدول الأعمال)

39 - **السيد بوغه** (رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية)، أدلى ببيان يرد نصه الكامل في الفصل 4.

40 - **الرئيس**، عبر عن تقدير مجلس المحافظين للبيان الهام الذي ألقاه السيد بوغه والذي يشهد على الدور القيادي الذي يضطلع به وعلى التزامه بالأهداف التي وضعها مؤتمر قمة الألفية وبأهداف الصندوق.

بيان المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

41 - **السيد ضيوف** (المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة)، أدلى ببيان يرد نصه الكامل في الفصل 4.

42- **الرئيس**، شكر السيد ضيوف على رسالته الإيجابية وقال إن المجلس يقدر التعاون الممتاز القائم بين المنظمتين والذي يزداد متانة سنة بعد سنة.

رسالة المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي

43 - **السيد غريس** (النائب الأول للمدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي)، أدلى ببيان باسم السيد جيمس موريس، المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي، يرد نصه في الفصل 4.

44 - **الرئيس**، طلب إلى السيد غريس أن ينقل إلى السيد موريس شكر مجلس المحافظين له على رسالته التي أكدت على التعاون الممتاز القائم بين المنظمتين والذي ينمو باستمرار لما فيه خير كل الذين ما زالوا بحاجة ماسة للأمن الغذائي.

البيانات العامة (البند 5 من جدول الأعمال)

45 - **السيد ماغري** (إيطاليا)، قال إن حكومته تؤيد كلياً برنامج عمل الصندوق لعام 2004 واستراتيجيته للأمد المتوسط وتقدر النتائج التي تم تحقيقها في عام 2003. وأعلن أن البرلمان قد أقر مساهمة إيطاليا في التجديد الخامس لموارد الصندوق. وقال إن إيطاليا، بوصفها الدولة المضيفة، تدرك واجباتها بموجب اتفاقية المقر وإنها لبت طلب الصندوق بتوفير مبنى جديد للمقر؛ وهو على ثقة من أن المبنى الجديد سيسهم في تعزيز مكانة الصندوق وتعزز وظائفه وهيكليته.

46 - وأضاف السيد ماغري أنه في الوقت الذي يعاني فيه خمس البشرية من الفقر المدقع ويستبعد فيه العديد من النمو الاقتصادي، يتعين على البلدان النامية أن تبذل كل جهد ممكن من أجل تحسين وضع شعوبها، وعلى البلدان الصناعية أن تزيد من التزامها ودعمها. وقد أفضت المحافل الدولية التي عقدت مؤخراً إلى صدور تعهدات بزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية بعد عقد من التراجع، إلا أنه ما زالت هنالك عوائق كبيرة لا بد من التغلب عليها. وإيطاليا ملتزمة من جهتها بدعم المنظمات الدولية مثل الصندوق التي تعمل من أجل مكافحة الجوع والفقر وبزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية إلى 0.33% من الناتج المحلي الإجمالي. وقد كانت إيطاليا بين أول البلدان التي دعت لتدابير للإعفاء من الديون ووفرت موارد إضافية للصندوق من أجل مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وقال إن الصندوق يؤدي دوراً هاماً بين وكالات الأمم المتحدة التي تتخذ من روما مقراً لها والتي تضطلع بتلك المهمة الكبيرة ألا وهي تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالفقر الريفي وانعدام الأمن الغذائي. وكثيراً ما يشار إلى بطء عملية التوصل إلى اتفاقات تجارية وفتح الأسواق؛ إلا أن تحرير التجارة لا يكفي وحده للحد من الفقر ما لم تتمتع الحيازات الزراعية الصغيرة في البلدان النامية بالموارد والمساعدات المطلوبة للوصول إلى الأسواق. ولهذا ينبغي بذل كل جهد ممكن من أجل تنويع منتجات البلدان النامية وضمان إمكانات حصول صغار المزارعين على القروض لضمان اندماجهم في نظم التجارة الإقليمية والعالمية.

47 - وقال إن إيطاليا ترحب بتعزيز الصندوق الذي تم عام 2003 من خلال عملية تخطيط استراتيجي تهدف إلى استخدام موارده على أمثل وجه ممكن، وبنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، وبضمان حضور ميداني للصندوق، وبتحسين طرق رصد وتقييم نتائج المشاريع. ومن شأن الجهود التي يبذلها الصندوق في هذا الصدد أن تؤدي إلى تحسين التسيير والإدارة وتوسيع الحوار مع البلدان المستفيدة. وقال فيما يخص كفاءة المساعدات، إن حكومته مقتنعة بأهمية تنسيق الإجراءات والممارسات التي تتبعها البلدان المانحة بما يتوافق مع إعلان روما بشأن التنسيق لعام 2003. أما في ميدان مكافحة الفقر، فينبغي اعتماد نهج متكامل للتنمية الزراعية يشمل الإعفاء من الديون وتوفير إمكانات الوصول إلى الأسواق وتحسين تدفق الأموال وإشراك المنظمات القاعدية في استراتيجيات التنمية. وأعاد السيد ماغري التأكيد على التزام إيطاليا المتواصل تجاه الصندوق.

48 - **السيد بوغه** (رئيس الصندوق)، شكر الحكومة الإيطالية على دعمها المتميز للصندوق على مدى الست والعشرين سنة الماضية الذي يدل على التزام إيطاليا المتين والطويل تجاه أسرة الأمم المتحدة ككل والوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها على وجه الخصوص والتزامها أيضاً برؤية مشتركة لعالم أفضل. وقال إنه شديد الامتنان لمبنى المقر الجديد المقترح الذي سيسمح بتجميع عمليات الصندوق بما يتيح تعزيز أمن الموظفين – وهي مسألة في غاية الأهمية في الوقت الحاضر – وتمكين الصندوق من عقد اجتماعاته في المقر بما يحقق وفورات في الوقت والمال. وقال إنه يتطلع إلى مزيد من الترتيبات الإضافية مع الحكومة الإيطالية في المستقبل القريب بشأن مبنى المقر الجديد.

49 - **السيد تابونغ كيما** (الكاميرون)، قال إن موضوع دورة مجلس المحافظين لهذه السنة ينسجم مع الاهتمام العالمي المتزايد بالمفاوضات الدائرة بشأن التجارة الدولية بالسلع الزراعية. والأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالحد من الجوع والفقر تهم البلدان النامية والبلدان المتقدمة على حد سواء. وينبغي النظر إلى التجارة الإقليمية أو الدولية كأدوات لتحسين التجارة وتشجيع التنمية الاقتصادية ودمج البلدان النامية في نظام التجارة العالمي. وقال إن نتائج المفاوضات التجارية التي عقدت مؤخراً تدعو إلى القلق، وينبغي الاهتمام بشكل واضح بمسائل الوصول إلى الأسواق والدعم الحكومي للتصدير والدعم المحلي التي أدت إلى تشوهات خطيرة في التجارة الدولية. ويترتب على المجتمع الدولي، في ضوء التركيز الحالي على التنمية الريفية كعامل أساسي في تغيير وضع فقراء الريف على نحو مستدام، أن يتخذ الخطوات اللازمة التي من شأنها أن تساعدهم على الوصول إلى الموارد الإنتاجية والتكنولوجية وعلى تنويع قدراتهم السوقية. ومما سيسهم في تعزيز فرص نجاح المفاوضات التجارية القادمة توافر الإرادة السياسية لدى حكومات البلدان النامية والتعاون بين الشمال والجنوب والجنوب والجنوب. وعلى الصندوق أن يواصل تقديم المساعدة من أجل بناء قدرات السكان الريفيين في البلدان النامية الذين يتمتعون بذخيرة كبيرة من المعارف والمهارات.

50 - وقال إن من الخطوات الهامة التي اتخذت منذ اختتام مفاوضات التجديد السادس لموارد الصندوق إطلاق البرنامج التجريبي الخاص بالحضور الميداني الذي سيعزز حوار السياسات في البلدان النامية وتطوير نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء – شريطة الحرص على تجنب خلق فوارق غير مبررة في تخصيصات البلدان – والتقدم الذي تم تحقيقه في اتجاه إجراء تقييم خارجي مستقل للصندوق. وينبغي للجهات الممولة الأخرى دعم مشاركة الصندوق في مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. ورحب بخبر بدء نفاذ مفعول التجديد السادس لموارد الصندوق وقال إنه يتطلع إلى بدء المفاوضات بشأن التجديد السابع، وإن من دواعي سروره أن يرى الدول الأعضاء من البلدان النامية تسهم في موارد الصندوق رغم المصاعب المالية التي تواجهها. ولا أدل على ذلك من بلده هو، الذي زادت مساهمته بنسبة 25 في المائة.

51 - وقال إن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا تحتاج إلى مزيد من الدعم الفاعل. وأشاد بالصندوق لعزمه على توقيع اتفاق مع أمانة الشراكة الجديدة. وشدد في الختام على خطورة ارتفاع معدل انتشار فيروس العوز المناعي البشري/الإيدز في العالم النامي داعياً الصندوق إلى إدراج عنصر خاص بفيروس العوز المناعي البشري/الإيدز في كل برامجه ومشاريعه.

52 - **السيدة ماتسوبارا** (اليابان)، قالت إن الموضوع المطروح للمناقشة في الموائد المستديرة لهذا العام وثيق الصلة بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، إلا أن ما هو مطلوب حقاً لتحقيق الأهداف هو اعتماد نهج كلي يشمل حشد المساعدة الإنمائية الرسمية وجمع الأموال المحلية في البلدان النامية وأموال القطاع الخاص بما فيها الاستثمارات

الخارجية المباشرة والأموال التي تولدها التجارة. ومن هذا المنظور الكلي يعتبر النهوض بالتجارة أمراً أساسياً لضمان الحصول على تمويل كاف للتنمية. وفي الوقت ذاته يعتبر اعتماد البلدان المستفيدة على الذات وشعورها بالملكية شرطين مسبقين لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية شأنهما شأن إقامة الشراكات مع المجتمع الدولي.

53 - ولما كانت اليابان أكبر مستورد صافٍ للمنتجات الغذائية وحيث أن 50% من وارداتها الغذائية تأتي من البلدان النامية فقد اتخذت خطوات لتوسيع فرص الوصول إلى أسواقها عن طريق رفع الرسوم وإلغاء نظام الحصص المفروضة على المنتجات الزراعية من هذه البلدان. وقد ارتفع بذلك عدد المنتجات الزراعية ومنتجات مصائد الأسماك من أقل البلدان نمواً المعفاة من الرسوم ونظام الحصص من 300 منتج إلى 500 منذ أبريل/نيسان 2003. وبموجب ميثاق المساعدة الإنمائية الرسمية الجديد المنقح في أغسطس/آب 2003، فإن الحد من الفقر أصبح من مجالات الاهتمام ذات الأولوية في اليابان شأنه شأن تقديم المساعدات للتعليم والرعاية الصحية والرعاية الاجتماعية وتوفير المياه ومرافق الإصحاح والزراعة. وقد بلغت مساعدات اليابان للزراعة في عامي 2000 و2001 مبلغ 1.14 مليار دولار أمريكي أو 40% من مجمل المساعدات الإنمائية الرسمية الثنائية. وقالت إن من مساهمات بلدها في التعاون بين الجنوب والجنوب ولتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية إنشاء ونشر مبادرة الأرز الجديد من أجل أفريقيا، التي من شأنها تعزيز إنتاج الأرز في أفريقيا الغربية، وبالتالي الإسهام في تحسين الأمن الغذائي والتخفيف من وطأة الفقر وتوفير العملات الأجنبية التي لولا ذلك لتعين أن تصرف على استيراد الأرز. وقالت إن اليابان ترحب بدعم الأطراف الفاعلة الأخرى لهذا البرنامج.

54 - وقالت إن مؤتمر طوكيو الدولي الثالث بشأن التنمية الأفريقية الذي استضافته طوكيو في عام 2003، سيليه مؤتمر للتجارة والاستثمار في آسيا وأفريقيا سيعقد في خريف عام 2004. واليابان تنوي مواصلة دعم التنمية الريفية بنشاط كما تنوي تعزيز علاقاتها مع الصندوق.

55 - **السيد موران فال (بيرو)** تحدث باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي وقال إن برنامج عمل الصندوق وميزانيته الإدارية لعام 2004 يمثل خطوة إلى الوراء في ولاية المنظمة، فالمشاريع الخمسة والعشرون المقترحة لعام 2004 تمثل تراجعاً بنسبة 15% مقارنة بما كان عليه الأمر قبل ثلاث سنوات، وإذا كان برنامج المنح قد ازداد فعلاً، فإن الزيادة لم تتجاوز 5 في المائة. وقال إن الصندوق تغير كثيراً خلال سنتين إذ أخذ يركز كثيراً على التدابير الإشرافية، ومنها البرنامج التجريبي للحضور الميداني والتقييم الخارجي المستقل ونظام تخصيص الموارد على أساس الأداء وبرنامج التغيير الاستراتيجي. وكل ذلك على حساب التنمية الزراعية وبالتالي مهمة المنظمة. وقال إنه يأمل بأن يتحول هذا التيار إلى الاتجاه المعاكس وباستثناء بعض الأنشطة الرقابية المبررة يجب أن تركز المنظمة على تمويل مشاريع التنمية الزراعية في البلدان النامية. وقال إن بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي يسرها أن تحيط علما بأن التجديد السادس بدأ نفاذ مفعوله في ديسمبر/كانون الأول 2003، ولكنه أشار إلى تأخير مؤسف في تسديد مدفوعات التجديد الخامس، ودعا إلى اتخاذ خطوات لتجنب أي تأخير آخر في مدفوعات كبار المساهمين في التجديد السادس كما دعا إلى إعادة إثارة اهتمام صغار المساهمين. وقال إن تقرير برنامج التغيير الاستراتيجي يدعو إلى القلق لأنه يشير إلى عدد من جوانب الضعف التي ينبغي أن يتم التغلب عليها نظراً لصعوبة زيادة ميزانية البرنامج.

56 - وكرر السيد موران فال مساندة الإقليم لمشاركة الصندوق في الائتلاف الدولي المعني بالأراضي وحث الصندوق على مواصلة العمل مع الائتلاف آملاً أن يوسع نطاق أنشطته في الإقليم لاسيما في مجال مساندة المرأة.

وقال إن الآلية العالمية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر تستحق الثناء على مشاريعها ولاسيما تلك التي تعزز التنمية المستدامة في المناطق القاحلة وشبه القاحلة. وعبر عن امتنانه للمعلومات المقدمة عن النظام الجديد لتخصيص الموارد على أساس الأداء وتطلعه إلى الإطلاع على آثاره العملية بحيث يمكن استخدامه كأداة لتعزيز مهمة الصندوق وأمله في استمرار الحوار وفي إتاحة الفرصة للمجلس كي يرصد تطوره عن كثب.

57 - والمطلوب فيما يخص موضوع الموائد المستديرة هو توافر نظام تجاري متعدد الأطراف يتسم بالشفافية والكفاءة تتطور فيه التنافسية والفعالية يداً بيد مع تكافؤ الفرص في التجارة بالمنتجات الزراعية، فانعدام التكافؤ في هذه التجارة هو من المعيقات الرئيسية التي تقف في وجه التنمية. وقال إن الصندوق يستحق التهنئة على اختياره للموضوع. وعبر عن أمله في أن يضم الصندوق صوته وقدرته كمؤسسة إلى النضال من أجل قيام نظام عادل للتجارة الزراعية يستند إلى جودة المنتجات وليس إلى الإعانات. ويستحق الصندوق التهنئة أيضاً لإعداده ورقة مناقشة عن التحويلات التي يرسلها العمال المهاجرون إلى بلادهم الأصلية التي توفر القدرة على إقامة الشبكات ووضع الاستراتيجيات الابتكارية لمساعدة البلدان المتلقية على الخروج من الفقر.

58 - **انتقلت السيدة ماتسوبارا (اليابان) إلى كرسي الرئاسة.**

59 - **السيدة باليز** (فرنسا)، قالت إن الأولوية التي توليها فرنسا لمكافحة الجوع والفقر ولتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية كانت محل تأكيد خلال الاجتماعات التي عقدت مؤخراً في جنيف بين رئيس الجمهورية الفرنسية ورئيس البرازيل ورئيس شيلي والأمين العام للأمم المتحدة. ويكمن الدور الأساسي للصندوق في الصراع ضد الجوع في الجهد الهادف إلى تعزيز الأمن الغذائي من خلال العمل مع أفقر فقراء الريف ودعم البحوث الزراعية ونقل المعارف والتكنولوجيا وتحسين فرص الفقراء في الوصول إلى الأسواق.

60 - اتصفت فترة التجديد السادس بإصلاحات شاملة ضمن الصندوق منها الاستعراض الناجح للوضع المالي للصندوق وإنشاء نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء. وينبغي عند تنفيذ الإصلاحات أن تبقى مهمة الصندوق دائماً ماثلة في الأذهان؛ فمشاريع الصندوق هي في المقام الأول للناس لا للدول. وينبغي أن تبقى أفريقيا في قمة الأولويات. وفرنسا لا ترى ضرورة لإدخال إصلاحات إضافية خلال عملية التجديد السابع، التي ينبغي أن تكون فرصة لتنفيذ الإصلاحات المعتمدة واستكمال تلك التي لم تكتمل كما فيما يخص سياسة الاستثمار. وينبغي ربط التجديد لموارد الصندوق بمهمته الأساسية. وفرنسا تود أن ترى مكافحة الجوع والفقر على جدول أعمال مداولات التجديد السابع بالاقتران مع النتائج المتوقعة في إطار خطة عمل.

61 - وللصندوق دور محوري في التحالف العالمي ضد الجوع والفقر الذي اقترح في الاجتماع الذي عقد في جنيف مؤخراً والذي أشارت إليه آنفا. فمن الضروري في وقت تشح فيه الموارد أن ينسق العمل بين الأطراف صاحبة المصلحة بما في ذلك الوكالات الدولية والجهات المانحة والأطراف المحلية الفاعلة. واقترحت عقد اجتماعات سنوية مشتركة للمجلس التنفيذي بين الوكالات المعنية بالأغذية والتي مقرها روما. وقالت إن اجتماع جنيف أثار أيضاً مسألة الموارد وقرر إنشاء فريق عمل مفتوح العضوية ليدرس، في جملة أمور أخرى، الاقتراحات العملية والابتكارية لحشد موارد إضافية من المجتمع الدولي لمكافحة الجوع والفقر. وفرنسا تؤيد فكرة إنشاء مرفق تمويل عالمي التي اقترحتها حكومة المملكة المتحدة وهي نفسها تدرس حالياً اقتراحات تقضي بفرض ضرائب على بعض الصفقات الدولية. وسيبقى

الصندوق على اطلاع على ما يستجد في هذا الصدد. وتعيد فرنسا التأكيد على دعمها للصندوق وترحب بالإصلاحات الشجاعة التي تم الاضطلاع بها وتدعو إلى اتخاذ إجراءات أشد على شكل خطة عمل متعددة السنوات لمكافحة الجوع والفقر الريفيين بتنسيق وثيق مع الوكالات المختصة الأخرى.

62 - **السيد لي** (الصين)، شكر الصندوق على دعمه لجهود بلاده في مجالي التنمية الريفية وتخفيف وطأة الفقر وأشاد بالإصلاحات التي اضطلعت بها المنظمة من أجل التكيف مع البيئة العالمية المتغيرة. وفي السياق الحالي للفقر العالمي المتزايد، لا بد للمجتمع الدولي من بذل مزيد من الجهود لمعالجة هذا الوضع. والبلدان النامية تحتاج إلى مزيد من المساعدات من العالم المتقدم من قبيل توفير الأموال وتخفيف الديون أو إلغائها ونقل التكنولوجيا وممارسة التجارة بشروط متكافئة. ومن مصلحة العالم المتقدم على المدى الطويل أن يحد من الفقر العالمي وأن يحقق السلم والاستقرار ويحفظهما. أما الأمل النهائي للبشرية فينبغي أن يكون تحقيق النمو والازدهار الاقتصاديين على أساس مستدام.

63 - منذ عام 1981 والصين والصندوق يتعاونان تعاوناً وثيقاً من أجل الحد من الفقر وتحقيق التنمية الريفية المستدامة. وقد أفضى هذا التعاون إلى اعتماد نهج جديدة في مكافحة الفقر مما عاد بالفائدة على ملايين الفقراء الريفيين. وقال إن حكومته كانت دائما تضطلع بمسؤولياتها بصفتها دولة عضواً في الصندوق ولا أدل على ذلك من التعهدات التي قدمتها للتجديدات المتعاقبة. وعلى الرغم من الصعوبات المالية فإن الصين قد زادت مساهماتها باطراد. وقال إنه قدم قبل يوم واحد فقط سنداً إذنيا بقيمة 000 982 5 دولار أمريكي مقابل مساهمة الصين في التجديد الخامس وتعهد بتقديم 000 500 10 دولار أمريكي للتجديد السادس.

64 - وقد طرأ انخفاض ملحوظ على عدد الذين يعانون من الفقر المطلق في الصين منذ التسعينات، إذ شهدت السنوات العشرون الماضية خروج أكثر من 200 مليون فقير من براثن الفقر. وما كان هذا ليتحقق لولا النمو الاقتصادي السريع. وقال إن حكومته تبقى ملتزمة بمكافحة الفقر من خلال استراتيجيات تنمية متكاملة ومستدامة تهدف إلى تحقيق نمو اقتصادي متوازن وكامل يضع القطاع الزراعي في قمة أولوياته. وستواصل الحكومة تقديم الدعم السياساتي والمالي لفقراء الريف من خلال تكييف الهياكل الاقتصادية وتنمية الموارد المحلية وتعزيز إنتاج السلع والنهوض بقدرة هؤلاء الفقراء على مساعدة الذات. وقال إن الصين حريصة على علاقاتها الودية وتعاونها مع الصندوق والمجتمع الإنمائي ومصممة على مواصلة العمل من أجل الوصول إلى عالم متحرر من الفقر.

65 - **السيد مويسبي** (الدانمرك)، تحدث باسم البلدان الاسكندنافية فأثنى على الصندوق لعمله الملتزم والبنَّاء في تنفيذ التدابير التي قررتها عمليات تجديد الموارد السابقة. وقال إن البلدان الاسكندنافية تؤيد بقوة التوافق السياسي الذي عاد للظهور بشأن أهمية التنمية الريفية والذي يشهد عليه موضوع الشريحة رفيعة المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة في يوليو/تموز 2003 وإن هذه البلدان تنوي مساعدة الصندوق بالاسهام في التصدي للمهمة الشاقة المتمثلة بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وفي تلبية احتياجات التنمية من خلال إجراءات ملموسة وبالشراكة مع آخرين. والحق في الحصول على أغذية كافية ومأمونة تضمن التمتع بصحة ورفاه جيدين هو حق من حقوق الإنسان. وعلى الصندوق، في سعيه إلى التخفيف من وطأة الفقر أن يوظف تجربته ودوره الابتكاري ليبرهن على مزيته كمؤسسة للتمويل والتنمية وتفهمه الفريد لاحتياجات فقراء الريف. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لتمكين النساء لأنهن يشكلن الأغلبية الساحقة من قوة العمل في البلدان النامية. وبوسع الصندوق أن يسهم في هذا المجال بأن يعزز مثلاً

فرص حصولهن على الخدمات المالية ووصولهن إلى أسواق العمل من خلال تعزيز حقوقهن في ملكية الأراضي ووراثتها.

66 - وينبغي توظيف خبرة الصندوق ومعرفته على نحو متزايد، ومن خلال الحوار مع البلدان النامية ذاتها، في صياغة استراتيجيات الحد من الفقر وخطط التنمية الوطنية. ويتوجب على سائر الجهات المانحة بما فيها الصندوق أن تتعاون فيما بينها لتعزيز التنسيق على الصعيد القطري. وقال إن كون الصندوق مؤسسة مالية صغيرة يفرض عليه أن يوظف تجربته في مجال التنمية الريفية في الجهود المبذولة لتعزيز التنسيق والمواءمة بين وكالات التنمية متعددة الأطراف على الصعيد القطري من خلال الإسهام في مبادرات النهج القطاعية، مثلاً. ومن الأدوات الأخرى المتاحة لتعزيز فعالية التنمية البرنامج التجريبي للحضور الميداني والإدارة القائمة على النتائج. وتعهدت البلدان الاسكندنافية بمواصلة المشاركة في عمل الصندوق.

67 - **عاد السيد مانتيغا إلى كرسي الرئاسة.**

68 - **السيدة موشادا** (زمبابوي)، أثنت على النداء الذي أطلقه رئيس بوركينا فاسو باسم فقراء أفريقيا والفقيرات منهم على وجه الخصوص. وقالت إن بلادها تعاني لسنوات متلاحقة من الجفاف الذي أثر سلباً على الإنتاج الزراعي. وحرصاً من حكومتها على تجنب وقوع أزمة إنسانية فإنها قد استخدمت العملات الأجنبية التي هي في أمس الحاجة إليها لاستيراد الأغذية فعجزت بالتالي عن الوفاء بالتزاماتها تجاه الصندوق في عامي 2002 و2003 مما أدى إلى تعليق تسديد الدفعات من أجل مشروع إدارة الموارد لصالح أصحاب الحيازات الصغيرة في المناطق الجافة. وعلى الرغم من هذا التعليق، فإن الحكومة وفت بالتزاماتها محلياً وواصلت تنفيذ مشاريع الصندوق. وعبرت عن أملها في أن يستأنف مشروع إدارة الموارد لصالح أصحاب الحيازات الصغيرة في المناطق الجافة، الذي غير نهج زمبابوي في التنمية الريفية، قريباً وبعد التفاوض على إعادة جدولة المدفوعات على نحو يتساوق مع قدرة البلد.

69- أنشأت زمبابوي لجنة لمراجعة قضايا الأراضي وستعمل الحكومة مع شركائها من أجل الحصول على الموارد الضرورية لدعم عمليات الإصلاح الزراعي الذي من ركائزه توفير إمكانات الوصول إلى الأسواق. ويعتبر استكمال جولة الدوحة السبيل الوحيد إلى تحقيق التجارة العادلة التي تعود بالنفع على الفقراء أيضاً. وقالت إن حكومتها استهلت في ديسمبر/كانون الأول 2003 عملية إصلاح هيكلي للاقتصاد أدت إلى ارتفاع سعر دولار زمبابوي مقابل دولار الولايات المتحدة، وإلى التوافر الحر للمحروقات وغيرها من السلع النادرة، وإلى خفض أسعار معظم السلع المستوردة كما أدت إلى تجديد الثقة بالقطاع المالي. وزمبابوي تبقى ملتزمة بالوفاء بالتزاماتها تجاه المؤسسات المالية الدولية وقد قدمت اقتراحها لاستئناف التعاون مع الصندوق على هذا الأساس.

70 - وقالت إن رسالة الصندوق المتمثلة بمساعدة الفقراء معرضة للخطر يشهد بذلك تناقص عدد البلدان التي تفيد من مساعدات الصندوق وانخفاض المساهمات الطوعية في موارد الصندوق. لهذا ينبغي البحث عن طرق ابتكارية لتشجيع الدول الأعضاء على المساهمة في عملية التجديد السادس. وقد حقق نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء شفافية مطلوبة إلا أنه لا يجوز أن يستخدم وسيلة لاستبعاد حالات تستحق. ولا بد من بذل مزيد من الجهود من أجل وضع معايير موضوعية قابلة للقياس. فالصندوق ليس مصرفاً ولا مؤسسة سياسية وينبغي له ألا يحيد عن رسالته. وحثت السيدة موشادا الصندوق على المساهمة في تنمية أفريقيا في إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا التي

تعبر أفضل تعبير عن احتياجات القارة. وينبغي إدراج آراء المحافظين والدروس المستفادة من خبرتهم الميدانية في برنامج الصندوق.

71 - **السيد روديزنو مونغيا** (السلفادور)، قال إنه يؤيد ما ورد على لسان رئيس مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي. وأضاف أنه منذ عام 1999، تم التغلب إلى حد كبير في السلفادور على مشاكل تراجع الإنتاج ونقص معلومات السوق أو روابطه وقلة التضامن مع السكان الريفيين وذلك بفضل سياسات الحكومة الرامية إلى تعزيز قطاعات الزراعة والثروة الحيوانية ومصائد الأسماك وتحسين ظروف معيشة فقراء الريف. وقد بذلت جهود من أجل تطوير التكنولوجيا بما في ذلك إنشاء صندوق للابتكار التكنولوجي هدفه تحديد أصناف محاصيل جديدة من أجل ضمان الأمن الغذائي، وقد أدت هذه الجهود إلى استحداث الوظائف وفتح فرص في الأسواق. وقد حولت خدمات المساعدة التقنية لمنظمات المنتجين إلى خدمات غير مركزية وتم التوقيع على اتفاقات لإطلاق مشاريع إنتاجية تشجع التقنيات الجديدة وأفضل الممارسات وصون البيئة.

72- وفضلاً عن هذا، فإن حكومته قد صممت هياكل وأدوات جديدة لتحسين التسويق وإنشاء مراكز تجارية زراعية في مختلف أرجاء البلد لإطلاع صغار المزارعين ومربي الحيوانات على فرص الأسواق. وقد أدى إبرام اتفاقات بين المنتجين وقطاع الصناعة إلى تحسين تسويق الأرز، والذرة، والسرغم وبالتالي إلى تعزيز الأمن الغذائي. وقد ازدادت الصادرات الزراعية وتم التوقيع على اتفاق تجارة حرة مع الولايات المتحدة الأمريكية. وبذلت جهود كبيرة من أجل استئصال الأمراض التي تصيب المحاصيل والحيوانات بغية كفالة سلامة المنتجات الغذائية السلفادورية وإمكانات تتبعها وبالتالي ضمان استمرار تنافسيتها في أسواق التصدير. وتهدف الخطة الوطنية للأمن الغذائي في السلفادور إلى الوفاء بالتزام البلد بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالجوع والفقر. وقد بذلت كل الجهود الممكنة من أجل الإعفاء من الديون الزراعية ومنح سندات بملكية الأراضي مما أثر تأثيراً إيجابياً على الاستثمارات في المناطق المنتجة للمحاصيل. وختاماً حث المتحدث الصندوق على تعزيز تعاونه مع الإقليم بشقيه الأمريكي اللاتيني والكاريبي ومع الأقاليم النامية الأخرى دعماً للجهود التي تبذلها الحكومات من أجل التغلب على تهميش فقراء الريف.

73- **رفعت الجلسة في الساعة 13.25.**

(ii) المحضر الموجز للجلسة الثانية من الدورة السابعة والعشرين المنعقدة في الساعة 15.00 من يوم الأربعاء 18 فبراير/شباط 2004

رئيسا الجلسة: **غويدو مانتيغا (البرازيل)**

نوري إبراهيم حسن(الجماهيرية العربية الليبية)

الفقرات

جلسة مناقشة عامة حول موضوع: "التجارة والتنمية الريفية: الفرص المتاحة أمام فقراء الريف والتحديات التي تواجههم"	75 – 138
تقرير عن التجديد السادس لموارد الصندوق (البند 6 من جدول الأعمال)	139 – 141
القوائم المالية المراجعة للصندوق – 31 ديسمبر/كانون الأول 2002 (البند 7 من جدول الأعمال)	142 – 147
الميزانية الإدارية للصندوق ومكتب التقييم لعام 2004 (البند 8 من جدول الأعمال)	148 – 158
التفويض بسلطة إنشاء صناديق أموال أمانة متعددة الجهات المانحة (البند 9 من جدول الأعمال)	159 – 162
البيانات العامة (البند 5 من جدول الأعمال) (تابع)	163 – 181
– إندونيسيا	163 – 165
– أسبانيا	166 – 169
– نيجيريا	170 – 172
– الجزائر	173 – 175
– غواتيمالا	176 – 178
– تونس	179 – 181

المنسقون والخبراء

منسقة جلسة المناقشات العامة،
السيدة مورين اونيل، رئيسة مركز بحوث التنمية الدولية، كندا

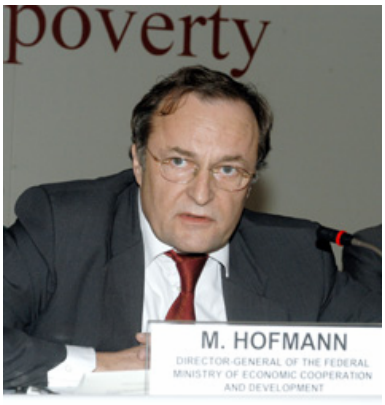

الدكتور مايكل هوفمان، المدير التنفيذي
للوزارة الفيدرالية للتعاون الاقتصادي والتنمية
في جمهورية ألمانيا الاتحادية

فخامة الرئيس بليز كامباورو رئيس بوركينا فاسو
مع السيد لينارت بوغه رئيس الصندوق

السيد مارتن كور، مدير شبكة
العالم الثالث، ماليزيا

السيدة فكتوريا تاولي، مديرة
مؤسسة TEBTEBBA الفيلبين

74 - **دعيت الجلسة للانعقاد في الساعة 15.20.**

جلسة مناقشة عامة حول موضوع: "التجارة والتنمية الريفية: الفرص المتاحة أمام فقراء الريف والتحديات التي تواجههم" (الوثيقتان GC 27/L.10 و GC 27/INF.3)

75 - **رئيس الجلسة** قال إن المناقشات ستُستهل بعرض مصوَّر قصير.

76 - **السيد بوغه** (رئيس الصندوق)، قال إن الشريط المصوَّر سيعرض مجموعة من الإجابات التي أدلى بها فقراء الريف في بوليفيا، وبوركينا فاسو، وغواتيمالا، ولاوس، والمغرب، وبيرو رداً على سؤال بشأن أبرز العقبات التي تواجههم في ميدان التجارة.

77 - **وقد عُرض الشريط المصور.**

78 - **رئيس الجلسة** قام بعد ذلك بتقديم الضيوف الذين وافقوا على اقتسام آرائهم وخبراتهم مع مجلس المحافظين. وقد وافقت السيدة مورين أونيل، رئيسة مركز بحوث التنمية الدولية والرئيسة المؤقتة السابقة للمركز الدولي لحقوق الإنسان والتنمية الديمقراطية والرئيسة السابقة لمعهد الشمال والجنوب، على العمل كمشرف على المناقشات. كما أن السيدة أونيل تمثل كندا في لجنة الأمم المتحدة المعنية بوضع المرأة وفي لجان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وهي تتمتع بعضوية لجنة الأمم المتحدة للتخطيط الإنمائي ومجلس إدارة معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية. أما السيد مايكل هوفمان، فقد كان المدير العام للوزارة الاتحادية للتنمية والتعاون الاقتصادي في جمهورية ألمانيا الاتحادية وله سجل طويل ومرموق فيما يتعلق بقضايا التنمية، والتجارة، والسياسات. ويضطلع السيد مارتن كور، بمنصب مدير شبكة العالم الثالث، وقد سبق له أن كان نائب رئيس فريق الخبراء المعني بالحق في التنمية التابع للجنة حقوق الإنسان وعضو مجلس مركز الجنوب؛ والسيد كور خبير اقتصادي ومحاضر جامعي سابق في ماليزيا، وله كتابات واسعة بشأن قضايا التجارة، والتنمية، والزراعة والعلاقات بين الشمال والجنوب. وتتولى السيدة فكتوريا تولي كوربوز، منصب المديرة التنفيذية (للمركز الدولي لبحوث السياسات والتعليم المتعلقة بالسكان الأصليين) الذي يهدف إلى بناء قدرات السكان الأصليين في مختلف أنحاء العالم للمطالبة بحقوقهم والقيام بأنفسهم بإجراء التحليلات المتعلقة بالقضايا التي تهم مجتمعاتهم المحلية.

79 - **السيدة أونيل** (المشرفة) قالت أنها تأمل في أن تؤدي وثيقة المناقشات التي تقدمت بها الأمانة، والمحتوية على نهج جديدة مهمة، إلى حفز قسط وافر من المناقشات والمناظرات.

80 - **السيد بوغه** (رئيس الصندوق) قال إن اهتمام الصندوق في مناقشات الندوة لا ينصب على التجارة بحد ذاتها بل على تأثير التجارة والوصول إلى الأسواق على مكافحة الفقر الريفي. ويتمثل السؤال المطروح في كيفية الحد من الفقر الريفي في إطار ظاهرة العولمة القائمة والمتطورة. ويؤثر النظام التجاري الدولي وتشوهاته المعروفة جيداً تأثيراً شديداً على فقراء الريف وآفاق التنمية الخاصة بهم. ومن المهم الإقرار بأن قيود التجارة الدولية لا تُلحق الأذى بالبلدان متوسطة الدخل فحسب بل وبصغار المزارعين في البلدان الأشد فقرا. ولا يعتبر إصلاح التجارة قضية تتعلق بالتنمية فقط بل وبمشكلة الفقر أيضاً بكل تأكيد.

81 - وفي حين أن طبيعة النظام التجاري تؤثر على حالة الفقر، وأن تدابير إصلاح التجارة تسهم في الحد من الفقر وبصورة أساسية بالفعل، فإن تغيير النظام التجاري لن يكون كافياً بحد ذاته بالضرورة. وبغية توفير دفع قوي لجهود الحد من الفقر فإن من الواجب تمكين صغار المنتجين الفقراء. ويحتاج هؤلاء إلى تيسير وصولهم إلى الأراضي والمياه، والتمويل الريفي، والتقانة، والتنظيم، حيث أن حرمانهم من ذلك سيحول دون استفادتهم على النحو الأمثل من تدابير إصلاح التجارة بل وقد يسفر في بعض الحالات عن تدهور أوضاعهم، حيث أن عليهم أن يتنافسوا مع كبار المنتجين في بلدانهم ذاتها للحصول على الموارد.

82 - ولا تعتمد نتائج إصلاح التجارة على ما تفعله البلدان المتقدمة وحدها، بل وعلى التدابير التي تتخذها البلدان النامية أيضاً، وهو ما أظهرته الكثير من الدراسات. ويتسم ذلك بالأهمية لأنه يؤكد الرأي الذي طُرح في المؤتمر الدولي لتمويل التنمية والقائل بأن الحد من الفقر يتطلب إرساء علاقات شراكة متينة بين البلدان المتقدمة والنامية، ولأن النجاح أيضاً في تحقيق إصلاحات حقيقية وعميقة لنظام التجارة يعتمد جزئياً على إظهار أن هذه الإصلاحات مفيدة للفقراء.

83 - وظاهرة العولمة تحدث تغييراً في كل شيء، بما في ذلك أحوال فقراء الريف والفرص المتاحة لهم. وتتسم الأسواق بالأهمية لكن طبيعة هذه الأسواق آخذة بالتحول بسرعة. وينبغي التفكير في مستقبل الزراعة صغيرة النطاق، وكيف يمكن أن تكون المرتكز اللازم لتحقيق التنمية والحد من الفقر. ويتعين النظر في حلول تتناسب وأوضاع القرن الحادي والعشرين. ومن الواجب ألا يقتصر ذلك على قضايا زيادة الإنتاج بل وكذلك على التنويع، والمشروعات الريفية، وتطوير الخدمات، والروابط بالقطاع الخاص. وثمة صلة وثيقة في كل ذلك بنظام التجارة الدولية، وهذا هو السبب في أهمية هذا الموضوع بالنسبة للمستفيدين من الصندوق.

84 - **السيد مانتيغا** قال إن النظام الجاري للتجارة الدولية بالمنتجات الزراعية لا يوفر ظروفاً عادلة لمنتجات البلدان النامية. وتؤثر التشوهات بشكل خاص على السكان الأشد فقرا. ويعتمد التغلب على هذه المشكلات على السياسات المحلية لمكافحة الفقر الريفي، وكذلك على الظروف الدولية الوافية. وتسعى حكومة البرازيل إلى معالجة مشكلة الفقر الريفي على الجبهتين المحلية والدولية. ويتولى البرنامج الوطني لدعم الزراعة الأسرية تمويل 27% من المزارع التي تديرها الأسر والبالغ عددها 4.1 مليون مزرعة. وتنتج هذه المزارع نسبة تقرب من 40% من قيمة الإنتاج الزراعي في البلاد وتوفر أكثر من ثلثي الوظائف المتاحة في قطاع الزراعة. ويضطلع البرنامج بدور هام في الحفاظ على العمالة في المناطق الريفية وزيادة الإنتاج الزراعي والقدرة الإنتاجية الزراعية عبر توفير التمويل، والتدريب، والمساعدة التقنية، والائتمان للمزارعين الأسريين.

85 - ويوفر برنامج الحراجة الزراعية التجديدية والنظيرة المعني بالزراعة الأسرية للفترة 2003–2004 مبلغ 1.8 مليار دولار أمريكي بشروط تيسيرية بغية تلبية احتياجات صغار المزارعين. وسيسهم البرنامج في خلق الوظائف وتدعيمها، وفي توفير المساعدة التقنية، والمرافق الأساسية، والمنح، والائتمان بهدف الحد من الفقر الريفي وتخفيف آثار تقلبات الأسعار الزراعية على دخول صغار المزارعين.

86 - ولا يمكن فصل الفقر الريفي عن قضية التجارة، علماً بأن هناك حكومات أخرى تشاطر الحكومة البرازيلية همومها. وتدعو البرازيل، جنباً إلى جنب مع البلدان النامية الأخرى في مجموعة العشرين، إلى التخلي عن النظام القائم

للتجارة الدولية بالمنتجات الزراعية وإلى تطبيق إجراءات منع إغراق الأسواق بصرامة أشد. وبالتأكيد فإن المنافسة التي تبديها البلدان المتقدمة في مجال تصدير السلع الغذائية الزراعية وما تفرضه من حواجز غير جمركية تشكل عقبات كأداء في وجه التجارة العادلة. وتتسم قضية الزراعة بأهمية حاسمة بالنسبة لاضطلاع جولة مفاوضات الدوحة بمهمتها الأولية. ولم يعد من المقبول أن تمنح البلدان المتقدمة إعانات هائلة لمنتجيها على نحو يضر بالريفيين من أصحاب الحيازات الصغيرة الذين يزرعون المحاصيل ذاتها في البلدان النامية. ويخلِّف ترويج التجارة العادلة وإلغاء الإعانات أثراً على الأسواق ككل، ولذلك فإنه يؤثر على المنتجين في البلدان النامية. كما أن ذلك يؤدي إلى إحراز تقدم في ميدان الزراعة، وتحقيق تقدم اجتماعي في نهاية المطاف في تلك البلدان.

87 - ومن الضروري ضبط الإعانات الزراعية وإزالة أي تشوهات تخدم على وجه الخصوص مصالح الشركات الزراعية الضخمة في البلدان المتقدمة. وفي البلدان النامية فإن الجمع بين الزراعة الحديثة والزراعة الأسرية يعتبر ضرورياً للتغلب على الفقر والتخلف. وقال السيد مانتيغا إن حكومته تقوم بتنفيذ برامج مختلفة لتحسين النتائج الاقتصادية وتوزيعها، وهو ما يستدعي اعتماد استراتيجية إنمائية. والمطلوب هو الحفاظ على المعاملة التفضيلية الخاصة الممنوحة للبلدان النامية وتفادي ممارسة التمييز ضد البلدان الأكثر قدرة على المنافسة في صفوفها. ويتسم قيام البلدان الصناعية بالحد بشكل كبير من السياسات التشويهية بالأهمية، وهو ما ينطبق أيضاً على إلغاء إعانات التصدير وضبط البرامج المكافئة، مثل برامج القروض الائتمانية التصديرية والمنح الائتمانية. وأخيراً فقد دعا السيد مانتيغا إلى ضمان الوصول العادل إلى الأسواق وتحسينه، وإلى الحد بشكل واسع من التعرفات، وإلى إلغاء تدابير الحماية الخاصة التي تفرضها البلدان المتقدمة. ومن بين المسائل الأخرى التي تقلق البرازيل مسألة إغراق الأسواق. فبين عامي 1987 و2000 تقدمت البرازيل وحدها بما مجموعه 40 طلباً إلى منظمة التجارة العالمية لإجراء تحقيقات ترمي إلى وقف عمليات الإغراق.

88 - ودون حدوث تقدم في ميدان الزراعة فإن من الصعب دفع مفاوضات منظمة التجارة العالمية ومفاوضات منطقة التجارة الحرة للأمريكيتين قدما. ومن الواجب إضفاء التوازن على هذه المفاوضات عبر معالجة موضوعات مهمة مثل التشوهات الزراعية والتجارية. كما ينبغي أن تحقق الجولة الحالية متعددة الأطراف نتيجة متوازنة تحفظ قسطاً من الاستقلال الذاتي للبلدان النامية في تنفيذها للسياسات الصناعية والاجتماعية والبيئية باعتبارها عناصر حاسمة في المفاوضات المتصلة بالاستثمار، والخدمات والتوريدات الحكومية. وباختصار فإن البرازيل تقترح إجراء مداولات شاملة عن الزراعة تراعي المستويات الإنمائية وحجم الاقتصاديات المعنية. وبدون ذلك فإن من المستبعد أن تتمكن التجارة الدولية من الحد من مظاهر الجور الإقليمية ومن إزالة الفقر الريفي في البلدان النامية.

89 - **السيد كور** أكد مجدداً إن دخل المزارعين الفقراء هو القضية الرئيسية المطروحة. وبغية تسوية قضايا أساسية مثل الفقر الريفي، والإصلاح الزراعي، وتوفير الائتمان، والتخزين، والتسويق، فإن من المهم تذليل عقبات التوريد. وفي هذا الصدد فإن القواعد التجارية تؤثر على سياسة التجارة، وبالتالي على ما إذا كانت التجارة تُستخدم لغايات طيبة أو رديئة. كما أن الجانبين التوأمين للواردات والصادرات يتسمان بأهمية بالغة بالنسبة لصغار المنتجين. ومن المتعذر، مثلاً، استخلاص عائدات تصدير عالية عبر زيادة حجم وسعر السلع التصديرية، مثل البن، التي تعاني من فرط الإمدادات. وتمثل الحواجز القائمة في وجه الوصول إلى الأسواق مشكلة أخرى. وفيما يتعلق بالواردات فإن للتحرير

الاقتصادي مزاياه، إلا أن تطبيقه بسرعة زائدة يمكن أن يخلق فورات استيرادية وأن يزيح منتجات صغار المزارعين ويضر بموارد رزق صغار المزارعين، وهو ما يمثل مشكلة كبرى.

90- وفيما يتعلق بأثر الأسواق على المجتمعات المحلية فإن التغلب على الفقر يتطلب إنتاج مزارعي الكفاف للفوائض وبيعها في الأسواق الحضرية. على أن العديد منهم يواجهون المنافسة من المنتجين الآخرين ومن الواردات الرخيصة، وهو ما أوضحه الشريط المصوَّر الذي تم عرضه. كما يواجه مزارعو السلع مشكلة فرط الإمدادات وتدهور الأسعار، بالإضافة إلى أن على بعض السلع منافسة السلع المعانة القادمة من الشمال. ويخلِّف ذلك ثلاث عواقب. الأولى هي سد منافذ الوصول إلى الشمال، والثانية تعذر المبيعات إلى الأسواق الثالثة، أما العاقبة الأخيرة فتتمثل في نشوء حالة بالغة الجور تزيح المنتجات المعانة في ظلها المنتجات المحلية في الأسواق المحلية، رغم أن كفاءة المزارعين المحليين كمنتجين أقوى.

91- وثمة مشكلة رابعة هي فقد المزارعين لموارد رزقهم بسبب تدابير التحرير المفرطة التي تفرضها شروط قروض الإصلاح الهيكلي ووثائق استراتيجيات الحد من الفقر، وكذلك قواعد منظمة التجارة العالمية. وتتمثل النتيجة في خلق فورات استراتيجية تؤثر الآن على صغار المزارعين في العشرات من البلدان. وتعاني قواعد منظمة التجارة العالمية من عدم التوازن من حيث أنها تتيح حماية متواصلة للشمال، في حين أنها تضع ضغوطاً على الجنوب لاعتماد تدابير للتحرير الاقتصادي. وفي هذا السياق فإن مبادرة القطن التي أقدمت عليها الكثير من البلدان النامية تعتبر خطوة جريئة للغاية، ولكنها لم تؤت أُكُلها في كانكون.

92- وتشمل الحلول اللازمة لمثل هذه المشكلات استعراض الإطار العالمي الشامل الذي يحدد سياسات التجارة في البلدان النامية، وكذلك استعراض شروط الإصلاح الهيكلي ووثائق استراتيجيات الحد من الفقر. وثمة حاجة أيضاً لاستعراض مستقل يحدد ما إذا كانت هذه الشروط بالغة القسوة على البلدان النامية. ومن الضروري على نحو مكافئ إلغاء إعانات التصدير ضمن الإطار الزمني المعتمد في ظل مهمة الدوحة. وبصدد الدعم المحلي فإن الإلغاء العاجل لإعانات الصندوق الكهرماني والصندوق الأزرق يتسم بالأهمية، في حين أن من الواجب استعراض إعانات الصندوق الأخضر، والحفاظ عليها، بل وخفضها في بعض الحالات. ويتعين على البلدان المتقدمة أن تخفض من تعرفاتها العالية، في حين ينبغي أن يكون من حق البلدان النامية الكف عن مواصلة خفض تعرفاتها، ولاسيما على المنتجات التي تتمتع بإعانات عالية في الشمال. وإلى جانب ذلك فإن من الواجب إرساء آلية خاصة للسماح لصغار المزارعين في البلدان النامية بزيادة تعرفاتهم فوق النسب المربوطة في حالة المنتجات بالغة الأهمية التي تواجه فورات استيرادية.

93- وبالنسبة للسلع فإن الحاجة تدعو إلى خطة عمل دولية جديدة تماماً للتصدي لمشكلات الأسعار المنخفضة والمتدهورة وفرط الإمداد. وفيما يتعلق بالقدرة الإمدادية للبلدان النامية، فإن من الواجب أن يواصل الصندوق جهوده لزيادة الأصول وتعزيز القدرة التفاوضية لصغار المزارعين. كما أن على الصندوق أن يضطلع بدور حيوي في صياغة ما طرحه من حلول.

94- **السيد هوفمان** قال أن وثيقة المناقشة توضح بجلاء أن جولة الدوحة مهمة ولكنها غير كافية، وأن الحاجة تدعو إلى القيام بالكثير للنهوض بموارد رزق صغار المزارعين. وينبغي النظر في السبل اللازمة لتيسير هذه العملية.

وعلى البلدان النامية أن تضمن، ضمن جملة أمور، توظيف الاستثمارات في المؤسسات والمرافق الأساسية، والتصدي لأوجه قصور الأسواق، وترويج التعاونيات. غير أن على البلدان الصناعية أن تقدم شيئاً بدورها. وبالنسبة للعاملين في ميدان التنمية فإن من الواضح بجلاء بالغ أن الأمر يتطلب التوسع في فتح الأسواق في البلدان الصناعية، ووقف الإعانات على وجه السرعة، ومناقشة الإعانات الداخلية على هدى الخطوط التي اقترحها السيد كور بغية تحديد التشوهات والآثار على البلدان النامية.

95- وعلى كل حال فإنه يدرك الحجج القائمة في وجه الانفتاح. وثمة ترابط وثيق بين موضوعات البيئة الدولية والأنشطة الوطنية. وستكون الدعوة إلى الانفتاح أكثر إقناعاً إذا كان من المؤكد أن صغار المزارعين والفقراء سيحصلون في الحقيقة على منافع منها. ولذلك فإن على البلدان النامية أن تُبرز تدابير الإصلاح المحلية المتخذة، إذ أن من السهل على الاتحادات الزراعية في البلدان الصناعية أن تحاجج بأن المستفيدين في البرازيل هم كبار أصحاب الأراضي. وفي هذا الصدد فإن ما قاله معالي الوزير مانتيغا من أن الحكومة البرازيلية تعيد صياغة الميدان الزراعي يتسم بالأهمية، وتعزز هذه السياسة من الحجج التي تستند إليها مطالب البرازيل. كما أن الحاجة تدعو إلى مثل هذه التدابير الإصلاحية بالنسبة للتجارة وللعلاقات ما بين بلدان الجنوب. وينبغي بالفعل أن يكون النهج غير متحيز، على أنه يجب أن يكون هناك تمييز واضح فيما بين البلدان النامية ذاتها. ويتعين التصدي بشكل صائب لمشكلة اختلاف مستويات التنمية.

96- وخلال السنوات الخمس والعشرين القادمة سيزداد عدد سكان العالم بمقدار ملياري نسمة، علماً بأن 50 مليون شخص فقط من هؤلاء سيكونون من المولودين في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. ومن الواضح أن الأسواق التي ستطعم هؤلاء قائمة في البلدان النامية، التي ينبغي أن تخلق الفرص الضرورية. ومن الواجب أن يكون هناك ترتيب مقايضة: انفتاح في البلدان الصناعية؛ وتدابير إصلاحية في البلدان النامية، بما في ذلك تسهيل التجارة فيما بين بلدان الجنوب.

97- ويمكن التصدي للتدهور الواضح في المساعدة الإنمائية المقدمة إلى قطاع الزراعة والمناطق الريفية بالتركيز على التنازع القائم بين الأنواع المختلفة لهذه المساعدة. ويتطلب الأمر الآن نظرة أوسع. فالحاجة تدعو إلى مساندة المناطق الريفية، وتحديد فرص الدخول غير الزراعية، إلى جانب تعيين العوائق المتعلقة مثلاً بالمياه، والصحة، والتعليم وما غير ذلك. كما يجب توجيه اهتمام خاص إلى النساء والفتيات الخاضعات للاستغلال دون الاستفادة من إمكاناتهن الكامنة.

98- وينبغي أن يكون هناك نوع من تقسيم العمل. فدور الصندوق يجب أن يتمثل في مناصرة التوصيات الممتازة التي احتواها التقرير، وإقناع المؤسسات المالية الأخرى والجهات المانحة الثنائية بالتماس فرص التمويل المشترك، وتفادي الازدواجية في كل حالة. ويتعين تكرار البرامج والمشروعات الصغيرة المجدية للصندوق، بما يعني تطبيق الأساليب المثلى في مجالات أخرى.

99- وقد بدأت خطوط السياسات تتجه من جديد نحو الزراعة، ومن الواجب أن تكون كل الأطراف مستعدة لمواجهة الطلبات الجديدة بتوسيع الجهود المتعلقة بالمناطق الريفية، وقطاع الزراعة، وفرص الدخول غير الزراعية

والرامية جميعاً إلى النهوض بموارد الرزق. وينبغي ضم كل العناصر التي ناقشها فريق الخبراء، مثل تنويع الإنتاج والوصول إلى الأسواق، في إطار بيئة دولية محسنة مع إيضاح الروابط بصورة جلية تماما.

100 - **السيدة تولي كوربوز** قالت أن الصندوق يندرج، وبفضل مهمته المتمثلة في خدمة فقراء الريف بدون شك، في عداد المنظمات القليلة التي أظهرت تفهماً عميقاً للأوضاع الحياتية الواقعية للسكان الأصليين، حيث أن الغالبية العظمى من هؤلاء السكان، البالغ عددهم حسب التقديرات 320 مليون نسمة في 70 بلداً، تعيش في فقر مزمن. وفي الحقيقة فإن السكان الأصليين يمثلون ثلث فئة "أشد الفقراء فقرا". ويعمل هؤلاء السكان كمزارعي كفاف، وصيادين، وملتقطي ثمار دون أي صلة بالتجارة الدولية، غير أن ذلك لا يعني أنهم لا يتأثرون مباشرة بتحرير التجارة والاستثمار.

101 - ومنذ عهد الاستعمار تمثل مصير السكان الأصليين في الاندماج مع النظم الاقتصادية والسياسية المهيمنة، حتى لو كان ذلك مناقضاً لرغباتهم. وكان للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، بل وبعض وكالات الأمم المتحدة، دور في هذه العملية التي خدمت مصالح البلدان الغنية في العالم. وثمة ظاهرة استعمارية جديدة آخذة في النشوء يخضع لها العالم النامي، وتصيب على وجه الخصوص السكان الأصليين في الوقت الذي بدأت فيه سمعة النظرية الاقتصادية الليبرالية الجديدة تسوء ببطء.

102 - ويرجع غزو أقاليم السكان الأصليين إلى أن معظم الموارد الطبيعية المتبقية في العالم قائمة هناك. وحينما يقع بلد نام في فخ الديون فإن سياسات الإصلاح الهيكلي تتيح للشركات الدولية استغلال الموارد المعنية. وبعدها تُدمَّر النظم الاقتصادية والأساليب المحلية لإدارة الموارد، وتُدفع بعض المجتمعات المحلية في اتجاه زراعة المحاصيل النقدية. وتقر وثيقة المناقشات الصادرة عن الصندوق بهذه النقطة. وقد أسفر إغراق أسواق البلدان النامية بالإنتاج الفائض للبلدان الصناعية من المحاصيل المماثلة إلى إفلاس المزارعين من السكان الأصليين أساسا. وإلى جانب ذلك فإنه بفعل قواعد اتفاقية الجوانب المتعلقة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية تحصل الشركات، بل وبعض الهيئات الحكومية أيضا، على براءات اختراع تتعلق بالمعارف التقليدية للسكان الأصليين.

103 - وقالت السيدة كوربوز أن الصندوق يعمل على مساعدة السكان الأصليين على مواجهة ظاهرة العولمة. وعلى سبيل المثل فقد نفَّذ مشروعاً في بلدها الفلبين يهدف إلى التخفيف من حدة الفقر في صفوف السكان الأصليين ومن الآثار الضارة لظاهرة العولمة. على أنه في منتصف عام 2002 أدى تدفق الخضار من عدد من البلدان الصناعية إلى فقد عام للدخل وضياع موارد رزق 000 250 مزارع من السكان الأصليين، بما عرقل تحقيق أهداف المشروع المذكور. وقد أشارت وثيقة الصندوق إلى حالة مماثلة في المكسيك لكنها لم تذكر أن معظم موارد الرزق التي ضاعت، وعددها بين 700.000 و800.000 مورد، تعود للسكان الأصليين. وبالإضافة إلى ذلك فإن سمة التنوع التي تتميز بها أنواع الذرة التي يزرعها السكان الأصليون في المكسيك مهددة بالضياع بسبب تلوثها بالذرة المستوردة المعدَّلة وراثيا. ولا يتعلق التحدي الماثل أمام السكان الأصليين بقدرتهم على الاستفادة من الفرص التي تتيحها العولمة، حيث أن هذه الفرص لا تخدم مصالحهم. وفي الحقيقة فإن الركائز الإيديولوجية لظاهرة العولمة تناقض الكثير من قيم السكان الأصليين.

104 - وقد أشارت وثيقة المناقشة إلى تقديرات البنك الدولي القائلة بأن المكاسب الثابتة للدخل في البلدان النامية نتيجة إزالة كل تشوهات التجارة الزراعية تصل إلى 101 مليار دولار أمريكي. غير أن نسبة 80% من هذه المكاسب ناجمة عن إزالة القيود التجارية التي تفرضها البلدان النامية ذاتها. وفي الحقيقة فإن التشوهات الزراعية في البلدان المتقدمة هي التي تقضي على إمكانيات الحد من الفقر في البلدان النامية.

105 - ولم يقف السكان الأصليون مكتوفي الأيدي في وجه الهجمات التي تعرضت لها موارد رزقهم. إذ عمل هؤلاء السكان بدأب، داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها، لضمان الاعتراف بحقوقهم في أراضيهم ومواردهم في البلدان النامية والمتقدمة على حد سواء. وقد أشار رئيس الصندوق إلى الحاجة إلى إيجاد حلول للمشكلات تتناسب وظروف القرن الحادي والعشرين. ومن بين الحلول المتاحة للسكان الأصليين ترويج إطار للتنمية يستند إلى الحقوق. وفي هذا الصدد حثت السيدة كوربوز الصندوق على المساهمة فيما تقدمه الأمم المتحدة من دعم بالفعل للسكان الأصليين. وفيما يتعلق بتطوير هذا الشراكة أكثر فأكثر فإن أهمية الجهود المبذولة لإرساء الاستدامة ستزداد حقاً بالنسبة لإعادة صياغة العالم للأجيال المقبلة.

106 - **السيد فورورو** (ليسوتو) تساءل عن أسباب إغفال وثيقة مناقشات الصندوق وكل أعضاء فريق الخبراء لجائحة فيروس نقص المناعة المكتسبة/الايدز. وربما كان ذلك يرجع إلى الاعتقاد بأن فريق الخبراء هذا ليس بالمحفل المناسب لذلك، غير أن السلع إنما تُنتج على يد أناس ذوي قدرة إنتاجية عالية، وهو ما لا يتوافر لدى ضحايا هذه الجائحة. وتصل نسبة الإصابة بالجائحة في ليسوتو إلى 30%. ودعا إلى تقديم توضيح لأسباب تجاهل مثل هذا الموضوع ذي الأهمية البالغة بالنسبة لمعظم البلدان الفقيرة.

107 - وفي الوثيقة المذكورة والمناقشات على حد سواء فقد بُحثت مسألة الإعانات من زاوية إعانات التصدير التي تقدمها البلدان المتقدمة فحسب. ولم يُشر على الإطلاق إلى الحاجة إلى الإعانات في البلدان النامية، ولعل هذا يعود إلى الخشية من التناقض في ضوء الحجج الداعية إلى وقف استخدام الإعانات في البلدان المتقدمة لأنها تؤدي إلى إغراق الأسواق. على أن الإعانات في البلدان النامية تهدف إلى التنمية وهي ليست سلبية على الإطلاق لأنها تمكِّن الفقراء من الإنتاج. وليست هناك حاجة إلى تقديم الاعتذارات عن تدابير الإعانات في هذه البلدان حيث أن هذه التدابير محدودة بطبيعتها. فليس بمقدور أي بلد نام واع أن يواصل إلى الأبد تقديم الإعانات لأن ذلك سيعني إفلاسه. ولم يحظ الموضوع بما يستحق من اهتمام في الوثيقة ومناقشات فريق الخبراء.

108 - ويُصنَّف "الفقراء" الآن استناداً إلى المعلومات الإحصائية المستخلصة من عمليات تقدير ظاهرة الفقر. وتدعو الحاجة إلى قدر أكبر من التخصيص. فمن المستحيل التعامل مع كل أنواع الفقر، من حادة ومزمنة وعابرة، على الفور، كما أن من غير الواقعي بالتأكيد توقع خفض عدد الفقراء في العالم بمقدار النصف بحلول عام 2015. وإلى جانب هذا، هل تستطيع التجارة أن تسهم في ذلك؟ إن ظاهرة الفقر ما تزال تتفشى أكثر فأكثر، وأن أفضل ما يمكن انتظاره هو التخفيف من حدتها. وعلى وجه التحديد ربما كان بالمستطاع مساعدة المعانين من الفقر العابر بحيث يمكن خفض عدد الفقراء. وحتى في هذه الحالة فإن نسبة التخفيض الواقعية ستصل إلى الربع فحسب.

109 - **السيد كيسامبا-موغيروا** (أوغندا) قال أن التجارة تعني الوصول إلى الأسواق على اختلاف أنواعها من محلية، وإقليمية، وقارية، ودولية. وما تعد به العولمة هو الوصول إلى الأسواق الضخمة، غير أن الأسواق المحلية والإقليمية لا تقل أهمية عن ذلك. إلا أن الأسواق المحلية صغيرة للغاية من حيث السكان والقوة الشرائية، في حين أن الأسواق الإقليمية تعاني من رداءة مرافق الاتصالات الرئيسية. وحينما توافرت فوائض من الذرة في أوغندا تبين أن تصديرها مكلف جداً حتى إلى أفريقيا الشرقية والجنوبية بسبب اختلاف مقاييس الخطوط الحديدية. ومن الواجب العثور على حلول لكل هذه القضايا.

110 - وثمة مسألة أخرى لا بد من التصدي لها وهي ممارسة الأنشطة التجارية على المستوى الدولي: فالتجار المحليون يعملون في بيئة معادية، ويواجهون صعوبة في تعبئة الموارد اللازمة للتجارة في سياق الأسواق المالية الضعيفة. كما أن مستويات الإنتاج في البلدان النامية ما تزل منخفضة جداً. ويتمثل التحدي الماثل عند السعي للوصول إلى الأسواق العالمية في ضمان الإنتاج والتوريد بمستويات مستدامة من حيث النوعية والكمية وفقاً للالتزامات التعاقدية الدولية ومع المراعاة اللائقة للمعايير الدولية لسلامة الأغذية. وتظل التجارة بالسلع الرئيسية مشكلة من المشاكل بسبب الفارق القائم بين الأسعار المسددة ثمناً للمواد الخام الأولية، كالبن مثلاً، وأسعار المفرق المطبقة على المنتجات المجهزة مما يؤدي ببساطة إلى استمرار الفقر الريفي. ومن الواجب أن تفكر البلدان النامية بجدية في قضية القيمة المضافة لما تنتجه من سلع.

111 - وفي أفريقيا على وجه الخصوص فإن هناك قصص ناجحة تستحق الإشارة إليها والاستفادة منها، وهي إنتاج الكسافا في نيجيريا، وزراعة الذرة في أوغندا والبلدان الأخرى في شرق أفريقيا، وقطاع الألبان في كينيا، وإنتاج القطن في مالي. وبمقدور كل هذه التجارب أن تساعد البلدان المعنية على التوسع في تطبيق الأساليب الناجحة وتنشيط التجارة في المناطق التي تتمتع فيها بمزايا نسبية. وبالإضافة إلى ذلك، وبالنظر إلى أن الإعانات التجارية قد غدت قضية مطروحة في الاتحاد الأوربي الموسع وكذلك في الولايات المتحدة في هذه السنة الانتخابية إلى جانب مشكلة البطالة، فإن على البلدان النامية أن تستخدم المفاوضات لاغتنام تلك الفرص التي تحظى فيها بمزايا نسبية.

112 - **السيد ديدي** (جمهورية أفريقيا الوسطى) أشار إلى ما قاله السيد هوفمان من أن البلدان الفقيرة والنامية ستكون سوق البلدان المتقدمة في المستقبل، وتساءل متى يمكن أن يحدث ذلك. وفي ضوء الحالة الراهنة فإن هناك صعوبات جمة في الوصول إلى أسواق النصف الشمالي من الكرة الأرضية حيث تتفشى التدابير الحمائية. وما لم تقم بلدان الشمال باتخاذ التدابير اللازمة فإنه عاجز عن تصور الإطار الزمني الذي ستتمكن في ظله البلدان النامية من ضمان أسواق في البلدان المتقدمة.

113 - **السيد فيرموث** (هولندا) قال إن وثيقة الصندوق قد أصابت كبد الحقيقة حينما أشارت إلى المسؤولية المشتركة للبلدان المتقدمة والنامية في التخفيف من حدة الفقر من خلال تيسير الوصول إلى الأسواق أمام المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة.

114 - وخلال الجلسة الصباحية صدرت نداءات تدعو الجهات المانحة الثنائية إلى النظر في مسألة تدهور التمويل المقدم للتنمية الزراعية والريفية. ولقد اختارت هولندا تركيز جهودها الإنمائية على التعليم، والصحة، وتطوير القطاع

الخاص، غير أن ذلك لا يعني أنها لا تلقي بالاً للتنمية الزراعية. فهولندا تقدم الدعم المالي لعدد من الأقطار، لكنها تركت لتلك الأقطار أمر تقرير ما إذا كانت ترغب في إنفاق الأموال المقدمة على الزراعة. ففي أوغندا على سبيل المثال قدم البنك الدولي، وإدارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة، وهولندا، نسبة 50% من الميزانية العامة، غير أن جانباً ضئيلاً فحسب من الأموال خُصص للتنمية الزراعية. كما أن هناك طرقاً غير مباشرة لمساندة مثل هذه التنمية، وستركز هولندا جهودها على تطوير القطاع الخاص وعلى مساعدة الحكومات على خلق بيئة أعمال يمكن أن تزدهر فيها المبادرات الخاصة. وبما أن القطاع الزراعي هو منبع نسبة عالية من النمو في البلدان النامية فإن سياسة هولندا تتمثل في دعم هذه القطاع بصورة غير مباشرة. ويمكن لتدابير النهوض بالأسواق والسياسات هذه أن تتم بموازاة عمليات تحرير الأسواق العالمية التي تمس الحاجة إليها. وسيؤدي إنشاء الأسواق الإقليمية، في أفريقيا الشرقية مثلاً، إلى إتاحة الفرص للمنتجين المحليين والوطنيين. على أنه تجدر الإشارة إلى أن حكومات الإقليم المذكور مترددة إلى حد ما في فتح أسواقها ذاتها.

115 - ولا يمكن للبلدان المتقدمة أن تكتفي فحسب بالتأكيد على مسؤولية البلدان النامية في خلق الفرص السوقية. وثمة حاجة ملحة لسياسات زراعية، وتجارية، وإنمائية متسقة في العالم الغربي كي يمكن للمزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة الاستفادة من التغيرات الهيكلية في السوق العالمية. على أنه في مقابل الحاجة المؤكدة إلى تحرير الأسواق العالمية فإن البلدان النامية تتحمل مسؤولية خلق بيئة مواتية لقطاع خاص مزدهر.

116 - **السيدة موشادا** (زيمبابوي) قالت إن بلادها تساند مساندة كاملة، بصفتها عضواً في مجموعة العشرين، البيان الذي أدلى به ممثل البرازيل، ووافقت على أن التركيز على السياسات المحلية وحدها لا يمكن أن يؤدي إلى تحقيق الكثير على طريق التنمية الريفية. ومن الواجب أن ينخرط الشركاء الدوليون في جهود النهوض بنظم الإنتاج قيد الإنشاء في المجتمعات المحلية الريفية. ولذلك فإن زمبابوي تقدر حق التقدير المشروعات الجاري تنفيذها بالتعاون مع الصندوق. وستتيح التجارة الدولية المنصفة لفقراء الريف المشاركة في الأسواق، كما أن الوصول إلى الأسواق الدولية سيوفر الدخل والنقد الأجنبي الضروريين لتوسيع الأسواق المحلية، والنهوض بالمرافق الأساسية وأنشطة البحوث والتنمية.

117 - ولا شك في أن لإعانات التصدير أثر سلبي على الجهود المبذولة للنهوض بالقطاع الزراعي. وإلى جانب ذلك فإن تدابير تحرير التجارة التي تفرضها المؤسسات الدولية في بعض الأحيان دون مراعاة لائقة للظروف المحلية قد تشل الأنشطة المحلية والحكومية لتطوير الأسواق وآليات الدعم الخاصة بصغار المزارعين. على أن المبادرات الناشئة للصندوق ستساعد المجتمعات المحلية على ملء الفراغ الناجم عن تطبيق إجراءات التحرير التجاري بسرعة لا مبرر لها.

118 - ويمكن للتعاون فيما بين بلدان الجنوب أن يضطلع بالتأكيد بدور في فتح الأسواق، غير أن ذلك لا يمكن أن يحظى بالنجاح إلا إذا توقفت عمليات إغراق الأسواق بالمنتجات المعانة القادمة من الخارج. وتحتاج الأسواق المحلية إلى فرصة للنمو في ظل بيئة عادلة بصورة معقولة. وقد أدى الإغراق بمنتجات المعونة الغذائية أحياناً إلى تزايد اتكال البلدان في إقليمها على الجهات المانحة عوضاً عن الاعتماد على قدرتها الزراعية. على أنه أسفر أيضاً عن حفز أفكار جديدة بشأن المنتجات التي يرغب بها المستهلكون. وفي هذا الصدد فإن الإقليم يتطلع إلى المرحلة التالية من مشروعات

الصندوق المعنية بالقيمة المضافة، والتعبئة التنافسية، والتوزيع، وذلك بهدف تعزيز المشاركة في السوق الخاصة التي خلقتها المعونة الغذائية.

119 - **السيد حسن (الجماهيرية العربية الليبية) تسلم رئاسة الجلسة.**

120 - **السيد تراوري** (مالي) قال إن موضوعي التجارة والتنمية الريفية مترابطان بالضرورة مع الأمن الغذائي، وهو مفهوم له ثلاثة أبعاد في بلدان منطقة الساحل: الإنتاج والقدرة الإنتاجية للنظام الزراعي؛ والوصول إلى الأسواق؛ والقوة الشرائية.

121 - وقد ساعد الصندوق مالي كثيراً في تعزيز الإنتاج والقدرة الإنتاجية، كما ساهم مع شركاء آخرين في النهوض بالوصول إلى الأسواق. وتتمثل المشكلة الرئيسية في أن المدخلات الزراعية للأنشطة الإنتاجية السابقة ما تزال مكلفة جداً، في حين أن البلدان الأوروبية ترفض أطناناً من المنتجات في المرحلة اللاحقة لأنها لا تلبي الشروط الصحية. ولذلك فإن من الواجب توفير المساندة للمنتجين الفقراء وإلا فإن المنتجات الشمالية ستخترق أسواق الجنوب، ومن ثم فإن مشكلة الفقر ستتفاقم.

122 - وبالنظر إلى أن المساعدة الإنمائية الرسمية آخذة بالانخفاض عاماً بعد آخر، فقد حان الوقت لدراسة أثر وتكلفة الإدارة الهيكلية في قطاع الزراعة والتماس صيغة لتشجيع الاستثمارات الخاصة الوطنية والأجنبية في هذا القطاع في بلدان الجنوب. وفي البلدان غير المطلة على البحار، مثل مالي، فإن المؤسسات متعددة الجنسيات لا تهتم بالمدخلات الزراعية إلا إذا كانت تجني ربحاً من ذلك، ولا يمتلك المنتجون المحليون الموارد اللازمة لتوظيف الاستثمارات الضخمة اللازمة لزيادة الإنتاج والإنتاجية في المناطق الريفية. وعلى بلدان الشمال، التي تقدم كما هو واضح الإعانات لمزارعيها، أن تستنبط سياسات لإقناع الشركات متعددة الجنسيات بالاستثمار في بلدان الجنوب. وعلى سبيل المثال فإن مالي تعتمد اعتماداً شديداً على الرسوم الجمركية التي تتقاضاها عند الحدود في توفير اعتمادات الميزانية. وتحجم الشركات متعددة الجنسيات عن الاستثمار إذا ما كانت الضرائب عالية. ومن الواجب النظر في التدابير التي يتعين على الجهات المسؤولة اتخاذها في ميدان التنمية الريفية، كما ينبغي دراسة الحصول على التمويل الدولي كنهج بديل عن تدابير الإصلاح الهيكلي.

123 - **السيد ساي** (السنغال) قال إن المداولات بشأن التنمية الزراعية والريفية يجب أن تنصب على مسألة الأمن الذي يعتمد في المقام الأول على قدرة البلدان على إطعام شعوبها. وتؤدي سياسة الإعانات إلى خلق الفقر، ومن هنا فإن ذلك يسفر في البلدان النامية عن الأقل عن فقدان الأمن، وهو ما يقود بدوره إلى هجرة الفقراء. ولا يمكن أن تنجح التنمية المحلية طالما ظلت المنتجات المعانة الرخيصة تتنافس بصورة جائرة مع المنتجات المحلية الأكثر سعراً، وهو ما يلحق الضرر بالمنتجين المحليين. وقد عانى إنتاج الألبان في السنغال من ذلك، وكذلك برنامج إنتاج الذرة. وأثار التشويه الذي خلفه استيراد الذرة المعانة تساؤلات بشأن قدرة هذا البرنامج على الاستمرار.

124 - ووجَّه السيد ساي سؤالاً محدداً إلى أعضاء فريق الخبراء حول ما إذا كانت قضايا التقانة البيولوجية التي نوقشت خلال الاجتماع التمهيدي لكانكون، الذي عقد في ساكرامنتو في يونيو/حزيران 2003، قد خضعت للدراسة من

جانب الشركاء الإنمائيين والصندوق، حيث أنه ليس هناك على ما يبدو من متابعة للأمر. ولم تشهد القارة الأفريقية بعد أي تفكير معمَّق حول التدابير المحددة اللازمة بشأن القضايا المذكورة. وثمة موضوع هام آخر وهو ضمان التنسيق بين الجهات المانحة أو الشركاء الإنمائيين كي تتناسب الأنشطة مع المتطلبات دون حدوث ازدواجية، بما يعود بالنفع في نهاية المطاف على المزارعين أنفسهم. واقترح عقد اجتماع تشارك فيه كل الجهات الشريكة المنخرطة في جهود التنمية الزراعية في أفريقيا.

125 - **السيد بلومغاردن** (الولايات المتحدة) قال أن وثيقة المناقشة قد نجحت في إيضاح أن مسؤولية تحرير التجارة والحد من الفقر تقع على عاتق الشركاء جميعاً سواء أكانوا أغنياء أم فقراء. وفي حين أن إزالة الإعانات والحواجز الجمركية العالية ستسهم في خلق بيئة مواتية لفقراء الريف، فإن من المهم وبصورة مكافئة اتخاذ تدابير إصلاحية ضمن حدود البلدان، وهذا مجال يمكن للصندوق فيه أن يضطلع بدور لمساعدة المزارعين على تعزيز قدرتهم الإنتاجية، وإضافة القيمة، وتنويع الإنتاج. وقد أشارت الوثيقة إلى رقم إحصائي معبِّر للغاية وهو أن نسبة 70% من الدخل الإضافي الذي تكسبه البلدان الفقيرة من تحرير التجارة يجيء من البلدان النامية الأخرى الأفضل حالا. وثمة أمر يتسم بأهمية مكافئة ويتمثل في الدور الذي تضطلع به الإعانات والتشوهات الناجمة عنها في الحواجز الجمركية العالية في البلدان الغنية. على أن الوثيقة أكدت أيضاً أن الحواجز الحقيقية في التجارة الداخلية يمكن أن تخلِّف آثاراً لا تقل خطورة عما تحدثه حواجز الأسواق الخارجية. وفيما يتعلق باستراتيجيات الحد من الفقر فإنها نادراً ما تبحث أو تحلل الأسواق، وهو ما يمثل مشكلة خطيرة. وفي هذا الصدد فإن بمقدور الصندوق أن يضطلع بدور بارز في تطوير القطاع الخاص في المناطق الريفية ومساعدة الفقراء على الوصول إلى الأسواق، بما في ذلك الأسواق المحلية والإقليمية.

126 - **السيدة تولي كوربوز** وافقت على أن الصندوق يجب أن ينخرط في قضايا التقانة البيولوجية، ولاسيما أن بعض هذه التقانات الحديثة الجاري إدخالها إلى البلدان النامية أو فرضها عليها قد أسهمت في إلحاق المزيد من الضرر ببيئتها بل وحتى في إفقارها. واستشهدت بمثال التلوث الجيني للذرة في المكسيك وقالت أن التشريعات المتعلقة بالتقانة تعتبر قضية مهمة وأن على الصندوق أن يستطلع استراتيجيته ودوره، وأن يأخذ في الحسبان المخاطر التي يتعرض لها السكان الأصليون نتيجة تقانات مثل الهندسة الوراثية. وأخيراً قالت السيدة كوربوز أن أساليب إدارة الموارد التقليدية المطورة في العالم النامي يجب أن تُكرر بالنظر إلى استدامتها المؤكدة. وما لم يتم دمج مثل هذه التقانات بالبرامج الحكومية فإنها ستضيع إلى الأبد، كما ستضيع فرصة اضطلاعها بدور بارز في ضمان الاستدامة في البلدان النامية.

127 - **السيد هوفمان** وافق على ضرورة توجيه اهتمام خاص إلى المشكلات الهائلة الناجمة عن جائحة فيروس نقص المناعة المكتسبة/الايدز في العديد من البلدان حيث يتخطف الموت أجيالاً من المعلمين والعاملين الصحيين مثلا. ولهذا فإن الأمر لا يحتاج فحسب إلى أن يقدم المجتمع الدولي مساعداته، بل إن على القيادات الوطنية أن تبرهن على التزام واضح بمكافحة هذه الجائحة وذلك بمنحها أولوية سياسية متقدمة جداً داخل البلاد. وعاود السيد هوفمان الحديث عن موضوع الأسواق المتوقعة فقال أنها ستكون في البلدان النامية بالنظر إلى الزيادات الضخمة في أعداد سكان المناطق الريفية فيها. ومن الواضح أن القوة الشرائية تمثل شرطاً أساسياً من شروط هذه الأسواق، غير أن الصورة ليست قاتمة كما صوَّرها البعض. ولقد تحققت نجاحات حتى في بعض البيئات غير المثالية. فقد كانت هناك المعجزات الآسيوية، غير أن من الواجب التوسع في النجاحات والأساليب الجيدة في أفريقيا وغيرها أيضا. ومع هذا فإنه ينبغي تحسين البيئة

الدولية، ولاسيما فيما يتصل بإعانات التصدير التي تسفر عن تشوهات جسيمة. وإلى حد كبير فإن الأمر يعتمد على تمكين الجهات الراغبة في التغيير والإصلاح، إلا أن هناك حاجة كذلك إلى تعاطف البلدان الصناعية. ومن الواجب أن يستند النهج إلى أسلوب التجربة والتعلم من الأخطاء.

128 - وتقع على عاتق البلدان الصناعية المهمة الهائلة المتمثلة في ضمان اتساق سياساتها، وهو ما يعني بالفعل الحد من التناقضات، بحيث لا تلحق المقترحات المتعلقة بالقضايا الإنمائية الضرر بالمقترحات بشأن التجارة. وفيما يتصل بالبلدان النامية فإن نجاحها في الأسواق يتطلب منها أن تستحدث المؤسسات المناسبة التي تمكنها من وضع القواعد، أو الانفتاح، أو تخفيف القيود حسب الاقتضاء. ومن الواجب ألا يكون نهج بناء المؤسسات هذا ذاته بالنسبة لكل الحالات، إذ أنه يجب أن يتلاءم مع الظروف الخاصة بكل بلد يسعى إلى اغتنام الفرص السوقية.

129 - وقد اتصلت ألمانيا بالبلدان الشريكة وطلبت إليها تحديد القطاعات ذات الأولوية التي تريد منها العمل فيها. وأشار ثلث هذه البلدان إلى أن الزراعة يجب أن تكون من بين تلك القطاعات، في حين اختارت نسبة الثلثين في أفريقيا قطاعي الزراعة والتنمية الريفية. وثمة وعي جديد بالحاجة إلى التركيز على القطاع الزراعي. على أن الأمر يتعلق في نهاية المطاف بما تقرره البلدان النامية ذاتها بشأن أولوياتها. ويتسم دور الصندوق بالأهمية لأنه يساعد في إسماع صوت صغار المزارعين في عملية وثائق استراتيجيات الحد من الفقر.

130 - **السيد كور** قال إنه جرت الإشارة في المناقشات المتعلقة بالتجارة فيما بين بلدان الجنوب إلى أنه في حال خفض البلدان النامية لتعرفاتها فإن الفائدة ستعود عليها في المقام الأول. فالشمال لن يكون المستفيد الوحيد من ذلك. على أن هذا لا يضعف من الحجة القائلة بأن الجهات القادرة على فعل المزيد في ميدان التنمية المستدامة يجب أن تبادر إلى ذلك. كما أن مبدأ المسؤولية المشتركة والتفاضلية في الوقت ذاته يجب أن يطبَّق على التجارة. فالبلدان التي تمتلك الوسائل والقدرات لتحمُّل قسط أكبر من المسؤولية يجب أن تضطلع بدور أوسع؛ وليس هناك ما يبرر تفادي القيام بهذا الدور والقول بأن على البلدان النامية، مثلاً، أن تقوم بثلثي المهام المطلوبة.

131 - كما أن الافتراضات المتصلة بالمكاسب قد لا تكون واقعية. ومن الصحيح القول أنه إذا ما جرى تخفيض التعرفات فإن مكاسب المستهلك ستزيد من زاوية الدخل بفعل انخفاض الأسعار، ولكن إذا ما أدت الواردات الرخيصة إلى فقد الوظائف في بلد ما فإن المكاسب للمستهلك ستكون وهمية ما لم يتمكن العامل الذي فقد عمله من أن يجد عملاً أفضل. وفي البلدان المتقدمة، أو حتى في البلدان النامية الدينامية للغاية، فإن بالمستطاع تحمل ذلك، أما في البلدان الفقيرة فإن الوضع مختلف: فالعامل أو المزارع الذي يفقد عمله ينضم ببساطة إلى صفوف العاطلين. ومع أن ذلك سيتيح له شراء الأغذية والمنتجات الأخرى بأسعار معانة فإن حرمانه من الدخل تماماً سيعني عجزه عن شراء أي شيء حتى لو حصل على حسم بمقدار 25%. وتحتاج الافتراضات المتعلقة بمكاسب الرعاية الاجتماعية والعمالة الكاملة إلى دراسة.

132 - وبالتأكيد فإن من الواجب تنشيط التجارة فيما بين بلدان الجنوب. وبالنسبة للبلدان الفقيرة فإن الصيغة الأفضل لمثل هذه التجارة هي مع البلدان الأخرى في إقليمها التي تتمتع بمستوى مماثل من التنمية، بحيث تكون المنافع متبادلة. وإذا ما قام بلد نام بخفض تعرفاته بصورة متبادلة مع بلد نام آخر أكثر كفاءة، فإن الطرف الأضعف سيعاني. وحتى لو

دخلت واردات رخيصة من بلد نام آخر، فإن من حق البلد المعني أن يحمي نفسه عبر آلية منتجات خاصة ومن خلال الآلية المعروفة باسم آلية الوقاية. وقد دعت العديد من البلدان النامية خلال مفاوضات منظمة التجارة الدولية إلى اعتماد هاتين الآليتين، وهو أمر يستحق المساندة. كما أن بالمستطاع مساندة التجارة فيما بين بلدان الجنوب من خلال الهوامش التفضيلية التي تعرضها البلدان النامية ذاتها في إطار قواعد منظمة التجارة العالمية.

133 - وتعتبر جائحة نقص المناعة المكتسبة/الايدز مسألة بالغة الأهمية بحد ذاتها، كما أنها قضية تجارية مهمة لأن القواعد التجارية لمنظمة التجارة العالمية تؤثر على الوصول إلى الأدوية. وضمن اتفاقية الجوانب المتعلقة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية فإن هناك قسطاً كبيراً من المرونة يتيح للبلدان النامية تطبيق تدابير الرخص الإجبارية، والاستخدام الحكومي، والتوريد الموازي، وأدوات أخرى لتيسير الوصول إلى أنواع معينة من الأدوية. ومن واجب الحكومات على المستوى الوطني الآن اعتماد سياسات وقوانين وطنية مناسبة لتعزيز قدرتها على الحصول على الأدوية بأسعار معقولة.

134 - وفيما يتعلق بالإعانات فإن قواعد منظمة التجارة العالمية غير منصفة إلى حد ما بالنسبة للبلدان النامية من حيث أنها تنص على أن على البلد الذي يطبق الإعانات أن يخفِّضها، أما إذا لم تكن هذه الإعانات قائمة على الإطلاق فإن من غير الجائز له أن يفرض أي زيادات. ولاحظ السيد كور أن هولندا تركز الآن على تنمية القطاع الخاص في البلدان النامية وقال إن ذلك يعتبر أيضاً قضية تجارية بالنسبة للقواعد التجارية لمنظمة التجارة العالمية. وتؤثر الإعانات العالية جداً في بلدان الشمال على المناخ الاستثماري في الجنوب من زاوية ما إذا كان يمكن للزراعة أن تكون مجزية ومن حيث ما إذا كانت هذه الإعانات ستثبِّط على الدوام تطور القطاع الخاص. وإذا ما أسفرت تدابير الإصلاح الهيكلي عن خفض غير واقعي لتعرفات الاستيراد إلى 5% أو إلى الصفر، فلن يكون هناك من حافز للمزارعين أو للصناعات الصغيرة في البلدان النامية لتطوير مشروعات القطاع الخاص أو جهوده الذاتية لأنها لن تكون مجدية. وتدعو الحاجة إلى قواعد لمنظمة التجارة العالمية في ميادين شروط الإصلاح الهيكلي، ووثائق استراتيجيات الحد من الفقر، والإعانات الزراعية، وفي المجالات الأخرى التي تعكس حقيقة ما يمكن أن يتحمله القطاع الخاص ويستخدمه لتطوير ذاته بحيث يتمكن البلد النامي من استحداث مشروعاته ومؤسساته الذاتية. وينبغي أن تتذكر الجهات المانحة الراغبة في تطوير القطاع الخاص في البلدان النامية أن أضخم قطاع خاص هناك هو قطاع صغار المزارعين، كما يجب النظر في الحاجة المحتملة إلى تغيير القواعد العالمية بحيث تتعزز قدرة صغار المزارعين والمشروعات الصغيرة على الاستمرار عبر توفير الحوافز الضرورية والقدرات اللازمة للتطور وجني الأرباح.

135 - وتراقب البلدان النامية المستجدات في ميدان التقانة البيولوجية بعناية بالغة، وما تزال مسائل التكاليف والأرباح قيد البحث. ويشير تقرير طلبت حكومة المملكة المتحدة إعداده أن الاختبارات المنفَّذة على ثلاثة محاصيل معينة معدَّلة وراثياً قد أسفرت عن آثار سلبية على البيئة مع عواقب طويلة الأجل بالنسبة للقدرة الإنتاجية. وما تزال مسألة سلامة الأغذية المعدَّلة وراثياً تخضع للدرس من حيث القدرة الإنتاجية، والتنوع البيولوجي، وسلامة الأغذية ، ومن الواجب اتباع جانب الحذر عند اختيار هذه الأغذية.

136 - ويمكن للصندوق دراسة الاضطلاع بأربعة أدوار في ميدان التجارة. الأول، أن يواصل مساعدة الفقراء على النهوض بقاعدة الأصول وتعزيز قدرتهم على إنتاج فوائض يعملون على تسويقها محلياً في بادئ الأمر. والثاني،

بمقدرة الصندوق أن يحدد العوامل العالمية التي تؤثر على المستجدات والاتجاهات على مستوى العالم، مثل أسعار المنتجات، والطلب عليها، والتعرفات في البلدان المعنية، والقيام بدمج هذه العناصر في القرارات والمعايير المتصلة بالقروض والاستثمارات التي يعتزم اعتمادها. ثالثاً، يستطيع الصندوق تقديم العون إلى البلدان النامية، على مستوى المنظمات غير الحكومية ومؤسسات البحوث والحكومات، بحيث ترصد، وتحلل، وتتفهم، وتسهم في عملية اتخاذ القرارات العالمية المتصلة بشروط القروض الواقعية وطبيعة قواعد منظمة التجارة الدولية المناسبة في مجال الزراعة ومن زاوية حقوق الملكية الفردية. وآخر هذه الأدوار، ولعله أكثرها إثارة للجدل، هو أن الصندوق مستعد الآن بكل تأكيد للاضطلاع بدور المناصر لإرساء إطار أفضل وأكثر عدلاً وذلك لمصلحة التنمية، والبلدان النامية، وصغار مزارعيها الفقراء.

137 - **السيد بوغه** (رئيس الصندوق) شكر أعضاء فريق الخبراء والمشاركين الآخرين على هذا النقاش الثري. وقال أن من الواجب اعتماد نهج ذي شقين يشتمل على إحراز تقدم في المفاوضات المتصلة بالإعانات وقواعد التجارة الدولية والمضي قدماً على طريق النهوض بفعالية الأسواق المحلية، والوطنية، والإقليمية فيما يتصل بتنشيط التنمية الريفية في قطاع صغار المزارعين. ويتطلب الأمر تكريس الطاقات والموارد لتحقيق كلا الأمرين. ولقد دار الكثير من الحديث بشأن التحدي الضخم المتمثل في النفاذ إلى أسواق البلدان المتقدمة، وحول أسواق البلدان النامية حيث تحققت أعلى نسب النمو من زاوية عدد السكان والتنمية وحيث تتوافر إمكانيات كبيرة. وتتمثل مهمة الصندوق في مساندة صغار المزارعين قدر المستطاع عبر توفير الحلول الملائمة لظروفهم وأوضاعهم المخصوصة، والتعاون مع المؤسسات المحلية والاستفادة من إنجازاتها. وحينما يحقق الصندوق النجاح، وهو ما يحدث في العديد من أرجاء العالم، فإن الأسواق والروابط السوقية والآفاق المفتوحة لفقراء الريف فيما يتصل بالأسواق المحلية، والوطنية، والدولية، تكتسب أهمية كبرى. وفي الكثير من أنحاء العالم يتزايد اندماج مثل هذه الأسواق شيئاً فشيئا. وعند تصميم مشروعات الصندوق وبرامجه فإن البعد السوقي يبرز الآن على نحو أوضح مما كان عليه الحال في الماضي.

138 - وإذا لم توفر المساندة للمزارعين الفقراء عبر بناء المؤسسات والقدرات، والقواعد واللوائح من مختلف الأنواع، وإذا لم يحظوا بالمساعدة في اكتساب قدرة تفاوضية أقوى في الأسواق وفي ضمان دور لأنفسهم في النظام السياسي حينما يتعلق الأمر بأولويات الميزانيات الوطنية وعمليات وثائق استراتيجية الحد من الفقر، فإنهم قد يصبحون أكثر ضعفاً مما كانوا قبلاً لأن الأسعار آخذة في التدهور في حالات عديدة، وهو ما تعاني منه الشرائح الأشد فقراً وهشاشة أشد المعاناة. ومن الأهمية بمكان بالنسبة للصندوق والحكومات الأعضاء، تحديد سبل تعزيز الروابط السوقية ووضعها في خدمة أهداف تحقيق التنمية والحد من الفقر. ومن الضروري بناء قوة المزارعين لتمكينهم من الاستفادة من الأسواق، ومن ثم ضمان عدم استغلالهم هناك من جانب الأطراف الكبيرة. وقد حدث هذا بالفعل في العديد من البلدان المتقدمة والنامية بسرعة، كما يمكن تحقيقه في ظل ظروف ليست بالمثالية. وأخيراً فقد أشار إلى أن ضمان التركيز على الاتساق بما يكفل ألا تأخذ اليد اليسرى ما تعطيه اليمنى يتسم بأهمية حاسمة بالنسبة لكل البلدان، ولعل ذلك ينطبق على وجه الخصوص على البلدان المانحة. ويجري العمل حالياً على استحداث مؤشر للاتساق، وهو ما سيكون وسيلة بالغة الفائدة لرصد النظام الدولي ومدى تقدمه على طريق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

تقرير عن التجديد السادس لموارد الصندوق (البند 6 من جدول الأعمال) (الوثيقتان GC 27/L.2 وAdd.1)

139 - **رئيس الجلسة** رحب بأنباء نفاذ مفعول التجديد السادس لموارد الصندوق في 17 ديسمبر/كانون الأول عام 2003 ، والذي جرى التفاوض بشأنه في الدورة السابقة لمجلس المحافظين.

140 - **السيد روي** (مساعد رئيس الصندوق، دائرة الشؤون الخارجية) قال أن مجموع تعهدات التجديد السادس، بما في ذلك المساهمات التكميلية، وصلت حتى 17 فبراير/شباط عام 2004 إلى ما يعادل 495.5 مليون دولار أمريكي، أي إلى نسبة 88.5% من التعهدات المستهدفة البالغة ما يكافئ 560 مليون دولار أمريكي. وفي التاريخ ذاته بلغت القيمة الإجمالية لوثائق المساهمة المودعة والمدفوعات غير المدعومة بوثائق مساهمة، بما في ذلك المساهمات التكميلية، ما يعادل 305.4 مليون دولار أمريكي، أي نسبة 61.6% من التعهدات، في حين أن المدفوعات نقداً وبسندات إذنية وصلت إلى ما يعادل 102.4 مليون دولار أمريكي، أي 20.7% من التعهدات. ووردت منذ ذلك الوقت وثائق مساهمة الجمهورية الفرنسية بقيمة تكافئ 23.1 مليون دولار أمريكي، بحيث بلغت القيمة الإجمالية لما ورد من وثائق مساهمة ومدفوعات ما يعادل 328.5 مليون دولار أمريكي، أي نسبة 66.3% من التعهدات. ومن أصل مجموع تعهدات التجديد السادس البالغ ما يكافئ 495.5 مليون دولار أمريكي، بلغت قيمة تعهدات المساهمات التكميلية من بلجيكا، والهند، ولوكسمبورغ، والمملكة المتحدة ما يعادل 27.4 مليون دولار أمريكي، منها مبلغ يكافئ 7.2 مليون دولار أمريكي تم تسديده حتى 17 فبراير/شباط عام 2004. وقد حُضت الدول الأعضاء التي لم تتقدم بتعهداتها مقابل التجديد السادس على القيام بذلك على وجه السرعة، كما طُلب إلى الدول الأعضاء التي لم تودع وثائق مساهماتها المعنية أو لم تسدد مساهمتها مقابل التجديد السادس أن تتخذ الإجراءات الضرورية في أسرع وقت ممكن.

141 - **أحاط مجلس المحافظين علماً بالتقرير عن التجديد السادس لموارد الصندوق.**

القوائم المالية المراجعة للصندوق في 31 ديسمبر/كانون الأول 2002 (البند 7 من جدول الأعمال) (الوثيقتان GC 27/L.3 وINF.6)

142 - **رئيس الجلسة** قال أن المجلس التنفيذي استعرض القوائم المالية المراجعة لعام 2002 في دورته الثامنة والسبعين في أبريل/نيسان 2003 وأوصى بإحالتها إلى مجلس المحافظين للموافقة عليها.

143 - **السيدة كنوبف** (مساعدة الرئيس، دائرة المالية والإدارة) لفتت الانتباه إلى ما خلص إليه تقرير المراجع الخارجي المرفق بالوثيقة GC 27/L.3 وقالت إنه حتى 31 ديسمبر/كانون الأول عام 2002 بلغت قيمة الأصول الإجمالية 5.9 مليار دولار أمريكي، بزيادة قدرها 0.7 مليار دولار أمريكي عما كان عليه الحال في 31 ديسمبر/كانون الأول عام 2001. ووصلت قيمة صافي عائد الاستثمار عن عام 2002 إلى 26.2 مليون دولار أمريكي، بالمقارنة مع خسارة بقيمة 42.9 مليون دولار أمريكي عام 2001، وهو ما يمثل نتيجة إيجابية تعكس أثر سياسة الاستثمار الجديدة التي اعتُمدت في ديسمبر/كانون الأول عام 2001.

144 - ووصلت قيمة نفقات الميزانية الإدارية لعام 2002 إلى 40.3 مليون دولار أمريكي، وهو ما يمثل نحو 6.1%، أي 2.6 مليون دولار أمريكي. ويقل ذلك عن مستوى الميزانية الإدارية المعتمدة لعام 2002، وذلك أساساً بسبب خفض

مستوى برنامج العمل ووجود وظائف شاغرة. ولا تشتمل هذه النفقات على مخصص الالتزامات غير المسددة لخطة التأمين الطبي بعد انتهاء الخدمة وقدره 7.9 مليون دولار أمريكي وتكاليف برنامج التغيير الاستراتيجي البالغة 2.7 مليون دولار أمريكي. ووصلت نفقات اعتماد تمويل تجهيز البرامج إلى 23.2 مليون دولار أمريكي، مع استبعاد مبلغ يقرب من 3 ملايين دولار أمريكي جرى ترحيله، بالمقارنة مع ميزانية قدرها 26.7 مليون دولار أمريكي. وفي 31 ديسمبر/كانون الأول عام 2002 كان هناك 13 بلداً مقترضاً ذا متأخرات تصل مدتها إلى 180 يوماً فأكثر ومدرج في وضع المخصص. وبلغت قيمة مخصصات المبالغ المتأخرة لمساهمات الدول الأعضاء مقابل سندات إذنية ووثائق مساهمة 186.7 مليون دولار أمريكي، وهو ما يمثل انخفاضاً طفيفاً عن مستوى العام السابق.

145 - ويجري الآن استكمال القوائم المالية لعام 2003 ودراستها من جانب المراجع الخارجي. وللإحاطة والعلم فإن الوثيقة GC 27/INF.6 تعرض أبرز الجوانب المالية للصندوق في عام 2003. وتشير النتائج الأولية إلى أن عائد الاستثمار الإجمالي قبل حسم نفقات الاستثمار المباشر عام 2003 بلغ نحو 113.5 مليون دولار أمريكي، بالمقارنة مع مبلغ معاد احتسابه وقدره 34.4 مليون دولار أمريكي في عام 2002، وهو ما يعكس الأثر الإيجابي المتواصل لسياسة الاستثمار المعتمدة في ديسمبر/كانون الأول عام 2001 بما يمثل معدل عائد صاف وسطي لحافظة الاستثمار قدره 4.9% تقريبا. وحتى 31 ديسمبر/كانون الأول عام 2003 بلغت القيمة السوقية لحافظة الاستثمار 2.4 مليار دولار أمريكي، بالمقارنة مع 2.1 مليار دولار أمريكي في العام السابق. وشهدت المساهمات المستحقة ومبالغ القروض المتأخرة انخفاضاً طفيفاً بالمقارنة بما كان عليه الحال في نهاية عام 2002. وستقوم لجنة مراجعة الحسابات لعام 2003 باستعراض القوائم المالية في مارس/آذار التي ستُرفع إلى المجلس التنفيذي في أبريل/نيسان.

146 - **رئيس الجلسة** دعا مجلس المحافظين إلى اعتماد القوائم المالية التي توضح الوضع المالي للصندوق في 31 ديسمبر/كانون الأول عام 2002 ونتائج عملياته في السنة المنتهية في التاريخ المذكور، على نحو ما هو وارد في الذيول من ألف إلى حاء المدرجة في الوثيقة GC 27/L.3 وتقرير المراجع الخارجي بشأنها.

147 - **وقد تقرر ذلك.**

برنامج العمل والميزانية الإدارية للصندوق ومكتب التقييم لعام 2004 (البند 8 من جدول الأعمال) (الوثيقتان GC 27/L.4 و Add.1)

148 - **رئيس الجلسة** قال أن المجلس التنفيذي وافق في دورته الثامنة والسبعين المنعقدة في أبريل/نيسان 2003 على سياسة التقييم في الصندوق، والتي تضمنت ضمن جملة أمور ميزانية مكتب التقييم التي يعتمدها مجلس المحافظين بناء على توصية المجلس التنفيذي. واستعرض المجلس التنفيذي في دورته الثمانين في ديسمبر/كانون الأول 2003 الميزانيتين المقترحتين للصندوق ومكتب التقييم وأوصى بإحالتهما إلى مجلس المحافظين للموافقة عليهما.

149 - **السيد إنويزي** (نائب رئيس الصندوق) قدَّم برنامج العمل والميزانية الإدارية للصندوق ومكتب التقييم لعام 2004 (الوثيقتان Add.1 و GC 27/L.4) وقال أن ميزانية مكتب التقييم تُعرض وللمرة الأولى بصورة منفصلة وفقاً لسياسة التقييم في الصندوق التي اعتمدها المجلس التنفيذي في دورته الثامنة والسبعين. ويتولى هذا المكتب الآن صياغة

برامج عمله وميزانياته السنوية بصورة مستقلة، وترفع منفصلة إلى المجلس التنفيذي ومجلس المحافظين لاعتمادها. وقد فوض مجلس المحافظين المجلس التنفيذي الموافقة على برنامج العمل واعتماد تمويل تجهيز البرامج، ولكنه احتفظ بصلاحية الموافقة على الميزانية الإدارية. وفي الدورة الثمانين وافق المجلس التنفيذي على برنامج العمل لعام 2004 الذي وصلت قيمته إلى 323 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة، وهو ما يعادل 462.5 مليون دولار أمريكي، وسيغطي هذا البرنامج نحو 25 مشروعاً مزمعا. غير أن هذا المبلغ سيخضع للاستعراض في كل دورة من دورات المجلس التنفيذي في ضوء مدى توافر الموارد خلال عام 2004. كما وافق المجلس التنفيذي على اعتماد تمويل تجهيز البرامج بمبلغ قدره 29.7 مليون دولار أمريكي.

150 - واستعرض المجلس التنفيذي الميزانية الإدارية للصندوق لعام 2004، المقترحة عند مستوى 51.4 مليون دولار أمريكي، والميزانية الإدارية لمكتب التقييم، المقترحة عند مستوى 4.2 مليون دولار أمريكي. واستُخدم معدل للصرف قدره 0.898 يورو مقابل الدولار الواحد في احتساب الميزانية الإدارية للصندوق. ورحب المجلس التنفيذي بالعرض الجديد للميزانية القائم على الأنشطة وقرر أنه يجب عرض أنشطة الرصد والإبلاغ لعام 2004 وفقاً للفئات التقليدية وللأنشطة على حد سواء. كما أوصى بإحالة اقتراح على مجلس المحافظين لتعديل النظام المالي للصندوق بما يتيح اعتماد سياسة للترحيل بنسبة 3% اعتباراً من ميزانية عام 2003.

151 - وفي العادة يعاد احتساب الميزانية الإدارية الإجمالية بسعر الصرف السائد وقت موافقة مجلس المحافظين عليها. ويبلغ سعر الصرف الراهن 0.780 يورو مقابل الدولار، بالمقارنة مع السعر الذي استُخدم أصلاً في حساب الميزانية وقدره 0.898 يورو للدولار. ووفقاً لتوصية المجلس التنفيذي فإن مجلس المحافظين مدعو الآن إلى الموافقة على مشروع القرار المدرج في الوثيقة GC 27/L.4/Add.1 الذي يحدد الميزانية الإدارية للصندوق بمبلغ 57.2 مليون دولار أمريكي والميزانية الإدارية لمكتب التقييم بمقدار 4.6 مليون دولار أمريكي.

152 - **السيد لافيتزاري** (مدير مكتب التقييم) قال أن موافقة المجلس التنفيذي في دورته الثمانين على أول برنامج عمل وميزانية مستقلين لمكتبه شكل إنجاز عملية بدأت في سبتمبر/أيلول عام 2003 حينما جرت مناقشة مقترحات برنامج العمل والميزانية مع لجنة التقييم ومع المجلس التنفيذي. وتمشياً مع الإرشادات التي قدمها المجلس التنفيذي واللجنة فقد أصدر المكتب وثيقة أشمل نوقشت فيما بعد خلال دورة خاصة عقدتها لجنة التقييم في نهاية أكتوبر/تشرين الأول. وفي ضوء الاقتراحات الإضافية الناجمة عن الحلقة الدارسية غير الرسمية التي عقدها المجلس التنفيذي ولجنة التقييم في نوفمبر/تشرين الثاني فقد رفع المكتب مقترحاته النهائية عن برنامج العمل والميزانية لعام 2004 إلى المجلس التنفيذي في ديسمبر/كانون الأول.

153 - وهناك ثلاث أولويات رئيسية للمكتب خلال عام 2004 وهي: أعمال التقييم التي تطلبها لجنة التقييم والمجلس التنفيذي و/أو الواردة في تقرير هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد السادس لموارد الصندوق؛ والقيام بتقييمات مختارة على مستوى المنظمة، علاوة على تقييمات البرامج الوطنية والتقييمات المواضيعية وتقييمات المشروعات؛ وتطوير منهجية تُطبَّق في كل عمليات التقييم في الصندوق. ويحتوي الملحق 12 من الوثيقة GC 27/L.4 على قائمة مفصلة بأنشطة مكتب التقييم خلال عام 2004، ومن بينها أربعة أنشطة تتسم بأهمية بالغة بالنسبة للمجلس التنفيذي وللصندوق. أولاً، أن المكتب سيشرف على التقييم الخارجي المستقل للصندوق بالنيابة عن المجلس التنفيذي، وسيُنفَّذ الجانب الأكبر

من الأنشطة في عام 2004؛ ثانياً، أن المكتب سييسر استعراض اختصاصات لجنة التقييم ونظامها الداخلي، على أن يُرفع اقتراح إلى المجلس التنفيذي قبل نهاية عام 2004؛ ومن المزمع أن تجري اللجنة مناقشات أولية حول الموضوع خلال الدورة الراهنة لمجلس المحافظين في 20 فبراير/شباط 2004. ثالثاً، سيقوم التقرير السنوي الثاني عن نتائج عمليات الصندوق وأثرها بتوحيد نتائج أنشطة تقييم عام 2003 وسيوفِّر صورة إجمالية عن نتائج أنشطة التقييم ونظراتها الثاقبة. وأخيراً فإن المكتب سيقيِّم البرنامج التجريبي للإشراف المباشر الذي وافق عليه مجلس المحافظين عام 1997 والذي يخلِّف آثاراً هامة على الصندوق.

154 - ومن المزمع تنفيذ برنامج عمل مكتب التقييم في نطاق ميزانية قدرها 4.242 مليون دولار أمريكي؛ وتُعرض الميزانية بالطريقة التقليدية حسب الفئات والنفقات ووفقاً للأولويات والأنشطة لعام 2004. وقد أُدرجت جداول الميزانية المناظرة في الملحق 10 من الوثيقة.

155 - **السيد ساي** (السنغال) قال أنه يود الحصول على توضيح للفارق بين بندي برنامج عمل الصندوق وتجهيز البرامج المعروضين في بابين منفصلين. وقد انكمشت حافظة المشروعات لتبلغ 25 مشروعاً لعام 2004؛ وتساءل ما إذا كان للتحوّل في سعر الصرف أي أثر على الحافظة؟

156 - **السيد إنويزي** (نائب رئيس الصندوق) قال أن من المنتظر أن يتم تنفيذ برنامج عمل عام 2004 بأكمله، ولكن هذا البرنامج سيخضع للاستعراض خلال العام في ضوء مدى توافر الموارد. ومن غير المتوقع أن يؤثر سعر الصرف على عدد المشروعات. وتستند الحسابات إلى مقدار وحدات حقوق السحب الخاصة، وهو مقدار ثابت على مدى العام؛ وتؤثر تقلبات أسعار الصرف على المقادير الإسمية من الدولار الأمريكي فحسب، لا على عدد المشروعات. وفي حال توافر المزيد من الموارد، فقد يُنفَّذ مشروع إضافي واحد أو مشروعان.

157 - **تمت الموافقة على القرار 133/د.27 بشأن الميزانية الإدارية للصندوق ومكتب التقييم لعام 2004.**

158 - **رئيس الجلسة** لاحظ أنه بالموافقة على الميزانية الإدارية للصندوق لعام 2004 فإن المجلس قد قرر أيضاً تعديل الفقرة 2 من المادة 6 من اللائحة المالية للصندوق بحيث تحذف الجملة الثانية منها، بما يسمح بترحيل المخصصات التي لا يترتب أي التزام بشأنها حتى نهاية السنة المالية إلى السنة اللاحقة بمقدار لا يتجاوز نسبة 3% من السنة المالية المذكورة، على أن يسري مفعول هذا التعديل اعتباراً من السنة المالية 2003.

التفويض بسلطة إنشاء صناديق أموال أمانة متعددة الجهات المانحة (البند 9 من جدول الأعمال) (الوثيقة GC 27/L.5)

159 - **السيد روي** (مساعد الرئيس، دائرة الشؤون الخارجية) قال إن الوثيقة GC 27/L.5 تحتوي على توصية من المجلس التنفيذي بأن يتخذ مجلس المحافظين قراراً بتفويضه صلاحية اتخاذ القرارات المتعلقة بإنشاء صناديق أموال أمانة متعددة الجهات المانحة. ويتمثل الإجراء الحالي في موافقة المجلس التنفيذي على إنشاء تلك الصناديق وإقرار مجلس المحافظين لذلك. وبما أن الحاجة تدعو إلى أن تكون عملية الموافقة أكثر مرونة بغية اغتنام الفرص المتاحة

للحصول على الموارد الإنمائية، فإن مجلس المحافظين مدعو إلى اعتماد مشروع القرار. وستوفَّر المعلومات لمجلس المحافظين عن كل المقررات التي يتخذها المجلس التنفيذي بهذا الشأن.

160 - **تمت الموافقة على القرار 134/د.27 بشأن تفويض سلطة إنشاء صناديق أموال أمانة متعددة الجهات المانحة.**

161 - **رئيس الجلسة** قال أنه يفهم أن مجلس المحافظين يرغب في أن يطلب إلى رئيس الصندوق تزويده بالمعلومات عن كل المقررات التي يتخذها المجلس التنفيذي بإنشاء صناديق أموال أمانة متعددة الجهات المانحة.

162 - **وقد تقرر ذلك.**

البيانات العامة (البند 5 من جدول الأعمال) (تابع)

163 - **السيد نومبيري** (إندونيسيا) أشار إلى الأهمية المتزايدة للأسواق والتجارة بالنسبة لفقراء الريف الذين تخلق البيئة التجارية الجديدة لهم فرصاً وتحديات محتملة، وأن ذلك يمثل قضية حاسمة، ولاسيما في ضوء فشل منظمة التجارة العالمية في كانكون والمسؤولية الملحة إزاء تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وعلى مدى السنوات اعتمد المجتمع الدولي مبادرات مختلفة لمعالجة مثل هذه القضايا، ولاسيما إرساء علاقات تجارية عادلة ضمن النظام التجاري متعدد الجهات، والالتزامات المتخذة إزاء الأهداف الإنمائية للألفية.

164 - وقد تحقق تقدم على طريق استعادة الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي وإعادة إطلاق النمو المستدام في إندونيسيا. ومع ذلك فإن نسبة 43.8% من اليد العاملة تعمل في القطاع الزراعي الذي أسهم بنسبة 16.5% فقط في الناتج القومي الإجمالي في الفصل الثالث من عام 2003 وبنسبة 4.21% من مجموع الصادرات بين يناير/كانون الثاني ونوفمبر/تشرين الثاني من عام 2003، وهو وضع يؤكد أهمية التعاون مع الصندوق. وعلى مدى السنوات الأربع والعشرين من عضوية بلاده في الصندوق أسفرت جهود حكومته بالتعاون مع الصندوق عن تحقيق منافع اقتصادية، واجتماعية، وتقانية،وغيرها، ولاسيما فيما يتعلق باستئصال الجوع والفقر. وإدراكاً من الحكومة الإندونيسية بأهمية الموارد المالية لتحقيق أهداف الصندوق، فقد أوفت بالتزاماتها المالية إزاءه في ظل عمليات التجديد المتعاقبة.

165 - وتحدث السيد نومبيري عن المشروعات الإنمائية الثلاثة للصندوق في إندونيسيا وقال إن المفاوضات بشأن المشروع الرابع شارفت على الانتهاء. وفي ظل الظروف الاقتصادية العالمية الراهنة فإن دور الصندوق في استئصال الجوع والفقر الريفيين يتسم بأهمية تفوق ما كانت عليه في أي وقت مضى، حيث أن هذا الاستئصال يعتبر شرطاً من شروط إرساء السلام الدائم ونشر العدل والتسامح في صفوف المجتمعات. وعلى الصندوق أن ينخرط بنشاط في هذه العملية، جنباً إلى جنب مع طائفة واسعة من الجهات المعنية، بما في ذلك الأمم المتحدة، ومؤسسات بريتون وودز، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني. وينبغي التماس علاقات الشراكة الثنائية ومتعددة الأطراف وإرساءها بغية توسيع نطاق إنجازات الصندوق أكثر فأكثر. ومن جانب إندونيسيا فإنها ملتزمة ببذل المزيد من الجهود بغية تحقيق الهدف الإنمائي للألفية الداعي إلى استئصال الجوع والفقر المدقع بحلول عام 2015. وفي هذا السياق فإنها تدعو أعضاء

المجلس التنفيذي إلى المشاركة في حلقة العمل الوطنية المعنية بتقييم البرنامج القطري فيها والتي ستستضيفها في مارس/آذار.

166 - **السيد دوميك** (إسبانيا) قال إن موضوع نقاش فريق الخبراء المتعلق بالتجارة والتنمية الريفية يتسم بأهمية بالغة. ويعتبر تحسين وصول المزارعين الفقراء إلى الأسواق، ومساندة المشروعات الزراعية، والدعم المالي لأنشطة التمويل الريفي، والنفاذ إلى الأسواق المالية الدولية من بين العناصر الرئيسية لدفع مسيرة التقدم الزراعي واستئصال الفقر الريفي. وثمة التزام متين من جانب إسبانيا بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ومن ثم المساعدة في تقليص الفجوة المتسعة بين الشمال والجنوب والتي تعتبر مسؤولة عن العديد من الأزمات الدولية في عالم اليوم. وفي الواقع فإن إسبانيا دعت، خلال رئاستها للاتحاد الأوروبي، إلى أن ترصد البلدان الأعضاء نسبة مستهدفة من الناتج القومي الإجمالي فيها للمساعدة الإنمائية الرسمية، كما أنها عملت باستمرار على زيادة ما تقدمه لهذا النوع من المساعدة. ويتطلب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية أيضاً المزيد من التعاون الجوهري مع البلدان متوسطة الدخل التي تعيش فيها نسبة واسعة من فقراء العالم. ولا يعتبر الدخل الفردي مؤشراً كافياً للمشكلات الإنمائية، حيث أنه فشل في أن يأخذ في الحسبان، مثلاً، أوجه ضعف، كتفاوت توزيع الدخل، والتي تكمن وراء بقاء جيوب الفقر في البلدان متوسطة الدخل. وفي سبيل تحقيق مهمة الصندوق ومكافحة الفقر أينما كان، فإن على الصندوق أن يضمن سماح النظام الجديد لتخصيص الموارد على أساس الأداء بتدفق قسط كاف من الموارد إلى فقراء الريف في البلدان متوسطة الدخل.

167 - وتدرك إسبانيا حاجة الصندوق إلى قاعدة كافية من الموارد لأنشطته، ولهذا فقد تعهدت بزيادة مساهمتها في التجديد السادس بنسبة 25% وسددت المبلغ بأكمله في أكتوبر/تشرين الأول عام 2003. وتحث إسبانيا كل الدول الأعضاء على تسديد مساهماتها على وجه السرعة. غير أن الحاجة تدعو إلى إدارة الموارد بصورة حصيفة. وتلقى نتائج استراتيجية إدارة حافظة الاستثمارات الترحيب، غير أن من الواجب تطبيقها على نحو يقلل من المخاطر ويتفادى الخسائر مع تحقيق أضخم قسط ممكن من المنافع. ويتعين اتخاذ المزيد من الخطوات للنهوض بإدارة النفقات بما يضمن تعزيز أثر الصندوق على ظاهرة الفقر الريفي. وتتطلع إسبانيا إلى نتائج التقييم الخارجي المستقل كوسيلة لقياس الأثر وتمكين الصندوق من استحداث سياسات جديدة على أساس الدروس المستفادة وبالاعتماد على مزاياه النسبية بالمقارنة مع الوكالات الإنمائية الأخرى.

168 - ومن المفترض أن يؤدي البرنامج التجريبي للحضور الميداني إلى تمكين الصندوق من التدخل بنشاط في تصميم الوثائق الوطنية للحد من الفقر والتحول من منظمة مكرَّسة لإدارة المشروعات على النطاق الضيق إلى منظمة لإدارة المعارف في ميدان التنمية الريفية، مع القدرة على مساندة سياساتها المقترحة ماليا. وتواصل إسبانيا الحض على اعتماد جانب الحذر في التحول إلى النظام الجديد لتخصيص الموارد على أساس الأداء ولن تقبل بخفض الموارد الموجهة نحو الأقاليم ذات الحصص المئوية القليلة من موارد الصندوق. ويمكن أن يترك دخل البلد أثراً على درجة تيسير القروض لكنه يجب ألا يؤثر بأي شكل من الأشكال على تدفق الموارد المتاحة إليه أو إلى إقليمه الجغرافي. ولا يعني ذلك أن المساعدة يجب أن تُحجب عن أقل البلدان نمواً، بل أنه يجب أن يعني عدم منحها لها حصرا.

169 - ومن الواجب أن تتمتع البلدان بقدر أكبر من ملكية الأنشطة الهادفة إلى تحقيق التنمية فيها، مع مشاركة السكان المحليين بشكل أوسع في تصميم وتنفيذ سياسات الصندوق ومشروعاته. وفي الوقت ذاته فإن من المهم تعميق إحساس

البلدان والأقاليم بملكيتها للصندوق ذاته وذلك عبر ضمان التمثيل الجغرافي المنصف في مجموعات العمل، والمداولات، ولجان المجلس التنفيذي، والعمليات التقنية والإدارية للصندوق، وكذلك في التعاقد من الباطن للحصول على خدمات الخبراء والاستشاريين. وفي الختام، قال أن من الواجب أن تكون الفترة المقبلة فترة من الترسيخ لتدابير الإصلاح المتخذة.

170 - **السيد بيللو** (نيجيريا) قال إن على الصندوق أن يحافظ على التركيز الفريد والوجهة الجوهرية لرسالته ومهمته، وأن يستفيد على النحو الأمثل من مزاياه النسبية، وأن يصقل استراتيجياته التشغيلية لمكافحة الفقر الريفي وتنشيط التنمية الريفية. وفي هذا السياق فإن نيجيريا تدعم تماماً التدابير الإصلاحية في الصندوق على المستويات التشغيلية الشاملة والميدانية. وترى بلاده أن قضية الحضور الميداني والقدرات القطرية مطروحة للنقاش منذ فترة طويلة جداً، وأن من الضروري الانطلاق فيها. وتأمل نيجيريا في أن يوفر البرنامج التجريبي للحضور الميداني مبررات مقنعة لإدماجه في النموذج التشغيلي للصندوق. ويتطلب الأمر اتخاذ بعض الترتيبات لتمكين الصندوق من المشاركة بصورة أعمق في المداولات الدائرة مع شركائه بشأن قضايا السياسات الجوهرية التي تؤثر على الحد من الفقر الريفي وعلى التنمية الريفية على المستوى القطري. ويتسم اقتسام الخبرات على المستوى القطري في الميدان، بصورة رسمية وغير رسمية، بأهمية حاسمة بالنسبة لتأثير الصندوق على السياسات الوطنية.

171 - ومع تأييد نيجيريا لنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء فإنها تحذر من الإقدام على أي تدبير يمكن أن يؤدي إلى الإخلال برسالة الصندوق، ومهمته، وتركيزه الفريد؛ وإلى تفاقم محنة أشد الفقراء فقراً بفعل العملية؛ كما تدعو إلى إبقاء المخصصات الإقليمية الراهنة على حالها عموماً؛ وإلى عدم السماح بتدهور النظام الجديد بحيث يتحول إلى أداة عقابية؛ وإلى أن تكون الإجراءات بسيطة نسبياً وحرة من تعقيدات الخطط المماثلة التي قامت بتطبيقها المؤسسات المالية الضخمة متعددة الجهات وذات الأعداد الواسعة من المستفيدين. وترحب نيجيريا بعملية التقييم الخارجي المستقل وتتطلع إلى الإطلاع على تقديرها للتدابير الإصلاحية الجاري اتخاذها بغية تعزيز الفعالية التشغيلية وتدعيم الأثر المستدام لعمليات الصندوق.

172 - وقد اعتمدت حكومة نيجيريا هدف التخفيف من وطأة الفقر كركيزة أساسية من ركائز سياستها الاقتصادية، كما قامت بتطبيق عدد من الإصلاحات الهيكلية. واتخذت الحكومة أيضاً خطوات قانونية وإدارية مختلفة لخلق بيئة اجتماعية وسياسية مواتية لإنعاش الاقتصاد ومن ثم الحد من الفقر. ويستحق الصندوق الثناء على ما يقدمه من دعم لتلك الجهود.

173 - **السيد بن عيسى** (الجزائر) امتدح الإجراءات المتخذة لترشيد إدارة الشؤون المالية والإدارية في الصندوق، ورحب بسياسة الاستثمار الجديدة، ودعا إلى مواصلة الإدارة الحصيفة للموارد المالية وتفادي الاستثمارات المحملة بالأخطار. كما أعرب عن ترحيبه بالاقتراح الداعي إلى زيادة مستوى الموارد المخصصة للمنح من 7% إلى 10 في المائة. وقال إن الجزائر قد أودعت وثائق مساهمتها بالتجديد السادس، وهي وثائق تشير إلى أن هذه المساهمة قد تضاعفت. كما أثنى على المبادرة المتعلقة بالتقييم المستقل للمشروعات وتدابير المتابعة.

174 - ويستحق الصندوق الثناء لمساندته للعناصر الريفية في الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا ومشاركته في مجموعة دعم أمانة تلك الشراكة. وكان مجلس المحافظين ذاته قد حض في دورته الخامسة والعشرين على تدعيم الالتزام بالتنمية الزراعية والريفية في أفريقيا. وإلى جانب ذلك فقد وافق رؤساء دول الاتحاد الأفريقي في يوليو/تموز عام 2003 على التزام أولي من جانب كل البلدان الأفريقية بتخصيص 10% من ميزانياتها المحلية للتنمية الزراعية، ومن المزمع أن يجتمع هؤلاء الرؤساء من جديد لمناقشة قضايا التنمية الزراعية والموارد المائية، بما يوجه رسالة قوية تؤكد الحاجة إلى خلق الظروف اللازمة للتنمية المتناسقة والمستدامة في أفريقيا ومكافحة الفقر والاستبعاد الاجتماعي. وتشكل كل هذه الخطوات مؤشرات لتخصيص موارد الصندوق.

175 - ومنذ عام 2000 تقوم الجزائر بتنفيذ خطة إنمائية زراعية كبرى، بما في ذلك خلق الوظائف، وتوسيع رقعة الأرض المتاحة للزارعة، وتحديث المزارع. وهكذا فإنها تعمل على تدعيم التلاحم الاجتماعي، ومكافحة الفقر، وترسيخ الأمن الغذائي، وحماية البيئة، وتطوير الأراضي، وتقوية القدرة التنافسية للمناطق الريفية في الساحات الوطنية والدولية،واستنباط أنماط جديدة من إدارة الأراضي وتطويرها. وقال إن استراتيجية الجزائر طويلة الأجل تستند إلى مبادئ مثل التنمية الريفية المستدامة، والتضامن المؤسسي، والصون البيئي، إلى جانب السلامة الاقتصادية، والعمليات التشاركية، واللامركزية، مع التركيز على المشروعات المحلية ومن ثم على القبول الاجتماعي. وتراعي هذه الاستراتيجية الحاجة إلى تغطية كل الأسر الريفية، وضمان التضافر بين التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وتحقيق التوازن المناسب بين المناطق الحضرية والريفية، وصيانة الطاقات المتجددة للموارد الطبيعية والبشرية، والاستخدام الأمثل للموارد المحلية. وقد جرى استنباط عدد من أدوات الرصد والتقييم لمساندة تلك البرامج، علماً بأن الهدف النهائي يتمثل في خلق الظروف الأساسية لضمان التلاحم الاجتماعي وتفادي استبعاد سكان الريف من التيار الرئيسي للتنمية.

176 - **السيد إسترادا** (غواتيمالا) قال أنه يؤيد تأييداً تاماً البيان المقدم بالنيابة عن مجموعة أمريكا اللاتينية والكاريبي. وما يثير القلق في هذا الصدد أن برنامج العمل والميزانية المقترح سيؤدي إلى انخفاض تمويل البرامج بنسبة 15%. وقد استفادت غواتيمالا في الماضي القريب من عدد من قروض الصندوق ومشروعاته التي نُفِّذت بنجاح وشفافية. وهناك الآن ثلاثة مشروعات قيد التنفيذ وهي تشكل أداة حقيقية لتحقيق الهدف الأساسي للحكومة الجديدة المتمثل في استئصال الفقر والجوع، مع اهتمام خاص بالمناطق الريفية التي تعيش فيها الغالبية العظمى من السكان الذين يعتمدون في معاشهم على أقل من دولار واحد في اليوم. ومن هنا ينبع قلق غواتيمالا من الخفض المحتمل لتمويل مثل هذه المشروعات وتحويل موارد الصندوق إلى التدابير التنظيمية، إذ أن تلك المشروعات هي الوسيلة الوحيدة لاستئصال الفقر والجوع في العالم. وتتفق غواتيمالا مع إسبانيا في أن تخصيص الموارد يجب أن يستند إلى مؤشرات الهشاشة، حيث أن كل البلدان النامية قد حددت بوضوح جيوباً للفقر.

177 - وقد وفت غواتيمالا بالتزاماتها في ظل التجديد الخامس وحققت تقدماً ملموساً فيما يتعلق بالتجديد السادس، بما يدل على إحساسها بالمسؤولية المشتركة مع الدول الأخرى. ومن المهم أن تبادر جميع البلدان إلى تسديد مساهماتها بما يقوي الصندوق ويعزز من قدرته على تحقيق أهدافه التي جرى تأكيدها من جديد في مؤتمر القمة العالمي للأغذية – خمس سنوات بعد الانعقاد، وفي مونتيري وجوهانسبرغ. وتقدر غواتيمالا حق التقدير الأنشطة المبذولة في ظل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر التي تتسم بأهمية حاسمة في ضوء التهديدات التي يخلقها تغير المناخ.

178 - وتتسم المعلومات الموفرة عن المفاوضات المتعلقة بنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء بأهمية عظيمة، وستعمل غواتيمالا على رصد الأثر العملي لذلك كوسيلة للنهوض بتنفيذ مهمة الصندوق. ومن المأمول أن يتواصل الحوار وأن يتم تنفيذ تقدير للتطورات في المستقبل القريب.

179 - **السيد جغام** (تونس) قال إن الأهداف الإنمائية للألفية، ولاسيما هدف استئصال الجوع والفقر المدقع بحلول عام 2015، ما تزال بعيدة المنال. وتظل الكثير من بلدان الجنوب تعاني من تدهور الظروف الاقتصادية التي تؤدي إلى تفاقم الفقر. ولذلك فإن على البلدان الغنية والصناعية أن تزيد من دعمها للمشروعات الإنمائية وأن توفر المزيد من المساعدات استجابة للظروف الراهنة. وفي هذا السياق فقد دعا فخامة الرئيس التونسي إلى إنشاء صندوق للتضامن العالمي منذ عام 1998 بهدف التخفيف من وطأة الفقر ودمج الأقاليم الأكثر ضعفاً في العالم بالاقتصاد العالمي. وقال السيد جغام أنه يأمل في أن يوفر المجتمع الدولي قريباً الآليات اللازمة لتجسيد هذه المبادرة التي تستند إلى تجربة بلاده الرائدة ذاتها.

180 - وقد كرست تونس الجديدة اهتماماً خاصاً بالتنمية الريفية والمشاركة الفعالة للنساء في عملية التنمية. كما أقامت برامج وآليات تهدف إلى الدمج الاقتصادي للمجموعات ذات الاحتياجات الخاصة، وإلى النهوض بالأوضاع المعيشية، وقد أحرزت هذه البرامج والآليات نتائج إيجابية. وعلى وجه الخصوص فقد انخفض معدل الفقر من 22% عام 1975 إلى 4% عام 2002. وعلى مدى العقد السابق ركزت السياسة الزراعية في البلاد على تنمية المجالات ذات الأهمية الحيوية، بما في ذلك مجالات البحوث، والاستثمار، والقروض، والاستخدام المضبوط للموارد الطبيعية، مع تشديد خاص على العمليات الزراعية الصغيرة والمتوسطة. وتحسنت الظروف المعيشية الريفية بدورها؛ وتحصل نسبة عالية جداً من الأسر الآن على مياه الشرب النظيفة كما تستفيد من شبكات الطرق. وفي هذا الصدد أثنى السيد جغام على دعم الصندوق الجاري الذي أتاح لتونس تنفيذ مشروعات رائدة لتحقيق التنمية الريفية المتكاملة وصون الموارد الطبيعية. وقال إن دراسات التقييم النهائي أثبتت فائدة هذه المشروعات، وأنه يأمل في أن يواصل الصندوق توفير ذلك الدعم.

181 - وامتدح السيد جغام جهود الصندوق لتطوير برنامج عمله، وخفض الميزانية الإدارية، وتنويع الاستثمارات، على الرغم من عدم استقرار الأسواق المالية وتقلب عوائد الاستثمار. كما أثنى على جهود الصندوق في ظل مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وجدد نداءه إلى الجهات المانحة بتقديم المساندة.

182 - **رفعت الجلسة في الساعة 19:05.**

(iii) المحضر الموجز للجلسة الثالثة من الدورة السابعة والعشرين المنعقدة في الساعة 9.30 من يوم الخميس 19 فبراير/شباط 2004

رئيسة الجلسة: نوبوكو ماتسوبارا (اليابان)

الفقرات

البيانات العامة (البند 5 من جدول الأعمال) (تابع)	200 – 184
– السنغال	185 – 184
– الكونغو	188 – 186
– باكستان	192 – 189
– جمهورية أفريقيا الوسطى	194 – 193
– جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية	197 – 195
– صندوق الأوبك للتنمية الدولية	200 – 198

183 - **دعيت الجلسة للانعقاد في الساعة 09.45 صباحا.**

البيانات العامة (البند 5 من جدول الأعمال) (تابع)

184 - **السيد ساي** (السنغال) قال إن وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية الجديدة التي اتفق عليها في داكار هي بداية مرحلة جديدة للتعاون. فهي تمثل استراتيجية أصيلة من حيث إنها صيغت بروح من الشراكة في رؤية بعيدة المدى للسنغال ضمن مشروعات قوانين للزراعة والغابات والإنتاج الحيواني، تركز، من بين جملة أمور أخرى، على توفير المياه، وتنويع الإنتاج، وإحياء التربة، وتدريب صغار المزارعين، وإصلاح طرق إدارة الأراضي. وأضاف إن هذه الاستراتيجية سوف تنفذ عن طريق برنامج وطني للتنمية الزراعية يجري صياغته الآن بمساعدة من منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. وقد أنشأت السنغال معهدا للأراضي يعمل بصورة مباشرة بقدر الإمكان مع صغار المزارعين لتمكينهم من زيادة إنتاجيتهم.

185 - فالهدف المشترك للسنغال والصندوق هو المساهمة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وعلى الأخص هدف الحد من الفقر أو القضاء عليه، بتنفيذ أو مساندة المبادرات المحلية لزيادة دخل أشد سكان الريف فقرا أو تنويع مصادر هذا الدخل، والنهوض بنوعية الحياة في المناطق الريفية، وتشجيع المساواة بين الرجال والنساء وبين الريف والحضر. وأعرب عن سعادة بلاده لاستضافة الاجتماع الإقليمي الذي شاركت فيه عدة جهات مانحة بشأن سياسات التنمية الريفية والأمن الغذائي، بالإضافة إلى استضافتها لشبكة **فيدأفريكا**، وهي شبكة من المنظمات والمشروعات المكرسة لمكافحة الفقر الريفي في أفريقيا الغربية والوسطى لها موقعها على الانترنت. وقال إن مساندة السنغال للصندوق – وهي المساندة التي ستستمر في المستقبل – إنما هي ثمرة تعاون طويل، كان من بين نتائجه أن مثل هذا النهج بإمكانه أن يقضي على ويلات الفقر وانعدام الأمن الغذائي. وسوف تزداد هذه المساندة في إطار من المشاركة من أجل مواجهة تحديات تنمية فقراء الريف في ظل المنافسات الحادة. وقال إن السنغال ستحافظ على مستوى مساهمتها في موارد الصندوق بالنسبة للتجديد السادس. واختتم كلمته معربا عن ثقته في أن الصندوق سيستمر في تطوير قدرة السنغال على توريد منتجات زراعية جيدة تنافس بها تنافساً شريفاً في التجارة العالمية، مستفيدة بذلك إلى أقصى حد من ميزتها النسبية.

186 - **السيدة دامبنزيت** (الكونغو) قالت إنه رغم أن 900 مليون نسمة من سكان العالم يعتمدون في معيشتهم على الزراعة، فإن القطاع الريفي لا يحظى بما يستحقه من اهتمام أو موارد، ولذا لا بد من إعادة النظر في الاستراتيجيات إذا أردنا أن نحد من الفقر. ولهذا السبب قررت الدول الأعضاء في الإتحاد الأفريقي تخصيص 10% من ميزانياتها للزراعة في السنوات الخمس القادمة. وقالت إن استمرار الجوع والفقر في الريف وسط عالم يتمتع بالثراء من شأنه أن يخلق تصدعاً يهدد الاعتماد المتبادل في قلب العولمة. فأي إجراءات تتخذ لن تكون فعالة إلا إذا واكبها تضامن دولي ومساعدات مناسبة. وإزاء ذلك، فإن المساعدات التي يقدمها الصندوق لبلادها قد انقطعت للأسف بفعل الصعوبات السياسية والاجتماعية هناك، والعجز عن تسديد الديون. ورغم الموارد المحدودة للكونغو، فقد استطاعت تسديد ملياري فرنك أفريقي من متأخراته في عام 2003 حتى يتمكن من مواصلة التعاون مع الصندوق الذي يعمل الآن في مشروع جديد لاستئناف التنمية الريفية. كما أن الحكومة تنفذ الآن برنامجاً خاصاً للأمن الغذائي بالتعاون مع منظمة الأغذية

والزراعة وبمساعدة من فييت نام. بالإضافة إلى أن هناك اعتماد جديد لدعم الزراعة سيحصل على 10% من الميزانية الاستثمارية. ووضعت أيضا خطة وطنية جديدة لمشروعات النقل مع تشريعات خاصة بملكية الأراضي.

187 - واستطردت قائلة إن هناك سياسات واستراتيجيات ذات أبعاد خاصة بالجنسين، لإحياء الزراعة والإنتاج الحيواني ومصايد الأسماك للفترة 2004-2013. وأضافت إنه في الوقت الذي لن تتدخل فيه الدولة بصورة مباشرة في الإنتاج الزراعي والتسويق، فإنها ستقوم بدورها المعتاد في تحفيز التنمية الزراعية، فهذه الاستراتيجيات سوف تخلق – مع عودة السلام إلى البلاد – الظروف المواتية لاستقرار سكان الريف وتحسين مستوى معيشتهم، وزيادة الأمن الغذائي. وأصبحت النساء – اللواتي يشكلن ما بين 60% و80% من الأيدي العاملة في الزراعة – تحتل مركزا متقدما في كل خطط التنمية. كذلك فإن الاستراتيجيات التي وضعت تحتوي على إجراءات لمكافحة مرض الأيدز. وأعربت عن أملها في أن يولي الصندوق نفسه الاهتمام اللائق لمكافحة هذا المرض اللعين.

188 - وفي ختام كلمتها أعربت عن سعادتها في أن تعلن مساهمة بلدها بمبلغ 000 300 دولار أمريكي في التجديد السادس لموارد الصندوق.

189 - **السيد بيج** (باكستان) قال إن بلده ما زال بلدا ذا اقتصاد زراعي في الأساس، وإن الفقر ما زال منتشرا فيه، لاسيما في المناطق الريفية. وقال إن برنامج الإصلاح – بالتحول إلى قوى السوق، وإلغاء الدعم تدريجيا، وخفض الرسوم الجمركية والحواجز التجارية، والتركيز على النظم المالية – لم يخل من متاعب، لاسيما بالنسبة لفقراء الريف. بل إن الأمر ازداد سوءًا بفعل نظام التجارة الدولية، حيث ما زال الدعم المحلي، والدعم الحكومي للصادرات، والرسوم الجمركية المرتفعة سائدة. وأضاف إن بلاده فتحت أسواقها، ولكن كيف لبلد مثلها أن يجعل أسعاره منافسة وهو يواجه ارتفاعاً في الرسوم الجمركية من جانب أهم أسواقه الحالية أو المحتملة؟

190 - وفي هذا الصدد، تكتسب مساعدات الصندوق أهمية بالغة. ولذا لابد من تغيير مسار الانخفاض الذي حدث في حجم برنامج الصندوق في باكستان. فالمؤشرات الاقتصادية وحدها لا تعكس الخلل أو التفاوت الموجود في أي اقتصاد، والتطبيق الحرفي لهذا النظام في استثمارات الصندوق في المستقبل سوف يضر بالفقراء. وقد حثت باكستان الصندوق على إتباع نظام عادل للتمثيل الجغرافي عند التعيين في الوظائف كما يحدث في وكالات الأمم المتحدة الأخرى.

191 - وقال إن باكستان توافق على توصيات المجلس التنفيذي بشأن برنامج العمل لعام 2004، وترحب بالتقدم الذي حدث في التجديد السادس لموارد الصندوق، وتؤكد المحافظة على نفس مستوى مساهمتها في التجديد الخامس، وتحث على الحذر في تطبيق نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء حتى لا تفقد بعض المناطق المحرومة التي يبدو اقتصادها سليما، المساعدات التي تحتاجها بشدة لمجرد أن أداءها فشل لأسباب لا دخل لها بها، وأضاف أن أعمال الصندوق في متابعة مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وبرامجه المتصلة بالائتلاف الدولي المعني بالأراضي بحاجة إلى تغيير، لا من أجل أنشطة التخفيف من وطأة الفقر فحسب، بل ومن أجل بناء القدرات المحلية أيضا حتى تستطيع المساعدة في تحسين الأداء وتنفيذ المبادرات الإنمائية.

192 - وطرح استراتيجية باكستان للحد من الفقر، والتي تضمنت التنمية الاجتماعية والاقتصادية، والإصلاح الإداري، وتوليد الدخول، وتمكين الفقراء لاسيما النساء، وإتاحة فرص متساوية، ودعم الأغذية، وتسهيلات القروض الصغيرة، قائلا إن على دول العالم أن تتفق على العمل على أساس الأخذ والعطاء، وإن على البلدان المتقدمة أن تلتزم بمساعدة البلدان المحرومة والنامية عن طريق السماح بنقل التكنولوجيا بحرية، وبرامج تخفيف الديون، وزيادة فرص دخول منتجات هذه البلدان إلى أسواقها.

193 - **السيد ديدي** (جمهورية أفريقيا الوسطى) أعرب عن أسفه لأن النزاعات والأزمات السياسية والعسكرية التي أضرت باقتصاد بلده فيما بين أبريل/نيسان 1996 ومارس/آذار 2003 كانت تعني استحالة الاستفادة من مشروعات وبرامج الصندوق أو الوفاء بالتزاماتها تجاه تسديد القروض التي حصلت عليها من الصندوق. فقد أتلفت المحاصيل وانخفضت طاقة الإنتاج الزراعي، ونهبت مراكز البحوث الزراعية ومراكز البذور. وهجر الفلاحون أراضيهم، ولم تعد هناك بذور مخزونة للسنة التالية. وتعرضت مصايد الأسماك والإنتاج الحيواني لمتاعب مماثلة. وأصبح خطر انتشار الأمراض وسوء التغذية كبيرا.

194 - إن انتعاش البلد يعتمد على انتعاش الزراعة، وهو ما يدعوه إلى توجيه نداء استغاثة إلى المجتمع الدولي، وإلى الصندوق بالذات، من أجل القيام بإجراء عاجل لمساندة هذا الانتعاش بصورة مستدامة. وقال إن ما تحتاجه بلاده على وجه السرعة هو برنامج لإحياء النظام الوطني للبذور والبحوث الزراعية وإعادة بناء هذا النظام، وكذلك المساعدة في تقديم المدخلات والمعدات الزراعية للمناطق التي تضررت كثيرا من النزاعات. واختتم كلمته قائلا إن جمهورية أفريقيا الوسطى ما زالت تعتمد على مساعدات الصندوق في تنفيذ البرامج التي من شأنها أن تساهم في تحقيق التنمية الريفية والأمن الغذائي بصورة مستدامة.

195 - **السيدة كيم** (جمهورية كوريا الديموقراطية الشعبية) قالت إن الوقت قد حان لكي تسرع الدول الأعضاء في الصندوق في تحقيق التنمية الريفية والحد من الفقر. وقالت إن بلادها قد أحدثت ثورة في زراعة البطاطس وضاعفت من محصوله بالتركيز على طرق توريد البذور. وقد تحقق الكثير في التحسين المادي والتقني للبنية الأساسية اللازمة للريف، كما أن العمل يجري الآن في مشروع واسع النطاق لقنوات المياه. والمساعدات التي يقدمها الصندوق في شكل قروض تسهم في تحسين معيشة المزارعين.

196 - وللحد من انتشار الفقر في العالم، لابد أن تعطي كل دولة الأولوية لوضع سياسة للتنمية الزراعية ولزيادة الاستثمارات العامة في الزراعة، ولابد أيضا من توجيه مساعدات التنمية الدولية لهذه الأغراض نحو البلدان النامية. وينبغي للبلدان المتقدمة – فوق وفائها بالتزامها بتخصيص 0.7% من الناتج القومي الإجمالي كمساعدات رسمية للتنمية – أن تزيد من مساعداتها إلى التنمية الزراعية والريفية. كما أن على المفاوضات الدولية الخاصة بتجارة السلع الزراعية أن تسعى إلى تحسين إنتاجية البلدان النامية وزيادة فرص دخولها إلى الأسواق. وطبقا لما جاء في الأهداف الإنمائية للألفية، فإن على جميع الدول أن تقيم علاقات تعاون مع الصندوق من أجل الحد في الفقر الريفي في ضوء الأوضاع الخاصة لكل بلد أو إقليم.

197 - واختتمت كلمتها قائلة إن بلادها توافق على برنامج العمل والميزانية الإدارية لعام 2004، وإنهما يعكسان رغبة الدول الأعضاء في تحسين كفاءة عمل الصندوق. وقالت إن بلادها ستواصل العمل في مجال التنمية الزراعية والريفية وفي تحسين علاقاتها مع الصندوق.

198 - **السيد الهيربش** (المراقب عن منظمة البلدان المصدرة للنفط – صندوق الأوبك للتنمية الدولية) قال إن الصندوق الذي يمثله قد خصص ما يقرب من 80% من تمويله للدول ذات الدخل المنخفض وإن التزامه بالقضاء على الفقر هو التزام قاطع. والزراعة هي عصب الاقتصاد في البلدان التي يعمل فيها صندوق الأوبك، وأضاف إن صندوق الأوبك قد شارك حتى الآن في تمويل 52 مشروعاً من مشروعات الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، بمبلغ يقرب من 220 مليون دولار أمريكي، وإن المنظمتين الشقيقتين، وهما الصندوق العربي للإنماء الاجتماعي والاقتصادي والمصرف الإسلامي للتنمية، ساهما معاً بأكثر من 300 مليون دولار أمريكي، وإن صندوق الأوبك يحتل المرتبة الثالثة الآن بين المساهمين في تمويل مشاريع الصندوق، بالإضافة إلى أنه من أكبر الجهات المانحة الثنائية.

199 - ولا شك أن تنمية الزراعة بمعزل عن القطاعات الأخرى أمر صعب: فلن تقوم للزراعة قائمة – حتى ولو على مستوى الكفاف – دون المدخلات اللازمة، ولن تكون هناك زراعة منتجة دون طاقة وآلات وحوافز للإنتاج. ففرص دخول الأسواق والحصول على القروض هي الفارق بين الزراعة المربحة وزراعة الكفاف. ولابد لكل فرد أن يسهم في هذه المهمة، ولكن القيادة لن تأتي إلا من البلدان المستفيدة: فالحكومات المركزية ينبغي أن تكفل البيئة القانونية والاقتصادية، والسلطات المحلية ينبغي أن تتحمل مسؤوليات أكثر، والمجتمع المدني عليه أن يتبنى سياسات مناصرة للفقراء. كما ينبغي للتنمية الريفية أن تكون في القلب من أي برامج أو استراتيجيات للحد من الفقر. وفي نفس الوقت، لاحظت المؤسسات المالية أن برامج الاستثمار تتحدد في أغلب الأحيان طبقا لأولويات الجهات المانحة لا الجهات المستفيدة، فإذا أردنا أن نضع البلدان المستفيدة "على مقعد السائق"، فلابد من تزويدها بالوقود اللازم للمحرك.

200 - ومن الواضح أن انعدام الأمن الغذائي وغيره من المشكلات ستظل موجودة في العالم لبعض الوقت، ولكن صندوق الأوبك سيظل متفائلا. فالموارد والمعرفة والنيات الطيبة موجودة، ولكن ينبغي تحويلها إلى خطط عمل. وقد اتبع صندوق الأوبك في هذا المجال استراتيجية من أربعة عناصر، سيكون لها تأثيرها المباشر على النمو الزراعي وعلى نمو الاقتصاد العام. ويتجلى تفاؤل صندوق الأوبك في صرفه لنسبة 75% من إجمالي التزاماته التي تقرب من 4.9 مليار دولار أمريكي. وقد احتفظ صندوق الأوبك بمصروفاته الإدارية عند مستوى منخفض، وشارك في مشروعات وضعها الصندوق الدولي للتنمية الزراعية بنفسه. ولاحظ صندوق الأوبك أن الأمر يستلزم المزيد من الأموال والمزيد من التعاون. وقال إن برامجه الجديدة ستظهره كصندوق أشد التزاما مع بقائه واثقا في المساعدات التي يقدمها معتمدا على مساعدة الصندوق الدولي للتنمية الزراعية. فقد اتفق رؤساء الدول الأعضاء في منظمة الأوبك في مؤتمر القمة الذي عقدوه في كاراكاس في سبتمبر/أيلول عام 2000 على ضرورة أن تكون للتنمية الاجتماعية والاقتصادية واستئصال الفقر الأولوية المطلقة في العالم، وهو ما ينبغي تحقيقه من خلال برامج المساعدات الافرادية وأيضاً من خلال، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وصندوق الأوبك.

201 - **رفعت الجلسة في الساعة 10.35.**

(iv) المحضر الموجز للجلسة الرابعة من الدورة السابعة والعشرين المنعقدة في الساعة 15.00 من يوم الخميس 19 فبراير/شباط 2004

رئيس الجلسة: نوري إبراهيم حسن(الجماهيرية العربية الليبية)

	الفقرات
البيانات العامة (البند 5 من جدول الأعمال) (تابع)	229 – 203
– سورية	205 – 203
– كينيا	208 – 206
– بوتان	210 – 209
– النمسا	213 – 211
– الهند	216 – 214
– بنغلاديش	219 – 217
– ناميبيا	222 – 220
– مصر	224 – 223
تقرير مرحلي عن تنفيذ نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء (البند 10 من جدول الأعمال)	229 – 225
تقرير مرحلي عن سير العمل في برنامج تطوير أسلوب العمل في الصندوق (برنامج التغيير الاستراتيجي) (البند 11 من جدول الأعمال)	232 – 230
تقرير عن الدروس المستفادة للائتلاف الدولي المعني بالأراضي (البند 12 من جدول الأعمال)	235 – 233
تقرير مرحلي عن الآلية العالمية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر (البند 13 من جدول الأعمال)	240 – 236
البيانات العامة (البند 5 من جدول الأعمال) (تابع)	271 – 241
– سري لانكا	243 – 241
– مالي	246 – 244
– موريشيوس	249 – 247
– ملاوي	251 – 250
– كولومبيا	254 – 252
– مالديف	257 – 255
– جمهورية كوريا	260 – 258

– جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	262 – 261
– جمهورية تنزانيا المتحدة	265 – 263
– الجماهيرية العربية الليبية	266
– أنغولا	269 – 267
– السودان	271 – 270

مسائل أخرى (البند 14 من جدول الأعمال)

– إقرار نشر الوثائق	273 – 272
موجز عن مناقشات الموائد المستديرة الست التي عقدت بالتزامن مع الدورة السابعة والعشرين لمجلس المحافظين	274
موجز عن الحوار تفاعلي للدورة السابعة والعشرين لمجلس المحافظين حول موضوع "التجارة والتنمية الريفية: الفرص المتاحة أمام فقراء الريف والتحديات التي تواجههم"	275
اختتام الدورة	277 – 276

202 - **عقدت الجلسة في الساعة** 15.20

البيانات العامة (البند 5 من جدول الأعمال) (تابع)

203 - **السيد سفر** (سوريا) قال إن الصندوق تعاون بشكل فعال جدا مع المجتمعات المحلية والحكومات ومع جهات أخرى على المستويات الإقليمية والدولية في تنفيذ مشروعات التنمية الناجحة في أشد المناطق فقرا. وعلى الرغم من صعوبة الظروف المالية فقد استطاع أن يحسن من أدائه ويتوسع في أنشطته بفضل التخطيط السليم والمتابعة. وقال إن مشروعاته تعد نموذجا للتعاون الدولي وعاملا للاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في المناطق المستهدفة.

204 - وأضاف قائلا إن حكومة بلاده أعطت الأولوية للقطاع الزراعي في برامجها الإنمائية، مع التركيز بشكل خاص على مسائل مثل التنمية الريفية المتكاملة ودور المرأة في التنمية. وقال إن النهج القائم على مشاركة السكان المستهدفين في المناطق الريفية الذي تطبقه المنظمات التمويلية، بما في ذلك الصندوق والبنك الدولي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، أسهم إسهاما كبيرا في نجاح مشروعات الصندوق لتحويل الأراضي غير المنتجة إلى أراض زراعية منتجة وفّرت حياة كريمة للمزارعين. غير أن المجال يتسع لبذل المزيد من الجهود لزيادة الإنتاج الزراعي وخفض التكاليف وتحسين أداء الأسواق وانتشال المزارعين من شراك الفقر.

205 - واستطرد قائلا إن سوريا تسعى جاهدة لبلوغ هذه الأهداف وتحرير الأراضي المحتلة في الجولان وجنوب لبنان وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ومن ثم تستعيد حقوقها المغتصبة من عام 1967، والتي استنفدت موارد كبيرة كانت سوريا تحتاج إليها لأغراض التنمية. وقال إن سوريا تسعى إلى إحلال السلام العادل والدائم، ولكن لن يتحقق الأمن والسلام أو التنمية طالما استمر احتلال أراضيها. وأعرب عن تطلع سوريا إلى تعزيز أواصر التعاون مع الصندوق، كما وجه الشكر إلى جميع المؤسسات والمنظمات التي تتعاون مع البلدان النامية، مثل بلاده، في تحسين أحوال المزارعين الفقراء. كما أعرب عن شكر بلاده للحكومة الإيطالية على مساعدتها للصندوق ولجميع المنظمات الإقليمية والدولية للتنمية الريفية.

206 - **السيد خانيري** (كينيا) قال إن دور الصندوق هو رسم الطريق للتحرك صوب تحسين الأحوال المعيشية والأمن الغذائي للمجتمعات المحلية الضعيفة خاصة. وفي هذا الصدد تواجه أفريقيا أكبر التحديات، فمنطقة القرن الأفريقي، مثلا، هي أفقر مناطق العالم قاطبة، ويعتمد ملايين الأفارقة على المعونات الغذائية في معيشتهم. وتعتبر الكوارث الطبيعية من الأسباب الرئيسية لهذه التحديات، بالإضافة إلى العوامل الأخرى التي من صنع البشرية التي أدت إلى حدوث هذه الحلقة المفرغة من الفقر.

207 - وأضاف قائلا إن كينيا استطاعت، بفضل القروض والمنح التي تحصل عليها من الصندوق، أن تنفذ استراتيجيات الحد من الفقر محققة في ذلك نجاحا كبيرا. وهذه الاستراتيجيات تشمل توفير شبكات المياه والري بغرض زيادة حجم الإنتاج المحصولي، والترويج لزراعة المحاصيل الغذائية المقاومة للجفاف، وتوفير الحماية للبيئة وصيانتها ضمانا لاستدامة الإنتاج، وتعزيز إمكانات المجموعات المحلية. ومن المتوقع أن تؤدي المشروعات التي يدعمها الصندوق إلى تحسين حالة الأمن الغذائي باستغلال الأراضي الحدية والوصول إلى المجموعات الضعيفة.

208 - وقال إنه على الرغم من الدور المشكور للصندوق إلا أن التحديات المرتبطة بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية هي تحديات هائلة. وبلوغا لأهداف تعزيز الأمن الغذائي، تقوم كينيا بتنفيذ برامجها الخاصة بجانب تنفيذ برامج التنمية الزراعية الشاملة في أفريقيا التي تتولاها الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا. كما تعمل على زيادة التعاون الإقليمي وتحقيق التناغم بين القضايا الإصحاحية والصحة النباتية ومكافحة الآفات والأمراض التي تنتقل عبر الحدود وإزالة الحواجز الجمركية. وفي هذا الصدد دعا شركاء بلاده الإنمائيين إلى تقديم الدعم اللازم لها. وقال إن حكومة بلاده قد دفعت المساهمات التي تعهدت بها للصندوق وقدرها 000 60 دولار أمريكي.

209 - **السيد نجيدب** (بوتان) قال إن بلاده تطبق فلسفة إنمائية فريدة تعرف باسم "الرضاء الوطني العام" وأهم عناصرها هو الحصول على غذاء كاف. ويشكل ذلك تحديا كبيرا لبلاده، حيث أن 79% من السكان يعتمدون على الزراعة المعيشية وعليهم انتزاع عيشهم من الأراضي الزراعية المتاحة التي تمثل 7.5% من مساحة البلاد، ولا تزيد مساحة الحيازة الزراعية عن هكتارين. ولذلك لم يتحقق بعد الاكتفاء الذاتي من الأغذية.

210 - وقال إن بوتان تستورد 50% من استهلاكها من الأرز الذي يعد الغذاء الأساسي للسكان. وتواجه بلادي هذه التحديات بإتباع ما يطلق عليه نهج "الجوهرة الثلاثية". الجوهرة الأولى هي تعزيز الإنتاج، والثانية هي الحصول على الأصول الإنتاجية، والثالثة هي التسويق. ويجب الربط دائما بين هذه الجواهر الثلاث وعدم الفصل بينها أبدا. وفي بعض البلدان يعتمد الناس في غذائهم على الأراضي الزراعية، أما في معظم أنحاء بلاده فالناس يعتمدون على مهاراتهم، ولذلك تعطي بلاده الأولوية لتدعيم المؤسسات والموارد البشرية. وتسعى بوتان إلى الدخول للأسواق بمنتجات متميزة حتى تعطي قيمة مضافة لإنتاجها القليل. وبوتان ملزمة قانونا بالحفاظ على نسبة 60% من أراضيها كغابات، وهكذا لا توجد أراض للتنمية فيها. وأهابت بلاده بالصندوق أن يقدم المساعدة، بشكل خاص، لتطوير المشروعات والتجارة الزراعية في الأجزاء الشرقية النائية من البلاد حيث يمكن لمشروع كهذا أن يحدث فارقا كبيرا في حياة مجتمعات السكان المحرومين الفقراء.

211 - **السيد جاغر** (النمسا) ناشد الجهات المانحة التي لم تدفع بعد مساهماتها المالية للصندوق أن تفعل ذلك، وقال إن النمسا تدعم نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء كوسيلة لمكافأة الجهات المتلقية الملتزمة بالحكم العادل والاستثمار في تنمية شعوبها وتشجيع الحرية الاقتصادية. كما أعرب عن توقعه بأن يبدأ الصندوق في تنفيذ هذا النظام في الموعد المحدد. وقال إن البرنامج التجريبي للحضور الميداني سيجعل الصندوق في وضع أقرب إلى احتياجات وتطلعات المتلقين لمساعداته وسيؤدي إلى زيادة المعلومات الارتجاعية التي تساعد في تحسين تصميم وتجهيز المشروعات. وأضاف قائلا إنه ينبغي تحقيق أقصى استفادة من الصندوق، ولاسيما من خلال عملية إعداد وثائق استراتيجيات الحد من الفقر بالتشاور الوثيق مع أصحاب الشأن في بلدان الإقليم. وقال إن من المسائل المشجعة أن عائد الاستثمار عاد ليحقق نتائج إيجابية بفضل سياسات الاستثمار الجديدة والانتعاش الكبير في أسواق رأس المال. غير أن هذا الانتعاش لا ينبغي أن يؤدي إلى تراخي سياسات الاستثمار المتحفظة التي تسمح فقط باستثمار مبالغ محدودة جدا في الأسهم.

212 - وفيما يتعلق ببرنامج العمل والميزانية الإدارية لعام 2004، أعرب عن تأييد النمسا للحفاظ على مستوى تمويل سنوي قدره 450 مليون دولار أمريكي تقريبا. ونظرا لأن عدد المشروعات أصبح في حدود 25 مشروعا فقط سنويا لذا

يتعين على الصندوق أن يطبق معايير مقنعة في تحديد المستهدفين من برامجه مع اعتبار مستوى الأداء ونظام التسيير والإدارة في البلدان المعنية عوامل حاسمة في هذا الصدد. كما أعرب عن تأييد النمسا للمبلغ المقترح للميزانية الإدارية لعام 2004. ومن المفروض أن تؤدي نتائج التقييم الخارجي المستقل إلى تيسير تنقيح برامج الصندوق.

213 - واستطرد قائلا إن موضوع "التجارة والتنمية الريفية: الفرص المتاحة لفقراء الريف والتحديات التي تواجههم " موضوع مهم، ذلك أن بناء الإمكانات التجارية يعتبر مسألة شديدة الأهمية للبلدان النامية ولفقراء الريف، وينبغي لجميع شركاء السوق أن يبذلوا جهودا مناسبة لهذا الغرض. ويجب على وكالات التنمية أن تشجع وتدعم وضع إطار يحفز التصدير والاستيراد في البلدان النامية. ودور الصندوق هنا هو المساعدة في تمكين أصحاب الحيازات الصغيرة وفقراء الريف من اكتساب مهارات السوق حتى يصبحوا شركاء فيه ويتمتعون بالنفوذ والقدرة على المساومة حتى يمكنهم التعامل بشكل مثمر مع هيئات القطاع الخاص الأكبر حجما على مدى سلسلة التسويق والتجهيز.

214 - **السيد مانكاد** (الهند) قال إن تبادل الآراء حول الموضوعات المعروضة على الدورة يتيح فرصة مهمة لبحث مسألة التعاون الدولي في مجال التجارة خدمة للفقراء. وقال إن الجهود الرامية إلى تخفيف وطأة الفقر في الهند تركز على تيسير الوصول إلى الموارد وتطوير التكنولوجيا المناسبة وأفضل الممارسات الممكنة، وتيسير الوصول إلى الأسواق، وتنفيذ مشروعات لتطوير البنية الأساسية. وحتى يمكن تعزيز قدرة فقراء الريف على الوصول إلى الأسواق وإزالة الاختناقات التي تعوق تسويق المنتجات الزراعية والاتجار فيها، تم وضع قانون لهذا الغرض. ويجري تنفيذ مخطط ممول من أحد المصارف لإنشاء المخازن الريفية للمزارعين كأفراد أو مجموعات أو تعاونيات. وتم الربط بين أكثر من 700 سوق بواسطة شبكة الإنترنت لتيسير سرعة تجميع ونشر المعلومات عن الطقس والأسعار، كما أنشئ خط اتصال يعمل لمدة 24 ساعة لتقديم المشورة الفنية والدعم للمزارعين.

215 - وقال إن من بين الخطوات الأخرى التي اتخذت لتيسير تقديم الائتمانات إلى فقراء الريف، الإجراء الذي أتخذ لخفض أسعار الفائدة التي تتقاضاها مصارف القطاع العام على القروض الزراعية وجعل الضمانات المطلوبة متوافقة مع حجم القرض، بجانب إنعاش تعاونيات الائتمان. وتم وضع مخطط نموذجي للتأمين على الدخل الزراعي وإنشاء صندوق لتقديم الائتمانات الزراعية. ونتيجة لذلك انخفض معدل الفقر بشدة وأصبح في مقدور الهند أن تحقق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام 2015. وقال إن انخفاض مستوى المساعدات الإنمائية الرسمية أصبح مسألة تثير القلق الشديد.

216 - وأضاف قائلا إن الصندوق مؤسسة فريدة في نوعها حيث أنه يحصل على 20% من موارده من البلدان النامية التي تقوم بدور بارز في رسم سياساته. وينبغي تعزيز هذا الدور فيما يتعلق بتعيين الموظفين وفي عضوية المجلس التنفيذي. وبرغم صغر حجم مشروعات الصندوق في الهند إلا أنها حققت أثرا كبيرا وتوفر نموذجا جيدا على تخطيط التنمية. وأعرب على ترحيب الهند بزيارة المدراء التنفيذيين إلى المشروعات ميدانيا، وأعرب عن تطلعه إلى قيام الصندوق بدور الشريك البارز للهند في مكافحة الجوع والفقر.

217 - **السيد شوضوري** (بنغلادش). قال إن نحو 60% من اليد العاملة في بلاده تعمل في مجال الزراعة، ورغم تعرض البلاد للكوارث الطبيعية وتدهور حالة الأراضي الزراعية فقد أمكن تحقيق هدف الاكتفاء الذاتي من إنتاج

الأرز. غير أن زيادة إنتاجية الأرز فشلت في تحقيق دخل أعلى لأسباب عديدة، منها انخفاض الأسعار. ويعتمد التأثير الكمي للنمو الزراعي في الحد من الفقر الريفي على تنوع الإنتاج وانتقاله إلى الزراعة المحصولية وغير المحصولية ذات القيمة المضافة، وعلى النجاح في إشراك المنتجين الريفيين الفقراء في الأنشطة غير الزراعية ذات القيمة المضافة. ويعتبر الوصول إلى الأسواق ومستوى أسعار السلع ذات أهمية بالغة في هذا الصدد. وقال إن حكومة بلاده تعطي الأولوية الكبرى لقطاع الزراعة وإنها وضعت سياسة وطنية للتنمية الريفية تؤكد على وضع إطار فعال لاتخاذ القرارات لا مركزيا.

218 - واستطرد قائلا إن القطاع العالمي للإنتاج والتجارة يؤثر بشكل متزايد في مستقبل فقراء الريف، وما لم تتم هيكلته بحيث يتيح لهم الفرص المناسبة فسوف يتبدد الأمل في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية التي تقتضي زيادة المساعدات الإنمائية الرسمية وتعديل نظام التجارة الدولي بشكل يراعي أوضاع الفقر. وقال إن أقل البلدان نموا يجب أن تنوع إنتاجها مع زيادة التركيز على القيمة المضافة والمعايير الصحية وغير ذلك من المعايير المطلوبة، ولكن عددا كبيرا من هذه البلدان لن يستطيع مواجهة هذه التحديات ويجب تقديم المساعدة إليها إذا أريد للعولمة أن تيسر التنمية العادلة. وقال إن مؤتمر كانكون ومنظمة التجارة العالمية لم توفيا بوعودهما. ونظرا لأن البلدان ذات الدخل المنخفض تتجه عادة إلى بناء استراتيجيات إنمائية موجهة للتصدير فلابد من وضع احتياجاتها في صلب جدول أعمال منظمة التجارة العالمية التي يجب أيضا أن تعيد توجيه محادثاتها صوب وضع نظام تجاري موجه للتنمية ويساعد البلدان على دفع عجلة النمو بشكل أسرع.

219 - ومضى قائلا إن أنجع وسيلة لتخفيف وطأة الفقر هي تيسير حصول الفقراء على الموارد المادية والاجتماعية والمالية والوصول بشكل فعال إلى الأسواق وإقامة مؤسسات أكثر قوة لهم. وقال إن الصندوق أشار بالفعل إلى هذه النقطة في الإطار الاستراتيجي للفترة 2002–2006. وينبغي له أن يستمر في بذل هذه الجهود، لاسيما من خلال برامج الحد من الفقر وتعميق الوعي وتقديم الموارد الإضافية للمناطق الريفية بشروط تيسيرية. وقال إن حكومة بلاده تعتبر الصندوق شريكا مقربا لها في المعركة ضد الفقر.

220 - **السيد ميسيكا** (ناميبيا)، شدد على الحاجة الملحة إلى بذل جهود منسقة لتخفيف محنة الفقراء في العالم، وقال إن أهم التحديات الإنمائية التي تواجهها ناميبيا هي عدم المساواة في توزيع الدخل وأنها صنفت ضمن البلدان ذات الدخل المتوسط في ضوء الدخل الفردي منها ولكن في الحقيقة فإنها تعتبر من أكثر بلدان العالم تفاوتا في توزيع الدخل بين سكانها، حيث يبلغ معامل جيني الخاص بها 0.7 وهو معامل يجب أن يضاف إليه معدل للبطالة بنسبة 34 في المائة، فضلا عن ذلك فإن نحو 20% من السكان البالغين يعانون من فيروس نقص المناعة المكتسبة/الايدز، كما تعاني بلاده من نقص الأفراد المؤهلين القادرين على ترجمة السياسات الإنمائية إلى إجراءات فعالة.

221 - وقال إن ناميبيا توصلت مؤخرا إلى رؤية أو خريطة طريق لما تأمل أن تحققه بحلول العام 2030. ومن بين الأهداف المحددة أن يسهم القطاع الزراعي بما لا يقل عن 25% من النمو الاقتصادي للبلاد. ويجري مواجهة مشكلة الفقر الريفي من زاويتين هما تيسير الوصول إلى الموارد الاقتصادية، لاسيما الأراضي والمياه، وضمان الحصول على خدمات التعليم والصحة وغير ذلك من الخدمات. وقد تحقق تقدم جيد في هذا الصدد، ولكن المضي في إحراز المزيد من التقدم يعتمد على التنمية الاقتصادية أو الدعم الخارجي. وقد وضعت الحكومة برنامجا شاملا لتوزيع الأراضي

يتضمن خطة عمل محددة لدعم المزارعين ومن ثم السماح لهم بالاقتراض لشراء الأراضي حيث تشتري الحكومة الأراضي من المزارعين التجاريين لإعادة توطين المعدمين فيها مع تنمية الأراضي غير المستغلة، وإصلاح نظام الحيازة، وبناء إمكانات المزارعين المعاد توطينهم. ويتطلب البرنامج استثمارات رأسمالية وقد تحتاج ناميبيا إلى المساعدة الدولية ولكنها تواجه مشكلات عديدة في هذا الشأن. ولا تعتبر بلاده مؤهلة للقروض التيسيرية باعتبارها بلدا متوسط الدخل. فضلا عن ذلك يجب سداد قيمة القروض بالعملات الصعبة بسعر صرف غير موات إطلاقا لبلاده. لذلك ينبغي على المقرضين والمقترضين أن يتوصلوا إلى حل وسط يتضمن الاقتراض بالعملات المحلية أو الإقليمية.

222 - وأضاف قائلا إن عدم التوازن في التجارة العالمية حاليا يعرقل إحراز تقدم نحو التنمية الريفية. وبناء على ذلك تدعو ناميبيا إلى شحذ الإرادة السياسية لجميع الأطراف في المفاوضات التجارية الراكدة لعودة الأمور إلى نصابها وضمان أن تكون أي اتفاقيات جديدة متعددة الأطراف بشان الزراعة هي اتفاقيات موجهة للتنمية. وبديل ذلك هو أن يسود قانون الغابة وهو ما لا تريد ناميبيا حدوثه.

223 - **السيدة مريم موسى** (مصر)، أعربت عن تقدير بلادها العميق للجهود التي يبذلها الصندوق في مجال التنمية الزراعية والحد من الفقر، ولاسيما للمشروعات التي ينفذها الصندوق في مصر بالتعاون مع وزارة الزراعة في مجال استصلاح الأراضي وإنشاء المجتمعات الريفية الجديدة والتنمية في مناطق مصر الصحراوية، فضلا عن تنمية الموارد البشرية والطبيعية. وقالت إن مصر تنفذ استراتيجية للتنمية الزراعية أتت ثمارها فعلا، حيث تم استصلاح مليوني فدان إضافية من الأراضي الزراعية وارتفع إنتاج البذور إلى أكثر من الضعف منذ عام 1982 فبلغ 20 مليون طن في السنة حاليا. وأضافت قائلة إن المزارعين المصريين زادوا إنتاجهم من المحاصيل ذات القيمة النقدية العالية من أجل التصدير، حيث تتمتع مصر بمزايا نسبية في إنتاجها. وقالت إن مصر تطبق حاليا استراتيجية جديدة سوف تستمر حتى عام 2017 وتستهدف زيادة متوسط معدل الإنتاج الزراعي بنسبة 2.1% في السنة وذلك باتخاذ جملة إجراءات، منها التوسع الأفقي والرأسي وترشيد استهلاك المياه باستخدام تقنيات الري الحديثة ودعم المؤسسات المعنية بالزراعة وتشجيع دور المرأة في التنمية الزراعية والريفية.

224 - وأضافت قائلة إن مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا تحتاج إلى الدعم الكامل من جانب المجتمع الدولي للجهود الرامية إلى تنمية أشد أقاليم أفريقيا احتياجا. وقالت إن البلدان الأفريقية تحاول حاليا وضع مشروعات وطنية يمكن تمويلها، وفي هذا الصدد ترحب مصر بمبادرة الصندوق في التعاون مع الشراكة الجديدة من خلال المساهمة فيها بخبراته. وقالت إن المناخ العالمي المتغير يفرض تحديات كبيرة على التنمية الريفية في جميع البلدان النامية وعلى رأسها أفريقيا. وحتى يمكن مواجهة هذه التحديات لابد من إتاحة فرص أخرى لها، وهذه الفرص لن تتوفر إلا بالجهود الإنمائية الجارية وبالمشاركة الفعالة من جميع الجهات الفاعلة بهدف ضمان تحقيق هذه البلدان للتنمية المستدامة فيها. وحتى يمكن مواجهة الفقر والجوع، فمن الأهمية البالغة إزالة العقبات التي تقف في طريق تحقيق هذا الهدف فضلا عن فتح الأسواق أمام البلدان النامية وتوفير الفرص العادلة لتسويق منتجاتها.

تقرير مرحلي عن تنفيذ نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء (البند 10 من جدول الأعمال) (GC 27/L.6)

225 - **السيد إنويزي** (نائب رئيس الصندوق) أعاد إلى الأذهان أن مجلس المحافظين قرر وضع نظام يتسم بالوضوح والشفافية هو نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء فيما يتعلق بتخصيص موارد البرنامج الأساسية للبلدان النامية الأعضاء. كما أن مجلس المحافظين فوض المجلس التنفيذي سلطة وضع وإقرار هذا النظام. وتم تصميم النظام بحيث يتضمن المشاركة العريضة من جانب المعنيين في الصندوق وإجراء مشاورات مكثفة مع المجلس التنفيذي. وقد أقر المجلس التنفيذي هيكل وعمليات النظام في دورته التاسعة والسبعين في سبتمبر/أيلول 2003. وفي هذا السياق قرر المجلس أن يستعرض الصندوق، في إطار المؤشرات المقترحة والنص الوصفي للمبادئ التوجيهية لتقييم قطاع التنمية الريفية بغرض التأكد من أنها تتفق مع سياسات الصندوق وتجربته بشأن تأثير العوامل المؤسسية والسياساتية على الحد المستدام من الفقر. ووافق المجلس التنفيذي في دورته الثمانين في ديسمبر/كانون الأول 2003 على تعزيز هذا الاستعراض.

226 - وأضاف قائلا إنه ستراعى ثلاثة معايير رئيسية عند تخصيص موارد الصندوق للبلدان المتلقية، وهذه المعايير هي الدخل الفردي، والسكان، والأداء النسبي في وضع إطار يفضي إلى تحقيق التنمية الريفية المستدامة. وتم تجميع هذه المعايير في ثلاثة مستويات هي: مستوى الاقتصاد الكلي، والإطار القطاعي للحد المستدام من الفقر على المستوى الوطني في البلدان التي تتلقى القروض بشروط تيسيرية للغاية، والإطار القطاعي للتنمية الريفية، والعوامل المتعلقة بالتنفيذ على مستوى الحافظة.

227 - واستطرد قائلا إنه ستجرى عمليات تقدير للأداء القطري في عام 2004 بما يسمح بتنفيذ نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء في برنامج العمل لعام 2005 الذي سيبحثه المجلس التنفيذي في سبتمبر/أيلول 2004، وسوف يتضمن برنامج العمل الذي سيقره المجلس التنفيذي في ديسمبر/كانون الأول 2004 لأنشطة عام 2005 تطبيق نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء ضمن إطار المخصصات الإقليمية الثابتة. وبعد ذلك سيقدم رئيس الصندوق تقريرا إلى المجلس التنفيذي في دورة سبتمبر/أيلول 2005 يتناول فيه التجربة في مجال تنفيذ النظام واقتراح خيارات لتطويره مستقبلا، بما في ذلك رصده من جانب المجلس التنفيذي. وسوف يعبر مشروع برنامج العمل لعام 2006 عن التجربة المستفادة من تطبيق النظام في إطار نظام إعادة التخصيص. وسوف يوسع نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء ليشمل برنامج الإقراض كله ويعبر عن أولويات التوزيع الإقليمي للمساعدات والحفاظ على نسبة القروض المقدمة بشروط تيسيرية للغاية بما لا يقل عن الثلثين من مجموع القروض. وسوف يتم كذلك عرض أوراق معلوماتية عن التنفيذ على مجلس المحافظين سنويا.

228 - واستطرد قائلا إنه قد بدأ تخطيط عمليات نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء. وسوف يتطور النظام كله باستمرار في ضوء التجربة، ولكن سيوضع نظام تشغيلي لترجمة مبادئ التصميم إلى آليات للتوصل إلى تقديرات ملموسة للأداء والتخصيصات بحلول سبتمبر/أيلول وديسمبر/كانون الأول 2004، وسوف يتولى المجلس التنفيذي استعراض العمليتين. ويمكن، اعتبارا من الآن، وضع تقارير مرحلية عن أربعة مجالات. المجال الأول، هو هيكل الإدارة الداخلية لنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء حيث حددت المهام بوضوح. والمجال الثاني، هو تصميمات العمليات الداخلية التي أصبحت متاحة لاستعراضها من جانب الإدارة العليا. والمجال الثالث، أن المجلس التنفيذي أقر بالفعل المحاور التوجيهية لتقدير الحافظة وأصبح مشروع المبادئ التوجيهية لتعزيز أداء القطاع الريفي جاهزة

لاستعراضها من جانب الإدارة العليا. والمجال الرابع أنه تم اتخاذ التدابير للبدء مبكرا في عملية القياس الأساسي في مارس/آذار وأبريل/نيسان. وسوف تسمح هذه العملية بالانتهاء من وضع المبادئ التوجيهية والعمليات المتعلقة بها وتتيح مؤشرات قياس لجميع عمليات تقدير الأداء القطري المستمر في مايو/أيار ويونيو/حزيران، أي في وقت مناسب لعرض تقرير في هذا الشأن على المجلس التنفيذي في دورة سبتمبر/أيلول 2004.

229 - **أحاط مجلس المحافظين بالتقرير المرحلي عن تنفيذ نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء الوارد في الوثيقة (GC 27/I.6).**

تقرير مرحلي عن سير العمل في برنامج تطوير أسلوب العمل في الصندوق (برنامج التغيير الاستراتيجي) (البند 11 من جدول الاعال) (الوثيقة GC 27/L.7)

230 - **السيد إنويزي** (نائب رئيس الصندوق) قال إن المرحلة الحالية من برنامج التغيير الاستراتيجي تهدف إلى تبسيط العمليات الإدارية والتخلص من أكبر حجم ممكن من العمل اليدوي مدعما ببرامج ألكترونية تجارية – متكاملة هي برنامج PeopleSoft. وأضاف إن إنجازات البرنامج في عام 2003 شملت تنفيذ برنامج Go Lives في أبريل/نيسان ويوليو/تموز 2003 وشمل الجزء الخاص بأبريل/نيسان تنفيذ نماذج PeopleSoft وتطبيق عمليات جديدة للمحاسبة والتوريد. وتضمن برنامج Go-Live في يوليو/تموز 2003 تنفيذ نموذج السفر والنفقات وإدارة البيانات الخاصة بالمساهمات وشملت الإنجازات الملحوظة الأخرى تصميم وتنفيذ هيكل البنية الأساسية التقنية والدعم لتطبيق النماذج الجديدة وتدريب الموظفين المعنيين عليها.

231 - غير أن هذا النجاح اقترن ببعض المشكلات التي تسببت في تأجيل تنفيذ برامج Go-Lives المقترح بالنسبة للنماذج والعمليات الأخرى المتعلقة بالموارد البشرية والمرتبات والقروض والمنح وإدارة الميزانية والنقد. وفي سبتمبر/أيلول 2003 أجريت عملية تقييم بالتعاون مع الشريك المنفذ وأعقب ذلك إجراء استعراض لمستوى الجودة في نوفمبر/تشرين الثاني – ديسمبر/كانون الأول 2003، واتضح بعد ذلك أن برنامج التغيير الاستراتيجي يحتاج إلى إعادة تنظيمية حتى يمكن تحقيق نتائج جيدة في غضون فترة زمنية معقولة. وبناء على ذلك تم تعديل الفترة الزمنية لاستكمال المرحلة الجارية للبرنامج، باستثناء ما يتعلق بالقروض والمنح، ومن المتوقع أن تنتهي هذه المرحلة في منتصف عام 2004. وبالإضافة إلى المناقشات المستمرة مع شركاء التنفيذ تم تحقيق تقدم فيما يتعلق بنماذج الموارد البشرية والمرتبات وإدارة الميزانية والنقد والقروض والمنح، ومن المتوقع أن تنتهي المرحلة الحالية من البرنامج في غضون الميزانية الجارية.

232 - **أحاط مجلس المحافظين بالتقرير المرحلي عن سير العمل في برنامج تطوير أسلوب العمل في الصندوق (برنامج التغيير الاستراتيجي) الوارد في الوثيقة (GC 27/L.7) والمعلومات الإضافية المقدمة من نائب رئيس الصندوق.**

تقرير عن الدروس المستفادة للائتلاف الدولي المعني بالأراضي (البند 12 من جدول الأعمال) (GC 27/L.8)

233 - **السيد مور** (منسق الائتلاف الدولي المعني بالأراضي)، عرض الجوانب الرئيسية للتقرير، وقال إن المزايا النسبية للائتلاف تكمن في تنوع عضويته التي أتاحت الفرصة للتعامل مع المنظمات الحكومية الدولية والمجتمع المدني والمنظمات الحكومية والتأثير فيها. وأصبح الائتلاف معروفا بقدرته المحايدة على تنظيم الاجتماعات التي تعتبر ضرورة حيوية للبحث عن الاستراتيجيات المناسبة على المستويين القطري والدولي. ويشترك الائتلاف حاليا في 45 مشروعا مجتمعيا وخمسة مشروعات لتوفير الموارد للنساء وأربعة لائتلافات الأراضي من أجل التنمية الوطنية وطائفة أخرى من المشروعات المناصرة لأهداف الائتلاف وتطوير السياسات.

234 - ومضى قائلا إن الائتلاف أقام تحالفات قوية مع جهات فاعلة مختلفة لتناول القضايا الحساسة والمتعلقة بالأراضي وذلك ببذل الجهود من أجل التوصل إلى فهم مشترك بين أعضاء الائتلاف بدمج مصالح وجهود مختلف الأعضاء في كل نشاط من نشاطاته، بما يثبت أن تكاتف الجهود يحقق الثمار المرجوة ويدعم قدرته في مجال التنسيق والتسيير والإدارة وتطوير العلاقات المؤسسية الشاملة. وقد وردت إشارة تفيد أن التقدم المحرز يرجع أساسا إلى توفير الفرص للحوار وتعزيز العمل المشترك بين جميع أصحاب الشأن وتبادل أفضل الممارسات ومواءمة النهج مع ظروف كل قطر ومجتمع محلي. وكان من أهم الدروس المستفادة ظهور الحاجة إلى منسق محايد موثوق به لتنظيم الاجتماعات. وتعتبر هذه هي القيمة المضافة لعمل الائتلاف.

235 - **أحاط مجلس المحافظين بالتقرير الخاص بالدروس المستفادة للائتلاف الدولي المعني بالأراضي الواردة في الوثيقة GC 27/L.8.**

تقرير مرحلي عن الآلية العالمية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر (البند 13 من جدول الأعمال) (GC 27/L.9)

236 - **السيد رايدن** (مدير الآلية العالمية)، قدم عرضا للتقرير وقال إن الأشهر الأخيرة شهدت أحداثا مهمة هي إجراء تقييم للآلية العالمية وانعقاد الدورة السادسة لمؤتمر الأطراف في أغسطس/آب – سبتمبر/أيلول 2003، والانتهاء من وضع خطة عمل الآلية العالمية. كما وجهت التوصيات أيضا إلى الأطراف المنضمة لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر من البلدان النامية والمتقدمة والى لجنة التيسير. وأبرز التقرير حقيقة مؤداها أن أنشطة الآلية العالمية والاتفاقية كانت تنفذ في سياق اتسم بركود المساعدات الإنمائية الرسمية وضعف التزام البلدان المتقدمة بالاتفاقية. والتوصية المطروحة الآن هي أن تحول الآلية العالمية تركيزها بعيدا عن جانب الطلب، أي مساعدة البلدان النامية الأطراف في الاتفاقية على صياغة خطط عملها الوطنية، والاتجاه إلى الأنشطة التي تؤدي بشكل مباشر إلى زيادة التدفق النقدي وتنويع وتوسيع نطاق الأنشطة بما يتجاوز المساعدات الإنمائية الرسمية التقليدية. وقال إن الدورة السادسة للأطراف اعتمدت الاستراتيجية التشغيلية للآلية ودعت أيضا إلى تشجيع جانب العرض، وفقا لتوصيات التقييم، من جانب الجهات التمويلية الثنائية والمتعددة الأطراف وبناء الشراكات لتنفيذ الاتفاقية.

237 - واستطرد قائلا إن الآلية العالمية قبلت التوصيات والنتائج ولكنها لاحظت أن التوصيات التي وجهت إلى أطراف أخرى مهمة في الاتفاقية يجب أن تحظى بالاهتمام حتى تتمكن الآلية العالمية من التركيز على جانب العرض وتحقيق انتقال حقيقي من التخطيط إلى التنفيذ. وقد أهيب باللجنة التيسيرية أن تعزز التعاون مع الآلية العالمية وأن

تدعمها، كما شجعت البلدان المتقدمة الأطراف في الاتفاقية على التفاعل بشكل أفضل مع الآلية العالمية في نقل المساعدات التقنية والمالية الثنائية من أجل تنفيذ الاتفاقية. وسوف تواصل الآلية العالمية الأنشطة الجارية بالتعاون الوثيق مع اللجنة التيسيرية وتشاركها بشكل متزايد في تحمل المسؤولية والاستفادة من مزاياها النسبية، بل ستسعى بشكل أكثر نشاطا إلى إشراك وكالات التعاون الإنمائي الثنائية الرئيسية في هذه العملية في مرحلة مبكرة.

238 - واستطرد قائلا إن من بين الخطوات التي اتخذت استجابة لتوصيات تقارير التقييم، قيام الصندوق بإنشاء الفريق الاستشاري للآلية العالمية. وتعمل الآلية العالمية من جانبها على التركيز على جانب العرض والتعاون مع القطاع الخاص في الجزائر وكينيا وجنوب أفريقيا، وتبذل الجهود لتعبئة المواد من القطاع الخاص من خلال الصندوق الائتماني للبيئة الذي يجري العمل على إنشائه في الصين، كما تستمر الجهود في تعبئة الموارد من خلال التعاون اللامركزي مع إيطاليا وفرنسا.

239 - ومضى قائلا إن الآلية العالمية تأمل في أن تتوسع كثيرا في عملها مع البنك الدولي والصندوق ومنظمة الأغذية والزراعة في تعبئة الموارد من خلال التجارة في الكربون. كما أنها وضعت بالتعاون الوثيق مع اللجنة التيسيرية، خطة عمل للفترة 2003–2006، التي ألزمت أعضاء اللجنة بتحقيق أهداف محددة والاضطلاع بالمسؤوليات بالتعاون مع الآلية العالمية. وقد بلغت قيمة الميزانية الأساسية للفترة 2004–2005 ما يعادل 3.7 مليون دولار أمريكي، أي بزيادة نسبتها 5% على فترة السنتين السابقة ولكنها أوجدت فجوة في الموارد تعادل 1.2 مليون دولار أمريكي في السنة قياسا على الاحتياجات الدنيا للميزانية. ولذلك فإن المساهمات الطوعية تعد أمرا أساسيا.

240 - **أحاط مجلس المحافظين بالتقرير المرحلي عن الآلية العالمية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر الواردة في الوثيقة GC 27/L.9.**

البيانات العامة (البند 5 من جدول الأعمال (تابع)

241 - **السيد بيريرا** (سري لانكا) قال إن بلاده استفادت كثيرا من المساعدات التي قدمها الصندوق منذ عام 1978، وإن الصندوق أعد وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية التي تحدد القطاعات التي سيقدم الصندوق لها المساعدة في عام 2007. وأعرب عن امتنان حكومة بلاده للدعم المستمر من الصندوق لمجالات التنمية الريفية ودعم السلام والحيلولة دون نشوب النزاعات، وقال إن بلاده تولي اهتماما بالتحديات التي تمثلها العولمة.

242 - وأضاف قائلا إنه نظرا لأن الزراعة تسهم بنسبة 20% في الناتج الوطني ويعمل فيها 35% من القوة العاملة وتوفر حافزا قويا لقطاعات الاقتصاد الأخرى فإنها تتيح أفضل فرصة للحد من الفقر، لاسيما أن 90% من الفقراء يعيشون في المناطق الريفية. ولذلك فإن الحكومة تنفذ برامج عديدة لمصلحة المجتمع الزراعي بجانب تنفيذ برامج للحد من الفقر، إذ أن 25% من السكان يعيشون تحت خط الفقر. وتركز السياسة الزراعية الجديدة للحكومة على جملة أمور، منها زيادة الإنتاجية والدخل. وأعرب عن ترحيب بلاده الشديد بالمساعدة التي يقدمها الصندوق للمزارعين المعيشين.

243 - ومضى قائلا إن الاستراتيجية والسياسة الزراعية الوطنية تتصدى لقضايا إنتاجية العمل وتحقيق الأمن الغذائي وتنمية صناعة وتجهيز الأغذية وقضايا الاقتصاد الكلي والعولمة. وقد أكدت مبادرة "استعادة سري لانكا" على تحسين

الإنتاجية وتطوير التكنولوجيا الجديدة والبنية الأساسية للتسويق وزيادة مشاركة القطاع الخاص. كما تعطى الأولوية للشباب من خلال إعادة تنشيط نوادي شباب المزارعين. وقد سلمت الحكومة بأن أفضل أصول البلاد هو شعبها من الرجال والنساء، وهو عامل يوضع في الاعتبار في جميع الأنشطة. وسوف يشترك الشباب عن كثب في تطبيق التكنولوجيا الجديدة. وأعرب عن ترحيب بلاده بما يقدمه الصندوق من مساندة لهذه الأهداف.

244- **السيد تراوري** (مالي) قال إن الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالجوع والفقر لن تتحقق بدون شحذ الإرادة السياسية، كما يستحيل تحقيق التنمية المستدامة بدون زيادة الإنتاج الزراعي والإنتاجية، وتحسين الوصول إلى الأسواق وتحسين مستوى الدخل والأحوال المعيشية لسكان الريف. وتعتبر العلاقة بين التجارة والتنمية الريفية مسألة بالغة الأهمية للبلدان النامية. وستظل استراتيجيات الأمن الغذائي معتمدة على التفاعل بين قطاع التنمية الريفية والقطاعات الأخرى مثل قطاعات التجارة والصناعة والنقل والصحة. وترتبط زيادة إنتاج الأغذية ارتباطا وثيقا بتطوير الأسواق، كما أن التجارة تلعب دورا مهما في مجالات الإنتاج الرئيسية والفرعية. وقال إن عصر العولمة الاقتصادية يضع عقبات كثيرة في طريق تسويق منتجات البلدان النامية، بما في ذلك الحواجز الجمركية وغير الجمركية ودعم الإنتاج الزراعي في البلدان المتقدمة. وقد جاء انهيار الأسعار العالمية للقطن كنتيجة لهذا الدعم مما ألحق خسائر فادحة لمزارعي القطن في أفريقيا برغم تكاليف الإنتاج التنافسية وقضى على الجهود التي بذلها العديد من البلدان لجعل إنتاج القطن هو القوة المحركة لاقتصادها.

245- وأضاف قائلا إنه يجب على الصندوق أن يواجه التحديات الحاسمة المتمثلة في بلوغ هدف الألفية المتعلق بالحد من الفقر. وفي عصر ما بعد كانكون يجب على جميع الأطراف أن تبحث عن سبل بديلة للوفاء بالتزاماتها، ويجب الاستفادة فعلا من دروس كانكون. وأعرب عن امتنان مالي للصندوق على ما ينفذه من مشروعات تتناسب جيدا مع الخطة الرئيسية للحكومة في مجال التنمية الريفية وإطارها الاستراتيجي للحد من الفقر. وقال إن برامج تحقيق الأمن الغذائي التي اشتركت مالي فيها، إلى جانب برامج التنمية الزراعية الشاملة في أفريقيا التابع لشراكة نيباد، تناولا قضايا التجارة المذكورة.

246- وأعرب عن أمتنان مالي التي استفادت من المبادرة المعززة لمبادرة تخفيف ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وقال إن بلاده دفعت، رغم كل الصعوبات الاقتصادية، مساهمتها في التجديد الخامس لموارد الصندوق في فبراير/شباط 2003. وأعلنت عن مساهمتها في التجديد السادس للموارد. ووافقت مالي على القوائم المالية المراجعة للصندوق حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2002؛ وتقرير المراجع الخارجي بشأنها وعلى برنامج عمل الصندوق وميزانيته الإدارية وتقرير مكتب التقييم لعام 2004. كما وافقت مالي على تفويض إدارة الصندوق سلطة إنشاء صناديق أموال أمانة متعددة الجهات المانحة، كما أخذت علما بالتقرير المرحلي عن تنفيذ نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، وحث الصندوق على أن يأخذ في اعتباره الملاحظات التي أبدتها مجموعة الـ 77. وقال إن بلاده أحاطت بالتقرير المرحلي لبرنامج التغيير الاستراتيجي وتناشد الصندوق أن يستفيد من الدروس المستخلصة من السنة الأولى للتنفيذ. وأعرب عن تقدير بلاده للنتائج التي حققها الائتلاف الدولي المعني بالأراضي وأخذت علما بالدروس المستفادة، كما أنها تشجع الآلية العالمية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر على تحقيق أقصى استفادة من الملاحظات التي

طرحت في الدورة السادسة لمؤتمر الأطراف، وتناشد الجهات المانحة ضمان توفير موارد كافية للآلية العالمية. ورحب بالمبادرة الخاصة بأن يتولى المرفق العالمي للبيئة دعم أنشطة بناء القدرات ذات الصلة بتنفيذ الاتفاقية.

247 - **السيدة ناثو** (موريشيوس) قالت إن مستقبل فقراء الريف في العديد من البلدان النامية لا يزال يبدو كئيبا، وأصبح دور الصندوق أكثر أهمية في هذا المجال. وأعربت عن تقدير بلادها لمساهمة الصندوق في مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وناشدت البلدان الأعضاء في الصندوق أن تساهم بسخاء في التجديد السابع لموارد الصندوق. كما أعربت عن امتنان بلادها للمساعدة السخية التي قدمها الصندوق لها على مدى يزيد على عقدين من الزمان، وعلى ما يبذله من جهود لا تعرف الكلل في إعادة هيكلة القطاع الزراعي وإصلاحه إذ أن هذا القطاع لا يزال هو العمود الرئيسي الذي تقوم عليه التنمية. وينبغي ألا يغيب عن الأذهان أن موريشيوس واجهت عددا من المشكلات التي تتسم بها الدول الجزرية الصغيرة، وأن بلادها سوف تستضيف مؤتمر الاستعراض العشري لبرنامج عمل بربادوس في وقت لاحق من هذا العام.

248 - وأضافت قائلة إن مفاوضات منظمة التجارة العالمية بشان الزراعة أظهرت أن معظم البلدان، ومنها موريشيوس، تعتقد أن البلدان الضعيفة تستحق أن تنال كل الاهتمام والمراعاة لظروفها الخاصة وما تتعرض له من قيود. وينبغي أن تكون عملية تحرير التجارة عمليه تدريجية تتسم بالتأني. ولا يمكن فصل التجارة عن قضايا التنمية الحيوية العديدة. فقد أصبح من المسلم به أن بعض أنواع الدعم أسهمت إيجابيا في التنمية وفي الحد من الفقر. ولن يستطيع العديد من البلدان، في غياب التدابير السياساتية المناسبة، أن تدخل في المنافسة في الأسواق الخارجية، بل وقد تتعرض للتهميش فيها. ولن تتحقق أهداف الحد من الفقر من خلال النظم التجارية وحدها. وتواجه البلدان المختلفة ظروفا مختلفة وتحديات خاصة بها. وقالت إن موريشيوس تثق في أن الصندوق يمكن، من خلال مشاركة الآخرين في أفكاره الإنمائية، أن يوفق بين مختلف الاهتمامات بلوغا لهذه الأهداف.

249 - واستطردت قائلة إنه في ظل تزايد تحرير التجارة والمنافسة أخذت موريشيوس تتحول من الإنتاج التقليدي إلى الإنتاج الزراعي الحديث باستخدام التكنولوجيا الجديدة. وشرعت في مشروعات تضمنت إنشاء معهد التكنولوجيا البيولوجية الذي سيمتد نشاطه إلى المستوى الإقليمي. وتتطلب مثل هذه المشروعات مبالغ كبيرة، ولذلك سوف تسعى موريشيوس إلى الحصول على الدعم الدولي الإقليمي لتنفيذ المشروع، ومن ثم فإنها ترحب بأي دعم يقدمه الصندوق.

250 - **السيد ماتابوا** (ملاوي) قال إن الهدف المحدد لخفض عدد الجوعى والفقراء في العالم إلى النصف بحلول عام 2015 ينبغي أن يتحقق قبل هذا التاريخ. وقال إن الوضع في أفريقيا جنوبي الصحراء صعب بشكل خاص وازداد سوءا بسبب فيروس نقص المناعة المكتسبة/الايدز. وقال إن بلاده لم تطلب معونات غذائية للموسم 2003–2004، كما فعلت في الموسمين السابقين، وإن كانت التنبؤات المتعلقة بالموسم الحالي تشير إلى أن النقص في الأغذية سوف يتراوح بين 30% و40% قبل موعد الحصاد. والأمل معقود على أن يستمر موسم الأمطار، الذي جاء متأخرا، حتى نهاية مارس/آذار أو في أبريل/نيسان. وأعرب عن امتنان ملاوي العميق للدعم المالي والتقني الذي تحصل عليه في إطار البرنامج الخاص للأمن الغذائي الذي تتولاه منظمة الأغذية والزراعة التي تشترك بنشاط في صياغة المشروعات الوطنية الرئيسية في إطار برنامج التنمية الزراعية الشاملة في أفريقيا الذي يدخل في إطار الشراكة الجديدة من أجل

تنمية أفريقيا. غير أن المهمة الرئيسية هي تعبئة الموارد لتمكين هذا البرنامج من الانطلاق، لذلك انضمت ملاوي للدول الأفريقية الأخرى في مناشدة المجتمع الدولي زيادة استثماراته الزراعية في أفريقيا.

251 - ومضى قائلا إن ملاوي تتعاون بشكل جيد جدا مع الصندوق الذي يستمر في تقديم الدعم المالي والتقني لمبادرات التنمية الزراعية، وتوجه بنداء إلى الصندوق والمجتمع الدولي عموما للتوسع فيما يقدمه من منح وقروض إلى ملاوي. وقال إن مجالات الاستثمار الزراعي ذات الأولوية هي تطوير الري والبنية الأساسية الريفية وتصنيع الإنتاج الزراعي وضمان حصول صغار المزارعين على المدخلات وبناء القدرات في مجال الإنتاج والتسويق وتطوير التكنولوجيا ونقلها.

252 - **السيد بونيللا جيرالدو** (كولومبيا) قال إنه بعد مضي 27 عاما على إنشاء الصندوق، فقد حان الوقت للتساؤل حول مدى كفاءة الصندوق في النهوض بالمهمة المنوطة به في مكافحة الجوع والفقر وتحسين المستوى التغذوي للفئات ذات الدخل المنخفض في البلدان النامية. ويجب أيضا تقييم الوضع الذي أصبحت فيه البلدان المتقدمة، بدعوى التحديث والعولمة، تطالب بالمزيد من السيطرة على وكالات الأمم المتحدة التي يدور واجبها الأصلي حول مكافحة الجوع وخلق عالم أكثر عدلا. وقال إننا نحتاج لتحقيق ذلك إلى الإرادة السياسية لأنه لا يوجد في الواقع نقص في الموارد أو الأغذية وإنما تكمن المشكلة في توجيه هذه الموارد والأغذية إلى الوجهة الصحيحة. وقد حان الوقت للعودة إلى الطريق الذي رسمه مؤسسو الصندوق، أي استثمار المزيد من الموارد في القضاء على الفقر والحد من الإنفاق على التدابير الإشرافية والبيروقراطية التي لا معنى لها. وقال إن التحديث مطلوب قطعا ولكن مع توافر الالتزام، إذ أن كولومبيا تريد أن يتسم الصندوق بالحداثة والمرونة في الوقت نفسه حتى يمكنه القيام بالدور الرائد في تنفيذ برامج التنمية الريفية بما يعود بالفائدة على صغار المزارعين.

253 - ومضى قائلا إن حكومة كولومبيا تبذل جهودا ضخمة لتنمية القطاع الريفي، ولذلك فإنها تنفذ استراتيجية تهدف إلى تيسير حصول سكان الريف على المدخلات الإنتاجية والمالية وتطوير البنى الأساسية والإسكان بغرض زيادة دخلهم. وتم بالفعل تحقيق أهداف مهمة في تنمية الأراضي الزراعية، والإسكان الريفي، وصون الغابات والبيئة، والاستثمار في التمويل الزراعي وإنشاء مصارف الآلات الزراعية. وتم أيضا إحراز تقدم في التنمية الريفية العامة من خلال برامج التعليم وتحسين أحوال النساء والإسكان بجانب برامج تطوير المشروعات الصغيرة. وتوجد أيضا مشروعات أخرى للمشاركة في التنمية الريفية وتعزيز حضور الدولة في المناطق التي تزرع فيها محاصيل محظورة. ويهدف برنامج إدارة الأراضي إلى تحديث البنية الأساسية الإنتاجية عملا على زيادة فعالية استخدام المياه والأراضي وتقليل المخاطر الناجمة عن تغير المناخ وتيسير استخدام التكنولوجيا الجديدة.

254 - وأضاف قائلا إن بلدان عديدة، مثل كولومبيا، تحتاج إلى المعونة التي تقدمها وكالات مثل الصندوق حتى يمكنها خفض مستويات الفقر. ولذلك ناشد جميع البلدان الأعضاء العمل مع الصندوق على إيجاد عالم يسوده السلام والعدل الاجتماعي ولا يعرف الجوع. وأيد بقوة البيان الذي ألقاه رئيس مجموعة أمريكا اللاتينية والكاريبي.

255 - **السيد كمال الدين** (مالديف) قال إن الفقر في مالديف يختلف عنه في العديد من البلدان النامية الأخرى بسبب تعرض شريحة كبيرة من السكان للصدمات الخارجية، ويعيش ما يصل إلى 42% من السكان عند خط الفقر الدولي أو

تحته، كما يوجد أيضا تفاوت كبير بينهم في مسائل أخرى غير الدخل. ومن الشائع أن يهاجر السكان إلى العاصمة المزدحمة بحثا عن العمل أو فرص التعليم. وقال إن تكلفة إقامة بنية أساسية في بلد يضم قرابة 200 جزيرة تعتبر عالية جدا، كما أن أثر تغير المناخ واضح للجميع. وهكذا فإن مالديف تشارك الدول الجزرية الصغيرة مشاعر القلق تجاه التنمية المستدامة. وقال إن بلاده، على وجه التحديد ملتزمة، بسبب اعتماد رخائها على الموارد الطبيعية، بحماية البيئة ولكنها لا تستطيع أن تفعل الكثير لمواجهة المخاطر الخارجية.

256- ومضى قائلا إن التقدم غير المسبوق الذي تحقق أخيرا في بلاده يعني أن وضعها باعتبارها من أقل البلدان نموا قد يتغير إلى فئة أعلى، وهو ما يعني تعرضها لمخاطر اقتصادية جسيمة لأن التوقف فجأة عن معاملتها التفضيلية تجاريا سوف يعرقل التنمية فيها. ويجب على المجتمع الدولي أن يدرك مدى أهمية معاملة مالديف التفضيلية هذه، لاسيما في القطاع الحيوي لمصايد الأسماك، وتعرضها للصدمات الطبيعية والخارجية. وينبغي أن يقترن تغيير وضع بلاده من أقل البلدان نموا إلى فئة أعلى بالحفاظ على وضعها في السوق.

257- وقال إن السياسات الرئيسية المتعلقة بمصايد الأسماك تدور حول تنويع الإنتاج بغرض الحد من التعرض للمخاطر وزيادة مشاركة القطاع الخاص وإدارة الموارد البحرية والنهوض بمجتمعات الصيادين تحقيقا للاستدامة. وتركز السياسات الزراعية الرئيسية على تطوير البنية الأساسية وتقديم الدعم المؤسسي تعظيما للفوائد الاقتصادية والاجتماعية التي تحققها الزراعة المستدامة أيكولوجيا، وزيادة مشاركة القطاع الخاص. ويعتبر تنويع الإنتاج وتحسين آليات السوق هي الاستراتيجية الرئيسية لبلاده. وأعرب عن أمل مالديف في الحصول على مساعدة أخرى من الصندوق مستقبلا.

258- **السيد سونغ** (جمهورية كوريا) قال إن من المؤسف أن يفشل مؤتمر كانكون في التوصل إلى اتفاق بشأن التجارة الزراعية، وإن أي مناقشة لهذا الموضوع يجب أن تضع في اعتبارها تفاوت مستويات التنمية الزراعية بين البلدان، كما يجب مراعاة أوضاع جميع البلدان بأسلوب متوازن. وهذا الأمر يتطلب المرونة والتسليم بضرورة وجود احتياطيات لمواجهة الصدمات فضلا عن الخفض التدريجي للتعريفات الجمركية على المنتجات الزراعية والحد من دعمها.

259- وأضاف قائلا إن تحرير التجارة لا يضمن دائما زيادة فرص الوصول إلى الأسواق أمام مزارعي البلدان النامية، أو تحسين الاقتصاد الريفي أو المساعدة على التنمية الريفية لأن معظم هذه البلدان تفتقر إلى الموارد التي تمكنها من اغتنام هذه الفرص. وقال إن المناقشات الخاصة بتحرير التجارة يجب أن تراعي عددا من المسائل، مثل الأمن الغذائي والبيئة والصالح العام. وبدون إقامة البنية الأساسية للإنتاج الزراعي المحلي، سوف يظل التوسع في الأصول وفي الأسواق مجرد حلم لن يتحقق. وينبغي أيضا تنفيذ برامج التعليم والإرشاد حتى يمكن للمزارعين تطوير المهارات العملية التي يحتاجون إليها في إدارة العمليات التجارية بصورة سليمة. ومن المهم أيضا تنمية وزيادة الفرص المتاحة للمزارعين لكسب الدخل فضلا عن اجتذاب رأس المال الخارجي والتكنولوجيا إلى المناطق الريفية وتشجيع المشروعات الريفية من خلال تطوير نظم الإنتاج وتوسيع نطاقها.

260 - واستطرد قائلا إن سعى الصندوق إلى إيجاد السبل للتوسع في إمكانيات الوصول إلى الأسواق يجئ في وقته تماما، وأعرب عن أمله في زيادة أنشطته الرامية إلى تطوير البنية الأساسية الإنتاجية في المناطق الريفية. ولن تتحقق أهداف الحد من الفقر والجوع من خلال جهود البلدان النامية ومزارعيها فقط وإنما أيضا من خلال إتباع نهج شامل متعدد الأبعاد يتضمن بذل جهود متسقة من جانب المزارعين والمجتمعات الإقليمية والبلدان المختلفة والمجتمع الدولي.

261 - **السيد أنغلوف** (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة)، أعرب عن امتنان بلاده العميق للصندوق على ما قدمه لها من دعم كانت في أشد الحاجة إليه، وشمل تقديم قرضين استخدما في مشروعات التنمية الزراعية التي تستهدف الحد من الفقر الريفي. وقال إن بلاده تحتاج، باعتبار أنها تمر بمرحلة انتقالية، إلى المساعدات التكنولوجية والتعليمية المناسبة من أجل ترشيد سياساتها الزراعية التي انتقلت بعد الاستقلال من النهج اللامركزي إلى النهج الموجه إلى السوق. وبلوغا لهذه الغاية يجرى إزالة الحواجز القانونية والإدارية تدريجيا واتخاذ الخطوات اللازمة لتحسين عمليات تسويق وبيع المنتجات الزراعية وموائمة التشريعات المتعلقة بمعايير الجودة والأمان مع التشريعات الأوروبية وتحسين نوعية الإنتاج الزراعي للوفاء بهذه المعايير والحفاظ على القدرة التنافسية في الأسواق الخارجية.

262 - وأضاف قائلا إن إعادة الحيوية إلى القطاع الريفي مع الاعتراف بالقرية كوحدة اجتماعية اقتصادية متكاملة يتطلب إتباع نهج طويل الأجل يقترن بالإدارة المستدامة للموارد. وتعتبر المناطق الريفية ذات أهمية بالغة لتطوير اقتصاد متكامل ومتوازن في بلاده. ولذلك يتعين توفير الاستثمارات لتحسين البنية الأساسية الزراعية والريفية فضلا عن توفير الخدمات بشكل عام. وتشمل أهداف الاستراتيجية الإنمائية التي تتبعها حكومة بلاده إنتاج محاصيل عالية الجودة بتكلفة منخفضة من أجل الاستهلاك المحلي، ووقف الهجرة من المناطق الريفية، وصون الأراضي والمياه، وزيادة القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية، كما تهدف أيضا إلى إصلاح وتطوير النشاط الزراعي بالمضي قدما نحو خصخصة المزارع، والحد من احتكار السوق، وتحسين العرض، وإنشاء أسواق الجملة، وتحرير التجارة الزراعية، وتوفير الخدمات المالية والاستشارية الفعالة للقطاع الخاص، وتدعيم البحوث الزراعية، وتحديث الأجهزة والمؤسسات الحكومية المعنية بالزراعة، وإنشاء مؤسسات زراعية جديدة، وتنفيذ إجراءات الإصلاح الزراعي، وتطوير البنية الأساسية الريفية، والمضي في تطوير استراتيجية استعادة الحيوية للقطاع الريفي.

263 - **السيد ماهالو** (جمهورية تنزانيا المتحدة) قال إن الصندوق يواصل القيام بدور بناء في دعم المشروعات المختلفة في بلاده بجانب السعي إلى بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية والأهداف التي حددتها الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وقال إن مؤتمر القمة القادم للإتحاد الأفريقي سيركز بشكل خاص على قضايا الزراعة والمياه، وهو ما يعد مؤشرا على المحاولات الجادة التي تبذلها الحكومات الأفريقية للحد من الفقر والجوع وانعدام الأمن الغذائي والمشكلات ذات الصلة بها في أرجاء القارة. وبالنظر إلى النقص الحالي في الأغذية في أفريقيا، ينبغي للاستراتيجيات أن تشمل تدابير محددة لزيادة الإنتاج الزراعي والإنتاجية وتوافر الأغذية حسبما شدد عليه وزراء الأغذية ووزراء الزراعة والموارد الطبيعية لبلدان الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي مؤخرا. فقد أعرب الوزراء عن التزام حكوماتهم بالتشجيع على توفير الفرص العادلة للجميع في الحصول على الأراضي والائتمانات والتكنولوجيا وغير ذلك من المدخلات الزراعية الرئيسية، فضلا عن تمكين النساء. ويمكن التغلب على انعدام الأمن الغذائي، سواء كانت أسبابه من

صنع البشر أم خارجة عن إرادتهم، إذا توفرت الإرادة السياسية والموارد اللازمة والتي يجب على المجتمع الدولي أن يتولى تعبئتها بصورة عاجلة.

264 - ومضى قائلا إن بلاده حققت في السنوات الثماني الماضية تقدما كبيرا في وضع أساس راسخ لمكافحة الفقر وأسبابه باتخاذ مجموعة من التدابير الجديدة التي شملت الإصلاح الاقتصادي الكلي والهيكلي وتحرير التجارة وتوفير الحافز على الاستثمار في ظل السلام والاستقرار السياسي. كما أنها بدأت في تنفيذ استراتيجيات وبرامج مختلفة في جملة مجالات، منها التنمية الريفية والتنمية الزراعية والحد من الفقر. وأعرب عن امتنان بلاده للصندوق على الدور الرائد الذي قام به في دعم هذه البرامج. وحيث أن 63% من السكان يعتمدون في معيشتهم على الزراعة فإن حكومة بلاده ملتزمة تماما بدفع عجلة التنمية الريفية ولكنها تفتقر إلى الموارد، ولذلك فإنه يناشد جميع الأطراف الإنمائيين مساعدتها في تصميم وإعادة هيكلة نظام الدعم الزراعي وإنشاء البنية الأساسية الريفية واستغلال وتوسيع نظم إدارة المياه والتحكم فيها بأسلوب يتسم بفعالية التكاليف، وتنمية قطاع الإنتاج الحيواني ودعم البرامج الصحية والاجتماعية والتغذوية الموجهة للمجتمعات المحلية.

265 - واستطرد قائلا إن الوصول إلى الأسواق المحلية والدولية مسألة بالغة الأهمية. وفي هذا الصدد أكد المؤتمر الوزاري للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي من جديد على ضرورة مواءمة التدابير الإصحاحية والصحة النباتية مع المعايير الدولية تيسيرا للتجارة الزراعية. كما ناشد الشركاء التجاريين عدم استخدام هذه التدابير كحواجز أمام التجارة، ودعا منظمة التجارة العالمية إلى الإسراع في تحرير التجارة في المنتجات الزراعية بغرض إلغاء الحواجز الحمائية التي تحول دون وصول البلدان النامية إلى هذه الأسواق. وأيد جهود الصندوق في حشد الموارد من الجهات المانحة، ووافق على الاقتراح الخاص بتوفير المرونة للصندوق الائتماني متعدد الجهات المانحة.

266 - **السيد عيسى** (الجماهيرية العربية الليبية) قال إن بلاده عملت دائما على تحقيق أهداف الصندوق برغم الحظر السابق الذي كان مفروضا عليها والذي عرقل العديد من المشروعات الإنمائية الطموحة، لاسيما المتعلقة بالزراعة وإنتاج الأغذية. وقال إنه ينبغي للصندوق أن يؤدي دورا أكبر في جهود القضاء على الفقر الريفي في البلدان النامية من خلال وضع برامج جديدة للمناطق المعنية، كما أنه يقوم بدور فعال بالتعاون مع الآلية العالمية في مكافحة المشكلة الخطيرة للتصحر في أقاليم عديدة في آسيا وأفريقيا من خلال نقل التكنولوجيا إلى البلدان المتأثرة على سبيل المثال. وينبغي مساعدة أفريقيا على استغلال مواردها الزراعية والمائية المتوافرة لها لرفع المعاناة عن شعوبها. وفي هذا الصدد أكد مجددا التزام بلاده تجاه الصندوق، ويسعدها أن تسهم في المعونات الاقتصادية من أجل التنمية.

267 - **السيد لوتوكوتا** (أنغولا) أثنى على العمل الإيجابي الذي يؤديه الصندوق في إطار مشروعاته التي يسرت لسكان الريف الوصول إلى الأسواق، كما أثنى على الدعم الذي توفره مشروعاته لنساء الريف في مجال الإنتاج والتسويق. وفيما يتعلق بموضوع التجارة ينبغي أن توضع التجارة المحلية والأجنبية معا في الاعتبار. وحتى يتسنى تطوير التجارة المحلية لابد من توفير بنية أساسية ريفية أفضل بجانب تطوير وسائل النقل والمخازن حسبما أتضح بجلاء في مناقشات نيباد. وقال إن التجارة في بلاده عانت كثيرا من الحروب وأن الوضع هناك أصبح أسوأ مع تدهور حالة الطرق والمواصلات. وقال إن صغار التجار يؤدون دورا شديد الأهمية في أنشطة الإنتاج الرئيسية والفرعية. وأعرب عن ترحيبه الشديد بدعم الصندوق للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

268 - وأعرب عن أمل أنغولا في الوفاء بجميع تعهدات المساهمات في التجديد السادس لموارد الصندوق، ورحب بسياسات الاستثمار التي تتسم بقلة المخاطر وأسعار الفائدة الثابتة المضمونة. وقال إن بلاده تأمل في تنفيذ نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء بشفافية.

269 - وأضاف قائلا إن أنغولا تنعم الآن بالسنة الثانية من إحلال السلام حيث ارتفع إنتاج الحبوب بنسبة 23% مقارنة بالسنة السابقة وذلك بفضل تحسن الطقس وزيادة المساحة المزروعة وتحسين توزيع المدخلات الزراعية. وقد زاد أيضا إنتاج المحاصيل الأخرى، ولكن عدد المحتاجين إلى المعونة الغذائية يصل إلى 1.4 مليون نسمة، ورغم أنهم نثروا البذور في الحقول فإنهم سيحتاجون إلى المساعدة الغذائية إلى حين جني المحصول في عام 2004. وأعرب عن خشيته من أن الأمطار المدمرة في أجزاء عديدة من البلاد ستلحق الضرر ببعض المحاصيل. وأعرب عن امتنان أنغولا للدعم الذي حصلت عليه من الصندوق والجهات المانحة الأخرى أثناء السنوات الصعبة. ومن المهم في الوقت الراهن أن يوافق المجلس التنفيذي، في أقرب وقت ممكن، على وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية لأنغولا حتى يمكن تمويل المشروعات الجديدة.

270 - **السيد جبارة محمد** (السودان) أعرب عن أمله، مع قرب التوقيع على اتفاق السلام في السودان، في أن يخصص المجتمع الدولي موارد كافية لدفع عجلة التنمية في جميع المناطق التي تضررت من الحرب وأن يكون الاستقرار الاقتصادي والسياسي الجديد حافزا على زيادة الدعم والاستثمار في الزراعة والقطاعات المتصلة بها. وقال إن السودان لعب دورا بارزا في العديد من المحافل مثل الهيئة الحكومية الدولية للتنمية والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وأنه يحرز تقدما طيباً نحو الانتهاء من إجراءات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، كما أنه يسعى بنشاط إلى وضع الأسس الاقتصادية الجديدة التي تقوم عليها الشراكة الاقتصادية الجديدة بين البلدان الأفريقية والاتحاد الأوروبي.

271 - ومضى قائلا إن الزراعة هي العمود الفقري للاقتصاد السوداني، حيث يعمل معظم السكان في هذا القطاع، كما أنه ينتج محاصيل تصديرية تحقق عائدا كبيرا. وفي ضوء هذه الحقيقة، وضعت خطة خمسية طموحة لتحقيق الأمن الغذائي والحد من الفقر وزيادة عائدات التصدير وتنمية الموارد الطبيعية على أساس مستدام. غير أن هذه الجهود الإنمائية تعرقلت بسبب الديون الثقيلة على القطر. ولذلك دعا الصندوق والجهات الأخرى المعنية بإعفاء السودان من الديون وفقا للمبادرة التي استفادت منها بلدان أخرى. وأعرب عن تقديره العميق لجهود الصندوق في مجال الحد من الفقر وتحقيق الأمن الغذائي في جميع أرجاء السودان بما في ذلك مشروع إنعاش موارد الرزق المستدامة في القاش الذي سينفذ في ولاية كسلا وهي أحد أشد أقاليم البلاد فقرا. وفيما يتعلق بالقضية الحيوية المتعلقة بالتجارة والتنمية دعا إلى إقامة علاقة شراكة وثيقة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية بما يحقق مصالحها المشتركة.

مسائل أخرى (البند 14 من جدول الأعمال)

إقرار نشر الوثائق

272 - **رئيس الجلسة**، أعاد إلى الأذهان سياسة الصندوق فيما يتعلق بنشر الوثائق التي تنص على أن نشر الوثائق هو مسؤولية خالصة للهيئة الرئاسية المعنية. ولذلك طلب إلى المجلس الموافقة على نشر جميع الوثائق التي وزعت

على الدورة الحالية. وقال إن ذلك سيؤدي إلى نشر وثائق المجلس في موقع الصندوق على شبكة الإنترنت لإتاحتها للجمهور. ورأى أن المجلس وافق على نشر جميع الوثائق التي عرضت على الدورة الحالية.

273 - **وقد تقرر ذلك.**

موجز مناقشات الموائد المستديرة الست – التي عقدت بالتزامن مع الدورة السابعة والعشرين لمجلس المحافظين

274 - **السيد كاروثرز** (مساعد رئيس الصندوق، دائرة إدارة البرامج) عرض موجزا للمناقشات التي أجريت في اجتماعات الموائد المستديرة الستة التي عقدت في 19 فبراير/شباط 2004، حول الموضوعات التالية: آسيا والمحيط الهادي: المشروعات الريفية والحد من الفقر؛ شرق ووسط أوروبا والدول المستقلة حديثا: تيسير وصول المزارعين إلى أسواق الاقتصادات الانتقالية؛ أفريقيا الشرقية والجنوبية القطاعية وآليات دعم الميزانيات: فرص التنمية الريفية وتحدياتها الناجمة عن النُّهج على مستوى القطاع؛ أمريكا اللاتينية والكاريبي: تحويلات المغتربين والتنمية الريفية؛ الشرق الأدنى وشمال أفريقيا: إدارة الموارد المائية الشحيحة في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا؛ وأفريقيا الغربية الوسطى: التمويل الريفي في أفريقيا الغربية والوسطى. ويرد النص الكامل للموجز في الفصل 3 باء من تقرير مجلس المحافظين.

موجز عن الحوار التفاعلي للدورة السابعة والعشرين لمجلس المحافظين حول موضوع "التجارة والتنمية الريفية: الفرص المتاحة أمام فقراء الريف والتحديات التي تواجههم".

275 - **رئيس الجلسة** عرض موجز مناقشات فريق الخبراء حول موضوع "التجارة والتنمية الريفية: الفرص المتاحة أمام فقراء الريف والتحديات التي تواجههم ". ويرد النص الكامل للموجز في الفصل الرابع من تقرير مجلس المحافظين.

اختتام أعمال الدورة

276 - **رئيس الجلسة،** قدم البيان الختامي الذي يرد نصه الكامل في الفصل الرابع من تقرير مجلس المحافظين.

277 - أعلن إنهاء أعمال الدورة السابعة والعشرين لمجلس المحافظين.

278 - **رفعت الجلسة في الساعة 19.10.**

الفصل الثالث

باء – مناقشات الموائد المستديرة

مقدمة

279 - في صباح 19 فبراير/شباط 2002 عقد مجلس المحافظين مناقشات في إطار ست موائد مستديرة حول موضوعات تم تحديدها بالتشاور مع الأقاليم التي تشملها عمليات الصندوق. وحصل المندوبون على وثائق الموائد المستديرة في مقر انعقاد دورة مجلس المحافظين.

280 - نظمت الموائد المستديرة على النحو التالي:

آسيا والمحيط الهادئ: *المشروعات الريفية والحد من الفقر*

الرئيس: معالي السيد سنجاي نجيدوب، وزير الزراعة في مملكة بوتان

المتحدثون:

(i) السيد فيجاي ماهاجان، المدير الإداري وكبير الموظفين التنفيذيين في مؤسسة BASIX، الهند

(ii) الدكتور فرانكلين ب. بونوان، المدير التنفيذي لمركز تكنولوجيا الصناعات المنزلية، وزارة التجارة والصناعة، الفلبين

(iii) السيد دونغوين ليو، مدير دائرة الرصد والبحوث في المؤسسة الصينية لتخفيف وطأة الفقر، الصين

(iv) السيدة كريستينا م. ليامزون، ممثلة ائتلاف المنظمات الآسيوية غير الحكومية للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية، الفلبين

(v) السيد ايريك مارتنز، القائم بالأعمال، شعبة آسيا والمحيط الهادي، الصندوق، إيطاليا

(vi) السيد غانيش ثابا، خبير اقتصادي إقليمي، شعبة آسيا والمحيط الهادي، الصندوق، إيطاليا

(vii) السيدة ايرا ماريا هتيناس، خبيرة استشارية، شعبة آسيا والمحيط الهادي، الصندوق، إيطاليا

شرق ووسط أوروبا والدول المستقلة حديثا: ***تيسير وصول المزارعين إلى الأسواق في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية***

الرئيس: معالي السيدة أدريانا باربيري، نائبة وزير المالية في جمهورية ألبانيا

المتحدثون:
(i) الدكتور آميت هـ. روي، رئيس وكبير الموظفين التنفيذيين في المركز الدولي لتنمية الأسمدة، الولايات المتحدة
(ii) الدكتور إيان غريغوري، مدير شعبة تطوير الأسواق، المركز الدولي لتنمية الأسمدة، الولايات المتحدة
(iii) السيد هينينغ بيديرسن، مدير برنامج قطري، الصندوق، إيطاليا
(iv) السيدة ميلين خيرالله، خبيرة اقتصادية إقليمية، الصندوق، إيطاليا

أفريقيا الشرقية والجنوبية: ***فرص التنمية الريفية وتحدياتها الناجمة عن النّهج على مستوى القطاع***

الرئيس: معالي السيد ويلبرفورس كيسامبا موغيروا، وزير الزراعة والثروة الحيوانية ومصايد الأسماك في جمهورية أوغندا

المتحدثون:
(i) معالي السيد دانييل راكورو فورورو، وزير الزراعة والأمن الغذائي في مملكة ليسوتو
(ii) معالي السيد جواو زاميث كاريلو، نائب وزير الزراعة والتنمية الريفية في جمهورية موزامبيق
(iii) معالي السيد باتريك هابامنشي، وزير الزراعة والموارد الحيوانية والغابات في جمهورية رواندا
(iv) معالي السيد تشارلز ن. كينجا، وزير الزراعة والأمن الغذائي في جمهورية تنزانيا المتحدة
(v) السيد غاري هاو، مدير شعبة أفريقيا الشرقية والجنوبية، الصندوق، إيطاليا

أمريكا اللاتينية والكاريبي: ***تحويلات المغتربين والتنمية الريفية***

الرئيس: معالي السيد سالفادور أوروتيا لوسل، وزير الزراعة والثروة الحيوانية في جمهورية السلفادور

المتحدثون:
(i) الدكتور مانويل أوروزكو، مدير مشروع أمريكا الوسطى، والحوار بين البلدان الأمريكية، الولايات المتحدة
(ii) السيد رودولف غارسيا زامورا، مدير برنامج المغتربين، جامعة زاكاتيكاس المستقلة، المكسيك

(iii) السيد خورخي أوفيدو، مدير التخطيط الزراعي، وزارة الزراعة والثروة الحيوانية، السلفادور

(iv) السيدة كانديدا هيرنانديس، مغتربة من المكسيك، رئيسة رابطة المواطن الأصلي

(v) السيدة مارلين بينيا، مغتربة من السلفادور، رئيسة رابطة المواطن الأصلي

(vi) الدكتورة آن هستينغس، مديرة مؤسسة FONDASYON KOLE ZEPO (FONKOZE)، هايتي

(vii) السيدة راكيل بينيا مونتينيغرو، مديرة شعبة أمريكا اللاتينية والكاريبي، الصندوق، إيطاليا

(viii) السيدة روزماري فارغاس لونديوس، مديرة البرنامج القطري، الصندوق، إيطاليا

الشرق الأدنى وشمال أفريقيا: *إدارة الموارد المائية الشحيحة في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا*

الرئيس: معالي السيد رشيد بن عيسى، الوزير المنتدب المكلف بالتنمية الريفية في جمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية

المتحدثون:

(i) السيد الشاذلي فزاني، الأمين التنفيذي للرابطة الدولية لمرصد الساحل والصحراء، تونس

(ii) السيد جميل الأطرش، منسق برنامج النظام المائي بشمال الصحراء، مرصد الصحراء والساحل، تونس

(iii) الأستاذ الدكتور عادل البلتاجي، المدير العام للمركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق القاحلة، سورية

(iv) الأستاذة الدكتورة مريم موسى، الوزيرة المفوضة للشؤون الزراعية، ونائبة الممثل الدائم لجمهورية مصر العربية لدى منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، إيطاليا

(v) السيد عبد المجيد سلامة، مدير شعبة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، الصدوق، إيطاليا

(vi) السيد توفيق الزبري، مدير برنامج قطري، الصندوق، إيطاليا

(vii) السيد رودولف كليفيرينغا، المستشار الفني لإدارة المياه والبنى الأساسية الريفية، الصندوق، إيطاليا

أفريقيا الغربية والوسطى: *التمويل الريفي في أفريقيا الغربية والوسطى*

الرئيس:	معالي السيد مالام آدامو بيللو، الوزير الاتحادي للزراعة والتنمية الريفية في جمهورية نيجيريا الاتحادية
	ومعالي السيدة جانّ دامبينزي ، وزيرة الزراعة والثروة الحيوانية ومصايد الأسماك والنهوض بأحوال النساء في جمهورية الكونغو
المتحدثون:	(i) السيدة بريجيت هيلمس، كبيرة أخصائي التمويل الصغير، الجماعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، الولايات المتحدة
	(ii) السيد لوثر كافيزيل، المندوب الدائم للاتحاد السويسري والمدير التنفيذي لسويسرا في المجلس التنفيذي للصندوق، إيطاليا
	(iii) السيد مامادو سيسوخو، الرئيس الفخري لشبكة منظمات المزارعين والمنتجين الزراعيين في غرب أفريقيا، السنغال
	(iv) السيدة رينيه تشاو بيروف، أخصائية التمويل الريفي، المركز الدولي للتطوير والبحوث، فرنسا
	(v) السيد محمد بيفوغي، مدير شعبة أفريقيا الغربية والوسطى، الصندوق، إيطاليا
	(vi) السيد محمد منصوري، مدير برنامج قطري، الصندوق، إيطاليا

281 - في نهاية الدورة قدم السيد جيمس كاروثرز، مساعد رئيس الصندوق لدائرة إدارة البرامج، موجزا شفويا لمناقشات الموائد المستديرة. وفيما يلي عرض تفصيلي لهذه المناقشات.

آسيا والمحيط الهادي: *المشروعات الريفية والحد من الفقر*

282 - حضر اجتماع المائدة المستديرة عدد كبير من المشتركين، شمل عددا من الوزراء وكبار المسؤولين من حكومات الإقليم، وممثلين عن المنظمات غير الحكومية، والمنظمات الدولية المدعوة وبعض بلدان القائمة ألف. وبدأ الاجتماع بكلمة افتتاحية ألقاها رئيس الجلسة صاحب المعالي سنجاي نجيدوب، وزير الزراعة في بوتان. وعرض الصندوق ورقة مناقشات بطريقة PowerPoint أعقبها تقديم تعليقات من أربعة خبراء ألقوا فيها الضوء على تجارب بلدانهم في هذا المجال. وأعقب ذلك إجراء مناقشات عامة. وفيما يلي مجمل الموضوعات التي تناولتها هذه المناقشات وما خلصت إليه من نتائج:

- كرر المشتركون الإعراب عن الحاجة إلى تقديم خدمات غير مالية، وتحسين الوصول إلى الأسواق، وتطوير سياسات وبيئة مؤسسية مواتية. كما تبادلوا بيان تجاربهم وأبرزوا الحاجة إلى التعلم من بعضهم البعض. وطُرح اقتراح بأن يتولى الصندوق إعداد موجز يبين الممارسات الجيدة.

- أيد المجتمعون ضرورة الترويج للمشروعات الريفية الصغيرة رهنا بتلبية الاحتياجات الضرورية من الخدمات التعليمية، والصحية الأساسية، وتطوير البنى الأساسية الريفية – لا سيما المتعلقة بالمشروعات

الصغيرة التي تركز على السكان المحرومين، بما في ذلك النساء والسكان الأصليين في المناطق النائية. كما أكد المجتمعون على أهمية الأدوار التكميلية التي تؤديها الجهات الفاعلة المختلفة في هذا المجال.

- شدد المشتركون على أهمية مساعدة أصحاب المشروعات الريفية الصغيرة في بناء قدراتهم على تنمية المنتجات الموجهة لأسواق السلع المتميزة، مثل المنتجات العضوية والحرجية غير الخشبية. ولكن تزويد هذه الأسواق بالمنتجات يحتاج إلى توفير المساعدة لتلبية الشروط الصارمة المتعلقة بالجودة والمعايير البيئية. كما ألقى المشتركون الضوء على الحاجة إلى تطوير سبل ابتكارية لربط المشروعات الريفية الصغيرة بالمشروعات الأكبر الموجهة للنمو في المناطق الحضرية وشبه الحضرية التي تتيح فرصا مهمة للتسويق. وتم التأكيد على أهمية هذه النُهج باعتبارها استجابة فعالة لمواجهة التأثير المحتمل لتحرير التجارة على المشروعات الريفية الصغيرة والفردية الصغرى.

- أبرز المشتركون أيضا الحاجة إلى استغلال الموارد غير التقليدية للتمويل، مثل تحويلات المغتربين من العمال المهاجرين، من أجل الترويج للمشروعات الريفية، وكذلك الاستفادة من المصادر غير التقليدية للخدمات غير المالية، مثل الغرف التجارية، والمنظمات غير الحكومية التي تركز على المشروعات الإنتاجية، الخ.

شرق ووسط أوروبا والدول المستقلة حديثا: *تيسير وصول المزارعين إلى الأسواق في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية*

283 - بعد إلقاء السيد هينينغ بيديرسن، مدير البرنامج القطري، شعبة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، للكلمة الافتتاحية، وبعد إلقاء رئيسة الجلسة، صاحبة السعادة أدريانا بيربيري نائبة وزير المالية في حكومة ألبانيا للبيان الاستهلالي، تم إلقاء بيانين، وأعقب ذلك إجراء مناقشات حيوية حول التحديات التي تواجه إقامة روابط تسويقية تربط المزارعين الفقراء بأسواق الإقليم.

284 - وفيما يلي القضايا والخلاصات الرئيسية لاجتماع المائدة المستديرة:

- دارت مناقشة حيوية حول ربحية الزراعة القائمة على أصحاب الحيازات الصغيرة وما تتمتع به من امكانات لانتشال هؤلاء الناس من الفقر. ودعما لهذا الهدف طرح اقتراح بشأن حصول المزارعين بشكل أفضل على: إمدادات المدخلات؛ وخدمات البنى الأساسية (النقل وعمليات التجهيز على السواء)؛ ومعلومات السوق المحسنة؛ ومساعدتهم على تنظيم أنفسهم في مجموعات حتى يكتسبوا قوة أكبر في مجال المساومة وخفض تكاليف المعاملات؛ والحصول على خدمات مالية موجهة خصيصا لتلبية احتياجاتهم.

- كان من المسلم به على نطاق واسع أن القضايا التي يواجهها صغار المزارعين تحولت من الأمن الغذائي الأساسي إلى إنشاء منافذ لتسويق منتجاتهم. وقد اتفق على أن أفضل وسيلة لتيسير وصول أصحاب

الحيازات الصغيرة إلى الأسواق هي تطوير الصلات الرأسية (أي الصلات التي تربط المنتج بالمصنع القائم على تجهيز الإنتاج ومنه إلى السوق على امتداد سلسلة التسويق بأكملها).

- رأى المشتركون أن إنشاء الصلات الرأسية هذه يتطلب تقديم الدعم الموجه إلى أصحاب المشروعات الريفية الصغيرة من حيث توفير التمويل، والتكنولوجيا، والمشورة العملية فضلا عن تقديم مساعدات لا تقل أهمية عن ذلك، ألا وهي تطوير إطار مواتٍ ضمن القطاع العام.

- يجب على الصندوق أن ينخرط في مساعدة القطاع العام على التصدي للقيود المؤسسية (درجات الإنتاج ومعاييره، والرقابة على الجودة، وفرض تنفيذ العقود المبرمة) التي تعترض الوصول إلى الأسواق الدولية، (لا سيما أسواق الاتحاد الأوروبي).

- يقتضي تحول اهتمام برامج الصندوق إلى نوعية الأغذية وتكنولوجيا إنتاج الأغذية وسلامتها، استكشاف إمكانية تعميق الصلات القائمة مع المؤسسات التي تتوافر لها معرفة أكثر تخصصا: مثل منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. كذلك ينبغي للصندوق أن يتحرى إمكانية التعاون مع البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير فيما يتعلق بتطوير القطاع الخاص.

- يتعين على الصندوق أن يشاطر البلدان فيما اكتسبته من تجارب بشأن استخدام خدمات الإرشاد التي يقدمها القطاع الخاص والاستعانة بالمزارعين في تقديم هذه الخدمات.

- لدى تصميم البرامج والمشروعات في المستقبل، ينبغي للصندوق أن يتبع نهجا أكثر شمولا يمكنه من أن يحدد ويتعامل مع الفرص والقيود التي تواجه دورة الإنتاج/التسويق بأكملها.

أفريقيا الشرقية والجنوبية: *فرص التنمية الريفية وتحدياتها الناجمة عن النُهج على مستوى القطاع*

285- بعد الكلمة الافتتاحية التي ألقاها السيد غاري هاو، مدير شعبة أفريقيا الشرقية والجنوبية، وبعد البيان الاستهلالي الذي ألقاه رئيس الجلسة، صاحب المعالي الدكتور ويلبرفورس كيسامبا موغيروا، وزير الزراعة والإنتاج الحيواني ومصايد الأسماك في أوغندا، تم تقديم عرض موجز عن موضوع فرص التنمية الريفية وتحدياتها الناشئة عن النهج القطاعي الشامل. وعرض المشتركون – الذين تألفوا أساسا من الوزراء أو نواب الوزراء في الإقليم – تجاربهم في مجال البرامج الزراعية القطاعية الشاملة، وألقوا الضوء على عدد من الفرص والقيود المرتبطة بهذه البرامج. وبعد ذلك فتح رئيس الجلسة باب المناقشة أمام المشتركين الذين ضموا، إلى جانب وفود الإقليم، عددا بارزا من بلدان القائمة ألف. وفيما يلي بعض القضايا والخلاصات الرئيسية للمناقشات التي دارت في الاجتماع:

- أعرب مندوبون من الإقليم عن تأييدهم للنهج القطاعي الشامل وبرامجه، حيث أدى ذلك إلى خفض تكاليف المعاملات مع مجتمع الجهات المانحة وأدى إلى توفير فرص عديدة وقيمة للحوار السياساتي والمؤسسي وإجراء الإصلاحات ذات الصلة، وتحقيق أثر مستدام في مجال الحد من الفقر الريفي. كما أتاح ذلك المجال أمام الحكومات لتملك سياسات وبرامج القطاع من خلال تحديد "الأولويات الوطنية

المتفاوض بشأنها". غير أن تحقيق هذه الإمكانات لن يحدث تلقائيا، ولذلك أبرز المندوبون الحاجة إلى الترويج النشط للملكية الوطنية لهذه الألويات والتوافق العريض بشأنها. كما أشير أيضا إلى عدم وجود نموذج "للنهج القطاعي الشامل" يصلح لكل الأغراض إذ يجب تشكيلة حسب ظروف كل قطر.

- اتفق على أن هناك تطورا مهما في تحديد مفهوم البرامج القطاعية – التي كانت تعرف من قبل في إطار تحديد ضيق قائم على أساس مؤسسي فقط، بينما يركز المفهوم الجديد أكثر على تلبية احتياجات المزارعين، بناء على تحليل ما يواجهونه من قيود، وما يتاح لهم من فرص، وما يحددونه من أولويات، مع استهداف تمكين المزارعين من إضفاء الطابع التجاري على نظم الإنتاج في إطار اقتصاد السوق. وتحتاج برامج "القطاع الريفي" هذه إلى التنسيق الفعال بين وزارات الزراعة وغيرها من الوزارات المهتمة، إلى جانب منظمات المزارعين، والجهات الفاعلة في القطاع الخاص، والمجتمع المدني. ويتطلب هذا بدوره وضع آليات فعالة للترويج لعملية التنسيق هذه.

- أثار بعض المندوبين مسألة تحقيق اللامركزية – وهي مسألة رئيسية تتعلق بالإصلاح المؤسسي في إطار النهج القطاعي الشامل. وقد اتفق على أن ذلك يشكل إجراء بالغ الأهمية حتى يتسنى للحكومات أن تستجيب بشكل فعال للاهتمامات والأولويات الاقتصادية لصغار المزارعين الفقراء ومنظماتهم، ولكنهم ألقوا أيضا الضوء في هذا الصدد على الصعوبات التي تواجه تحقيق اللامركزية المالية في ظل ضعف البيئة المؤسسية.

- اتفق المجتمعون على اعتبار دعم الميزانية العامة آلية مالية حيوية للنهج القطاعي، حيث يكون صوت وزارات الزراعة مسموعا لدى إعداد الميزانيات. غير أنه كان هناك أيضا توافقا في الآراء بأن هذا الإجراء ليس إلا طريقة واحدة فقط من طرق التمويل، وأن النهج القطاعي ينبغي أن يتسم بالقدر الكافي من المرونة التي تسمح له باستيعاب طائفة من طرائق التمويل المختلفة.

- أعرب المجتمعون عن تأييدهم القوي للإجراءات التي يتخذها الصندوق من أجل تطبيق النهج القطاعي، وإن سلموا في الوقت نفسه بأنه قد تكون هناك ظروف وأغراض تكون فيها المشروعات هي الآلية الأفضل للتدخلات – لا سيما عندما تكون المؤسسات الوطنية شديدة الضعف (مثل الظروف السائدة في فترة ما بعد النزاعات) أو عندما يكون تحديد النهج القطاعي ضيقا وغير شامل للقطاع بأكمله. وأشار عدد من المندوبين إلى أنه يتعين على الصندوق أن يضع استراتيجية للمشاركة في إعداد النهج القطاعي وتحديد مزاياه النسبية في هذا المجال. وطلبوا أيضا من الصندوق أن يتشاور مع المجلس التنفيذي فيما يتعلق بتطوير هذا النهج.

أمريكا اللاتينية والكاريبي: *تحويلات المغتربين والتنمية الريفية*

286 - افتتحت السيدة راكيل بينيا مونتينيغرو، مديرة شعبة أمريكا اللاتينية والكاريبي، هذا الاجتماع بتقديم عرض لمدى أهمية تحويلات المغتربين، وأهداف اجتماع المائدة المستديرة، والنتائج المتوقعة منه. وتكوّن الحوار من أربعة

أقسام حيث بدأ بعرض وثيقتين مفاهيميتين تشخيصيتين (السيدة روزماري فارغاس لونديوس، مديرة البرنامج القطري، والدكتور مانويل أوروزكو، مدير مشروع أمريكا الوسطى للحوار بين البلدان الأمريكية). وشمل القسم الثاني حالتين قطريتين هما المكسيك (البروفسور رودولف غارسيا زامورا، مدير برنامج المغتربين في جامعة زاكاتيكاس المستقلة) والسلفادور (السيد خورخي أوفيدو، مدير التخطيط الزراعي في وزارة الزراعة والثروة الحيوانية). وفي إطار القسم الثالث، قامت اثنتان من المهاجرات اللاتي يعشن في الولايات المتحدة، والعاملات في رابطة الموطن الأصلي (Home Town) وهما: السيدة كانديدا هيرنانديس من المكسيك، والسيدة ميرلين بينيا من السلفادور، بعرض تجربتهما كمغتربين وكمديرتين لرابطتين من رابطات الموطن الأصلي. وتضمنت الشريحة الأخيرة تقريرا من الدكتورة آن هستينغس من مؤسسة (FONKOZE)، وهي مؤسسة للتمويل الريفي لا تتوخى الربح مقرها في هايتي وتتعامل مع تحويلات المغتربين وتنظم خدمات الإقراض والادخار للمجتمعات المحلية. وشددت الوثائق على أهمية الهجرة وتحويلات المغتربين وخلصت إلى الآتي:

- تبلغ تحويلات المغتربين في جميع أنحاء العالم نحو 100 مليار دولار أمريكي. وفي عام 2002 بلغ مجموع هذه التحويلات إلى إقليم أمريكا اللاتينية والكاريبي قرابة 32 مليار دولار أمريكي. وقد تجاوزت التحويلات إلى بعض البلدان مستوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة والمساعدات الإنمائية الرسمية. ولا تعتبر التحويلات التبادل الوحيد بين المجتمعات المحلية، إذ أن المهارات والسلع والثقافة تدخل أيضا في هذا الإطار.

- يجري تطوير أشكال جديدة ومبتكرة من الاتصالات مع المجتمعات المحلية الأصلية بتأثير الموجة الجديدة من المهاجرين من أمريكا اللاتينية والكاريبي مما يؤدي إلى زيادة تبادل الأموال والسلع، والأفكار، والقيم الثقافية. واستطاع المهاجرون، أكثر من ذي قبل، الحفاظ على صلات قوية بأوطانهم إلى جانب تشكيل المجتمعات التي استقرت في الخارج مكونة مستوطنات حافظت على ثقافتها وتنوعها.

- يلعب المهاجرون دورا كبيرا في إعادة تشكيل الهياكل الاجتماعية التقليدية للمجتمعات الريفية سلبا وإيجابا. فنظرا لأنهم يتعاملون مع مجتمعين مختلفين فإنهم يقومون بدور فريد في التنمية الاجتماعية والاقتصادية. ويشتركون بنشاط في تحسين أوضاع المجتمعات في المستوطنات الجديدة فضلا عن تحسين أحوال المجتمعات المحلية في بلادهم الأصلية.

287- طرحت على اجتماع المائدة المستديرة مجموعتان من الأسئلة والإجابات، وكانت احداهما في منتصف الاجتماع والثانية في نهايته. وأجريت مناقشات حيوية بمشاركة ممثلين من الأرجنتين، وكندا، والجمهورية الدومينيكية، وإكوادور، والسلفادور، وإريتريا، وفرنسا، والمكسيك، وهولندا، ونيكاراغوا، والولايات المتحدة بالإضافة إلى ممثلي الجمهور العام. وخلص الاجتماع إلى النتائج الرئيسية التالية:

- يجب على الوكالات الدولية أن تهتم بإقامة الشراكات مع رابطات المهاجرين بغرض الترويج لتحويلات المغتربين كأداة مهمة للتنمية الريفية – وينبغي لها أن تعتبر المهاجرين شركاء لها في التنمية ولديهم

موارد فريدة يمكنهم استغلالها في المناطق الريفية من الإقليم. ومن شأن هذه الشراكات أن تعزز الاستثمارات فضلا عن إثراء المعارف والابتكارات في المناطق الريفية.

- ينبغي للصندوق أن يستكشف إمكانية زيادة قدرة رابطات الموطن الأصلي والمنظمات النظيرة في المجتمعات المحلية بالإقليم، بجانب دراسة تحديد الآليات الفعالة لاستغلال معارف وحماس المهاجرين في مساعدة مجتمعاتهم.

- ومن بين المجالات التي أثارت الاهتمام، دعم المؤسسات المالية، سواء التي تعمل بين صفوف مجتمعات المهاجرين أو في البلدان المتلقية للمساعدات، والربط بين هذه المؤسسات بغرض تحسين خدمات نقل تحويلات المغتربين، لا سيما للأسر التي تعولها النساء. كما أن هذه التحويلات يمكن أن تفيد المؤسسات المالية المحلية وتساعد على توسيع مصادر تمويلها وقاعدة زبائنها. وأخيرا يجب مساعدة فقراء الريف غير المؤهلين للتعامل مع المصارف ليصبحوا مؤهلين للتعامل معها.

الشرق الأدنى وشمال أفريقيا: *إدارة الموارد المائية الشحيحة في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا*

288- بعد الكلمة الاستهلالية التي ألقاها رئيس الجلسة صاحب المعالي رشيد بن عيسى الوزير المنتدب المكلف بالتنمية الريفية في الجزائر، وعرض بيانين آخرين، جرت مناقشة حيوية ركزت على تحسين إدارة المياه الشحيحة في الإقليم. وكان الإقبال كثيفا على حضور الاجتماع الذي شهد مناقشات ثرية. ومن أبرز النقاط التي أثيرت في الاجتماع ما يلي:

- تتعرض المصادر المعيشية الريفية في الإقليم لأخطار أزمة المياه التي تلوح في الأفق واحتمالات حدوث ندرة شديدة فيها. ويعتبر إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا أكثر مناطق العالم جفافا، ويزداد فيه معدل حالات الجفاف وشدته. وحيث يضم هذا الإقليم 5% من سكان العالم و1% فقط من مصادر المياه العذبة، تغدو إدارة المياه فيه ذات أهمية بالغة.

- ألقي الضوء على أربعة مجالات للتعاون بين الصندوق وشركائه وهي: (i) إجراء الإصلاحات السياساتية المناسبة من أجل تحسين إدارة المياه على المستوى المحلي والسياسات المتعلقة بها؛ (ii) الاستثمار في البحوث والتكنولوجيا الموجهة لتحسين كفاءة استغلال المياه؛ (iii) الترويج للتعاون الإقليمي وتقاسم المعلومات المتعلقة بالإدارة المستدامة للمياه العابرة للحدود؛ (iv) المساعدة في إعداد وتنفيذ الاستراتيجيات الوطنية لإدارة المياه.

- وفيما يتعلق بالسياسات، سلّم الحاضرون بأن بلدانا عديدة في الإقليم أصدرت تشريعات تدعم الإدارة المستدامة للمياه ولكن هذه التشريعات لم تطبق بالقدر الكافي.

- يعتبر تحصيل رسوم استهلاك المياه، لاسترداد تكاليف التشغيل والصيانة التي يتكبدها مقدمو الخدمات، آلية مهمة في الترويج للتوفير في استهلاك المياه. غير أن مستوى رسوم الاستهلاك هذه يجب أن يراعي الآثار الاجتماعية–الاقتصادية على الصعيد المحلي والحاجة إلى تقديم دعم موجه إلى أشد الناس فقرا.

- ينبغي أن تطبق السياسات المتعلقة بالمياه نهج الإدارة القائمة على الطلب، بما في ذلك تطبيق الحوافز الاقتصادية التي تشجع على استخدام التكنولوجيا الموفرة لاستهلاك المياه.

- يشكل دور العلم والتكنولوجيا في خفض تكاليف إزالة ملوحة المياه نقلة جذرية مهمة في الإقليم؛ كما تعد التكنولوجيا البيولوجية مجالا مهما آخر للبحوث الرامية إلى تطوير المحاصيل المقاومة للجفاف. ومن المهم أيضا التأكد من إدماج المعرفة التقليدية في المعرفة العلمية الحديثة لدى تخطيط المنهجيات والممارسات الجديدة لإدارة المياه.

- سلمت مناقشات المائدة المستديرة بأن قضايا الإدارة الرشيدة للمياه هي قضايا معقدة وتستغرق وقتا طويلا، ولكن يجب على الصندوق وشركائه أن يعززوا من تدخلاتهم والتزاماتهم بالتصدي لهذه القضايا. وحتى في الولايات المتحدة، حيث يعتبر إجمالي إمدادات المياه كافيا، فإن إدارة مصادر المياه المشتركة بين الولايات مسألة صعبة.

أفريقيا الغربية والوسطى: *التمويل الريفي في أفريقيا الغربية والوسطى*

289 - ألقى السيد محمد منصوري، مدير البرنامج القطري، شعبة أفريقيا الغربية والوسطى، البيان الافتتاحي بالنيابة عن السيد محمد بيفوغي، مدير الشعبة بسبب تغيبه نتيجة لالتزامات مفاجئة. وشملت الخلاصات الرئيسية النقاط التالية:

- حتى يمكن لفقراء الريف أن يستفيدوا من الفرص الاقتصادية والوفاء بالتزاماتهم الاجتماعية، لا بد من توفير الخدمات المالية المستدامة لهم، بما في ذلك استمرار تقديم الصندوق لمساعداته في توسيع نطاق المؤسسات المالية الريفية وتحسين قدرتها على الاستدامة. وينبغي توجيه نهج الصندوق إلى بناء قدرة هذه المؤسسات على تقديم الخدمات المالية المستدامة.

- وينبغي للحكومات أن تنهض بمسؤولياتها عن تنظيم القطاع الريفي وتقديم الدعم والموارد لأصحاب المصلحة المختلفين. كما يجب التشجيع على تعبئة الموارد، لا سيما من خلال الادخار عن مستوى القاعدة.

- وينبغي للحكومات، ومؤسسات التحويل الصغير، والمؤسسات المالية متعددة الأطراف، ومختلف الشركاء والوكالات المانحة، بما في ذلك الصندوق، أن تعمل على وضع إطار سياساتي وتنظيمي لتطوير الخدمات المالية المستدامة. وينبغي لكل طرف من الأطراف الفاعلة أن يؤدي دوره في حوار السياسات.

- وينبغي بذل جهود كبيرة لتطوير نهج ابتكارية لتمويل التنمية الزراعية، لا سيما في ظل الظروف المحفوفة بالمخاطر. وينبغي أيضا بذل جهد كبير للترويج لمنظمات المزارعين القاعدية حتى يمكنها أن تشترك بصورة فعالة في تقديم الخدمات المالية الريفية.

الفصل الثالث

جيم – بيانات عامة أخرى

بيان المحافظ
الممثل لجمهورية ألبانيا

السيد رئيس المجلس،
السيد رئيس الصندوق،
المحافظون الموقرون،
سيداتي وسادتي،

يسعدني بالنيابة عن الوفد الألباني، أن أرحب بعمل هذه الدورة وأن أشكر رئيس الصندوق السيد لينارت بوغه بهذه المناسبة على التزامه وعلى التعاون المثمر بين الصندوق وألبانيا طيلة عقد من الزمن.

إن حكومة ألبانيا ترى أن الصندوق جهة مانحة مهمة في مجال تنمية الإنتاج الزراعي في المناطق الجبلية الريفية، وتقدر الأنشطة المنفذة والدعم الذي قدمته مشروعات الصندوق إلى المزارعين في هذه المناطق عن طريق إحياء مشروعات الري الصغيرة، وتوريد المدخلات، والمساعدة التقنية، وما إلى ذلك.

ولقد تميزت العلاقات بين الصندوق والسلطات الألبانية دائما بالفهم والسداد في تحقيق كل المسؤوليات القانونية. وقد اقتضت مواجهة التحديات وتنفيذ أنشطة مشتركة، قيام تعاون وثيق وفعال بين بعثات خبراء الصندوق، ووكالة تنمية المناطق الجبلية، والهياكل المحلية ذات الصلة، والأخصائيين الألبان، والمجتمعات المحلية الريفية.

ولما كانت الحكومة الألبانية تعد الزراعة قطاعا له تأثير مباشر على رفع مستوى الدخل والأمن الغذائي، فقد أعدت استراتيجية وطنية للنمو الاقتصادي والحد من الفقر، وخاصة في المناطق الجبلية الريفية الفقيرة.

وترتكز الاستراتيجية على تصور برنامجي طويل الأجل لهذه المناطق، وستقدم دعما خاصا لتنمية القطاع الخاص والأنشطة غير الزراعية. وهي ترمي إلى تعزيز القدرات الإدارية على الصعيدين المحلي والإقليمي واستقلال المجتمعات المحلية وإصلاح البنى التحتية الريفية والزراعية.

وأود في هذا السياق، أن أعرب عن خالص تقديري لما قدمه الصندوق من دعم ومساهمة، بالتعاون مع الأخصائيين الألبان، في إنشاء محفل المناطق الجبلية في 2003. وسوف يكفل هذا المحفل قيام التعاون الفعال بين المستفيدين والهياكل الشعبية المنظمة.

السيد رئيس المجلس،

إن الحكومة الألبانية تشاطر بعثة الصندوق المعنية باستعراض منتصف المدة لبرنامج تنمية المناطق الجبلية رأيها. فالظروف الاجتماعية والاقتصادية الجديدة لتنمية المناطق الجبلية تختلف تمام الاختلاف عنها في الفترة 1998–1999، عندما تم تصميم البرنامج.

وتتطلب تنمية هذه المناطق على نحو مستدام تصورا جديدا للبرنامج يستند إلى تحليلات شاملة لسبل العيش في المناطق الجبلية وتدابير مناسبة تتفق واستراتيجية الحكومة الألبانية.

ومن بين الأهداف الرئيسية لهذه الاستراتيجية ما يلي:

- تعزيز قدرات الكوميونات والمجتمعات المحلية والبلديات على الاضطلاع بالتخطيط التشاركي في مجال مشروعات التنمية المحلية؛
- تقديم الخدمات التقنية لتعزيز المؤسسات المحلية، وخاصة في مجال التخطيط والإدارة وتحديد أموال للتنمية لتكملة الاستثمارات العامة المحلية؛
- زيادة الإنتاج الزراعي في المناطق الريفية وفرص الوصول إلى الأسواق عن طريق المنتجات الزراعية الجيدة.

وعند تنفيذ هذه الاستراتيجية، سنقدر عظيم التقدير دعم الصندوق ومساعدته فيما يلي:

- تعزيز قدرات الرابطات التجارية ورابطات المنتجين؛
- رفع مستوى توفير الخدمات المالية متعددة الجوانب للمزارعين والأموال التكميلية لدعم استثمارات القطاع الخاص في المناطق الجبلية؛
- توسيع نطاق نشاط الصندوق بحيث يشمل مزيدا من المناطق في ألبانيا، وزيادة الاستثمارات في المجتمعات المحلية الريفية الألبانية.

وتقديرا لدور الصندوق، وافقت الحكومة الألبانية على تعهد للتجديد السادس لموارده لفترة السنوات الثلاث القادمة.

والوفد الألباني يوافق على الوثائق التي عرضت ونوقشت في هذه الدورة، وبودي، إذ أعرب عن تقديرنا لإسهام الصندوق في الحد من الفقر في البلدان المشاركة، أن أسألك سيادة الرئيس، أن تسمح لي بأن أؤكد لكم دعمي الكامل في تنفيذ مشروعات الصندوق في ألبانيا.

وشكرا على حسن انتباهكم.

بيان القائم بأعمال المحافظ الممثل
لجمهورية الجزائر الديموقراطية

السيد الرئيس،
السادة المحافظون الموقرون،
سيداتي وسادتي،

اسمحوا لي أن أستهل كلمتي بالإعراب عن خالص الشكر للسيد لينارت بوغه رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية على ما حققه من إنجازات في تدعيم الإدارة والميزانية الخاصة بمؤسستنا. وإني أرحب بسياسة الصندوق الجديدة في مجال الاستثمار التي أدت إلى خفض مستوى الموارد المستثمرة في الأسهم من 45% إلى 10% فقط. وأناشد رئيس الصندوق أن تثابر الإدارة على توخي هذه الحكمة في إدارة مواردنا المالية الآخذة في التناقص حتى نحمي هذه المؤسسة من المخاطر التي لا موجب لها والتي قد تجلبها لنا الاستثمارات غير الصائبة.

كما أود أن أعرب عن تقديري للسيد بوغه على ما حققه من إنجاز في التجديد السادس لموارد الصندوق الذي سيشمل الفترة 2004 – 2006. وقد توجت هذه الجهود في 17 ديسمبر/كانون الأول 2003 بتعبئة 50% من قيمة التعهدات من خلال إيداع وثائق المساهمات ومدفوعاتها.

وأرحب أيضا بالاقتراح الذي طرحته إدارة الصندوق بشأن زيادة مستوى الموارد المخصصة من الصندوق للمنح من 7% إلى 10 في المائة.

وعملاً على مساعدة الصندوق في الوفاء بالمهمة الأساسية المنوطة به، أي الحد من الفقر وانعدام الأمن الغذائي، ضاعفت الجزائر من مساهماتها في الصندوق إلى مليون دولار، وأودعت منذ فترة قريبة وثائق المساهمة الخاصة بها.

وأود كذلك أن أشيد بالمبادرة التي تستهدف النهوض بمستوى الرصد والتقييم وضمان استقلالية هذه الأنشطة. ويحدونا الأمل والثقة في أن المبادئ التوجيهية التي نشرت في عام 2003 سوف تساعد في تحسين استهداف فئات سكانية معينة وإجراء تقييم أكثر دقة لأثر المشروعات ومن ثم زيادة كفاءة وفعالية استخدام الموارد المالية المخصصة للمشروعات.

السيد الرئيس،
السادة المحافظون،
سيداتي وسادتي،

بفضل توجيهاتكم وقيادتكم استطاع الصندوق أن يقدم دعماً قيماً للشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا، لا سيما لعناصرها المتعلقة بالتنمية الريفية والزراعية. وتأتي مشاركة الصندوق في فريق دعم هذه الشراكة، الذي يعمل

على تنفيذ البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا التابع لها، تعبيراً قوياً عن التزام الصندوق بهذه المبادرة التي تبشر بنتائج طيبة فيما يتعلق بتحقيق آمال فقراء الريف.

وأثناء المناقشات التي دارت حول الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا خلال الدورة الخامسة والعشرين لمجلس محافظي الصندوق (19 فبراير/شباط 2002) أثيرت نقطة مؤداها أن الجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف لا تولي اهتماما كافيا للزراعة والتنمية في المناطق الريفية التي يعيش فيها ما يربو على 70% من الفقراء الأفارقة.

واستجابة لهذا الوضع الذي يدعو إلى القلق المتزايد وتأثيره على التوازنات الداخلية في المجتمعات الإفريقية اجتمع رؤساء دول الاتحاد الإفريقي في مدينة مابوتو (موزامبيق) في يوليو/تمور 2003 وعقدوا التزاما بأن تخصص كل دولة أفريقية 10% من ميزانيتها للتنمية الزراعية والريفية في الأجلين المتوسط والبعيد (حتى عام 2015).

من المقرر أن يجتمع رؤساء دول الاتحاد الإفريقي في نهاية هذا الشهر وذلك في مدينة سرت في الجماهيرية العربية الليبية لمناقشة القضايا ذات الصلة بالتنمية الريفية والزراعية وموارد المياه. ويتيح هذا الاجتماع الفرصة لتعزيز النتائج التي توصل إليها اجتماع مابوتو وتوفير بيئة مواتية للتنمية المتجانسة والمستدامة في القارة الإفريقية مع التصدي في الوقت نفسه إلى قضايا الفقر والاستبعاد الاجتماعي.

وهذا الاجتماع رفيع المستوى شاهد، إن كان الأمر يحتاج إلى شاهد، على الأهمية التي توليها البلدان الإفريقية لهذه القضايا. ومن المتوقع أن يسفر الاجتماع عن اتخاذ قرارات محددة تضع الأساس الذي تقوم عليه البرامج والمشروعات التي تعالج مشكلات الفقر والاستبعاد الاجتماعي وتمهد الطريق أمام الاقتصادات الإفريقية لكي تصبح شريكا كاملا للاقتصاد العالمي.

وهذا في اعتقادي يمثل المعالم التي ينبغي أن يهتدي بها الصندوق في تخصيص موارده.

السيد الرئيس،
السادة المحافظون،
سيداتي وسادتي،

أود أيضا أن أشيد بالخطوات التي اتخذت لضمان سعي الصندوق دائما إلى الاستجابة لاهتمامات واحتياجات الدول الأعضاء. ذلك أن إطار قطاع التنمية الريفية الذي اعتمده المجلس التنفيذي والمبادرة التي تهدف إلى إدراج قضية التجارة والتنمية الريفية في جدول أعمالنا إنما تشهد على عزمنا على ألاّ نتخلى عن فقراء الريف ونتركهم في وقت أصبح دور الأسواق والتجارة يزداد أهمية.

ويعتبر اجتماع المائدة المستديرة الذي عقد عن التجارة والتنمية الريفية مثالا بارزا على ذلك. وسيؤدي تبادل الأفكار وتنفيذ التوصيات إلى تطوير علامات قياس راسخة تفيدنا جميعا في تركيز عملنا على استعادة الحيوية للاقتصادات الريفية والزراعية ووضع الأسس التي يقوم عليها تحسين التكامل بين اقتصاداتنا الوطنية والاقتصاد العالمي.

في ظل هذه الخلفية من انتشار الفقر وتهميش القطاع الريفي أطلقت بلادي خطة التنمية الزراعية الوطنية في عام 2000 التي أعادت الحيوية للاقتصاد الريفي وجددت الاهتمام به. وتعتبر النتائج الأولية للفترة من 2000 – 2003 مشجعة للغاية:

- حقق الإنتاج الزراعي نمواً بلغ ما يربو على 8% سنوياً في المتوسط.
- تم توفير أكثر من 000 600 فرصة عمل (منها 000 254 فرصة عمل دائم).
- ازدادت المساحة الزراعية بنحو 000 120 هكتار في السنة.
- استفادت 000 220 مزرعة من عمليات الإعمار والدعم.
- أنشئت 000 25 مزرعة جديدة (بفضل استصلاح الأراضي والتنمية).
- ظهر اتجاه جديد في القطاع الريفي لتنويع الإنتاج.

وقد أدت هذه النتائج الأولية إلى صياغة استراتيجية مدتها عشر سنوات للتنمية الزراعية والريفية المستدامة للفترة من 2004 – 2013 مع تعزيز ما يتحقق من إنجازات وتجاوز النهج الإنمائية التي تقتصر على الأراضي الزراعية والاتجاه في نهاية المطاف إلى ضمان تمتع جميع سكان الريف بمزايا التقدم.

بفضل المفاوضات الكثيفة وبناء التوافق في الآراء وضعنا استراتيجية للتنمية الريفية المستدامة تتضمن اتخاذ إجراءات مشتركة مع البنك الدولي ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية (مثل المشاركة المجتمعية والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية). وتحدد هذه الاستراتيجية ما قد تواجهه من مخاطر وتحديات وتستهدف ما يلي:

- تدعيم التماسك الاجتماعي وعلاج مشكلة الفقر ووقف الهجرة من المناطق الريفية؛
- تحسين الأمن الغذائي للأسر الريفية في القطر كله بصفة عامة مع تشجيع التنمية الاجتماعية والفردية والنهوض بأحوال سكان الريف؛
- الترويج للتنمية والأنشطة المحلية وتنمية القدرة التنافسية للقطاع الريفي على الصعيدين الوطني والدولي؛
- حماية البيئة؛
- التشجيع على ظهور أشكال جديدة لتسيير وإدارة التنمية المحلية.

وتأسيسا على مفهوم التنمية الريفية المستدامة وضعت استراتيجيتنا طويلة الأجل ما يلي في اعتبارها:

- شمول جميع الأسر الريفية، لا سيما الأسر المقيمة في مناطق معزولة وهامشية؛
- تحقيق التساوق بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية؛
- تحقيق التوازن بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية؛
- الحفاظ على الطاقة المتجددة للموارد الطبيعية والبشرية؛
- الاهتمام بالموارد المحلية وإمكاناتها (المواد المفيدة والزراعة والأصول الإنتاجية والدراية الفنية).

وبناء على ذلك فإن حجر الزاوية في استراتيجيتنا هي المشاركة المجتمعية الفعالة والمسؤولة في صياغة مقترحات التنمية المحلية القائمة على استخدام الأدوات المناسبة. ويقوم نهج التنمية الريفية المستدامة على أساس تدرج القرارات من القاعدة إلى القمة بما يتفق ومبدأ اللامركزية وبما يناسب تنوع المناطق والمجتمعات المحلية المستهدفة (المزارعون، وأصحاب المشروعات الصغيرة، والطبيعة الجغرافية لمناطق السهوب، والبيئة الزراعية).

وتقوم هذه الاستراتيجية أيضا على أساس تحقيق التناغم الاجتماعي والاقتصادي واحترام رؤية التنمية الريفية المستدامة، على جميع مستويات الأنشطة، التي تقيم صلات حيوية فعالة بين المكان والسكان، مع مراعاة العائد الاقتصادي لهذه الأنشطة وتقبلها اجتماعيا وقربها من المستهدفين وتحقيق التضامن المؤسسي والحفاظ على التوازن الإيكولوجي والخصائص المحلية.

انطلاقا من هذه التوجهات الأساسية وضعنا توقعاتنا لعشر سنوات قادمة (2004 – 2013) فيما يتعلق بالتنمية الزراعية والريفية مع التركيز على تحديث المزارع، وسلسلة إنتاج القطاع الزراعي وزيادة قيمة الناتج الزراعي باستهداف نحو 500 000 مزرعة، من بين مليون مزرعة، رؤي أنها تتمتع بالمقومات الاقتصادية المطلوبة.

وسوف تدعم الاستثمارات في المزارع من خلال تطوير استغلال موارد المياه واستخدام تقنيات الري التي تقتصد في استهلاك المياه وتكثيف إنتاج المحاصيل الأساسية وإصلاح وتوسيع مساحات مزارع البساتين المثمرة وأشجار النخيل والكروم وزيادة طاقة الإنتاج الحيواني وزيادة القيمة المضافة للناتج الزراعي.

كما نوجه أنشطتنا أيضا نحو هيكلة وتحديث سلسلة الانتاج الزراعي باختلاف حلقاتها ودعم وتشجيع الإدارة الرشيدة للموارد الطبيعية (التربة والمياه) ومواءمة نظم إنتاج المحاصيل مع مختلف أنواع التربة والظروف المناخية والترويج لإنتاج السلالات المحلية وحماية وتنمية الموارد الوراثية الحيوانية والنباتية وزيادة القيمة المضافة للمنتجات الزراعية لتحسين التكامل بين الصناعات الزراعية والغذائية.

وتهدف الجهود التي تبذل لزيادة القيمة المضافة للمنتجات والخدمات الزراعية إلى تدعيم بيئة العمل المحلية بإنشاء وحدات لتصنيع الناتج الزراعي وتخزينه.

ويجري أيضا التشجيع على زيادة الإنتاج المحلي من خلال تحسين عمليات تسويق المنتجات الحالية مع البحث عن أسواق جديدة للمنتجات المتميزة بما في ذلك استعادة بعض المنتجات التي توقف إنتاجها وطرح منتجات جديدة في الأسواق بغرض زيادة الاستفادة من قنوات التسويق القائمة (التي أصبح بعضها راسخ القواعد وينطوي على إمكانات عظيمة لم تستغل بعد) وإنشاء شبكات جديدة للتسويق ودعم عملياتها بما يعود بالفائدة على المنتجين الفقراء بشكل خاص.

ونتيجة للمتطلبات الجديدة لتسويق المنتجات الزراعية فإن فقراء المنتجين يحتاجون إلى سلسلة قصيرة تربط بين المزارع والأسواق (مثل بيع الإنتاج محلياً من خلال عدد قليل من الوسطاء) بينما يحتاج المنتجون في القطاعات الفرعية المنظمة إلى سلاسل أطول (تتضمن الأسواق الإقليمية أو الوطنية، بل وأسواق التصدير، وهو ما يعني مشاركة عدد أكبر من الأطراف فيها).

وبصرف النظر عن الأسلوب المستخدم في بيع الإنتاج (البيع التقليدي بالتجزئة وتجارة الجملة والبيع المباشر والأسواق المحلية والإقليمية ... إلخ) فإنها تحتاج جميعا إلى توافر كفاءات فنية وتجارية معينة وتخصص فترة تدريب للمنتجين الذين سيشتركون في هذه الأنشطة الجديدة. وهؤلاء هم الذين يتطلعون إلى الحصول على توجيهاتنا وهم الذين نعمل هنا من أجلهم، وهم الذين يمكن للدول الأعضاء في الصندوق أن تسهم مساهمات فعالة في تنظيمهم ودعمهم وتشجيعهم مع التركيز بشكل خاص على أكثر المنتجين ضعفا.

السيد الرئيس،
السادة المحافظون،
سيداتي وسادتي،

يمكنني القول تحديدا أن توقعاتنا للسنوات العشر القادمة تشمل إنعاش القطاع الريفي والتنمية المحلية جنبا إلى جنب مع صون الموارد الطبيعية.

ونعطي الأولوية من اهتماماتنا إلى إنعاش المناطق الريفية التي تعرضت للتهميش أو الإهمال بسبب انعدام حالة الأمن فيها. وسوف نحقق ذلك بتوفير التساوق الاقتصادي والاجتماعي من خلال تصعيد الأنشطة الزراعية الحرجية الرعوية وممارسة الأنشطة الاقتصادية الجديدة وتحسين البنية الأساسية الاجتماعية والعامة.

ونحن نعطي أولوية أيضا إلى مكافحة التصحر ودعم الرعاة نظرا لوجود مساحات شاسعة من سهول الرعي (32 مليون هكتار) ولكنها تعرضت للتدهور، كما نهتم بحماية الاقتصاد الرعوي القائم على تربية الأغنام. وكجزء من سياستنا في مجال الربط بين الأسر المحلية سوف ننفذ مشروعات لحماية وإصلاح ما يربو على أربعة ملايين هكتار من الموارد الطبيعية، لا سيما من خلال المخططات المؤجلة لتنمية المراعي وزراعتها بالنباتات العلفية.

ومن المجالات الأخرى التي تحظى بالاهتمام حماية الأحراج وإدارة مستجمعات المياه. وفي هذا الصدد سوف تبذل جهود خاصة لتشجيع وتعزيز نماذج إدارة الأحراج القائمة على المشاركة.

وعملا على تنفيذ استراتيجية التنمية الريفية المستدامة طورت سلسلة من الأدوات لتخطيط الأنشطة في المناطق الريفية مصحوبة ببناء توافق الآراء وتنفيذ آليات اتخاذ القرارات وأساليب تمويل الأنشطة في القطاع الريفي، ووضع نظم الرصد والعلامات القياسية، وتقديم الدعم في مجال اتخاذ القرار.

ومن الأمثلة على أدوات التخطيط ستنفّذ التنمية الريفية والزراعية بدعم اقتصادي ومالي وتقني يقدم من خلال نماذج المشروعات التالية التي ستنطلق قراراتها من القاعدة إلى القمة بدلا من أسلوب التخطيط المركزي الذي كان متبعا من قبل:

- مشروعات التنمية في المزارع متعددة السنوات: أي المشروعات التي يبادر بها المزارعون دعما للمبادرات الاستثمارية لتطوير المزارع؛

- المشروعات الاستثمارية في القطاعات الفرعية والخدمات الزراعية: أي المشروعات التي ينفذها المستثمرون وطلبة الجامعة لتطوير الأنشطة الحرفية الرئيسية والفرعية للوحدات الزراعية (وحدات الخدمات وتحقيق القيمة المضافة، وتسويق المنتجات)؛
- مشروعات التنمية الريفية المحلية: أي المشروعات الصغيرة الموجهة إلى المجتمعات المحلية الريفية المعزولة من خلال دعم الاستثمارات الجماعية والترويج للأنشطة الفردية التي يتولاها أعضاء الأسر الريفية؛
- المشروعات المحلية لمكافحة التصحر: أي المشروعات التي تفيد المجتمعات الرعوية التي تعيش في الأراضي المعرضة للتصحر من خلال الإجراءات الجماعية لمكافحة التصحر؛
- مشروعات تنمية الأراضي الزراعية بموجب ترتيبات حقوق الامتياز: أي المشروعات التي تنفذ في الأراضي الحكومية غير المستغلة بالاعتماد أساساً على الشباب المدربين وعلى الأسر الريفية بغرض توطين سكان الريف واستقرارهم بتحسين الدخل والحصول على موارد الأراضي بموجب ترتيبات حقوق الامتياز؛
- مشروعات إدارة مستجمعات المياه المحلية: أي المشروعات متعددة السنوات لإدارة مستجمعات المياه كوسيلة لمكافحة انجراف التربة وترسب الطمى أمام السدود.

وبالإضافة إلى ما تقدم استفادت عمليات تخطيط الأنشطة في المناطق الريفية وتقييم الموارد العامة وتعبئة الموارد الخاصة، من تصنيف المجتمعات الريفية وفقا لسلسلة من المؤشرات الديمغرافية والاجتماعية الاقتصادية وما تتمتع بها من إمكانات، ومن إعداد جدول التنمية الريفية المستدامة الذي يحدد الأوزان بناء على 95 مؤشرا أساسيا تشمل مستوى التنمية الريفية والتنمية البشرية ومشاركة النساء. وهاتان الأداتان تساعدان في قياس مستوى تنمية المجتمعات الريفية وتستخدمان في تخصيص الموارد العامة وتوجيه أنشطة التنمية.

وتشمل أدوات التنفيذ أيضا آليات دعم التنمية الريفية وتحقيق التكامل بين الإجراءات القطاعية القائمة مثل:

(أ) إنشاء صندوق تنمية الأراضي (بموجب القانون المالي لعام 2003) على أساس حقوق الامتياز والتنمية الريفية من أجل تلبية الاحتياجات العاجلة للمناطق الريفية المحرومة. وسوف يستخدم في ذلك نهج منهجي يقوم على أساس صياغة وتصميم مشروعات التنمية الريفية المحلية ويهدف إلى تشجيع السكان المستفيدين والسلطات المحلية على القيام بدور إيجابي رائد في التنمية الزراعية والترويج لمختلف المهن والأنشطة الاقتصادية الريفية والترويج للأنشطة الاجتماعية التعليمية و/أو إنشاء شبكات الآمان الاجتماعي.

(ب) اتخاذ الترتيبات التنفيذية لصندوق مكافحة التصحر وتنمية الأراضي الرعوية في مناطق السهوب. في إطار نظام للإدارة التشاركية للموارد الطبيعية تمت إراحة 2.5 مليون هكتار وزراعة 000 34 هكتار بسلالات النباتات الرعوية في عام 2003. وتحتاج استراتيجية السنوات العشر إلى تقديم الدعم المؤسسي للجوانب التقنية والقانونية والمالية للبرامج المختلفة التي سيبدأ تنفيذها تدريجيا بمساندة من الوكالات الدولية. وتشمل الآثار المتوقعة لاستراتيجية التنمية الريفية والزراعية ما يلي:

- تعزيز الإمدادات الزراعية وتحقيق الأمن الغذائي وتوفير ما يعادل مليون وظيفة جديدة (000 400 على الأقل منها وظائف دائمة)؛
- دمج 000 800 أسرة مهمشة وضعيفة من المناطق الريفية المنعزلة المنتشرة على 8850 وحدة إدارية محلية في الإطار الوطني للتنمية الاجتماعية والاقتصادية؛
- تحسين القدرة التنافسية لنحو 000 350 مزرعة وتطوير شبكة محكمة من المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مجال تصنيع المنتجات الزراعية وزيادة قيمتها وتقديم خدمات الدعم الزراعي؛
- تنمية 000 650 هكتار من الأراضي وإنشاء 000 25 مزرعة جديدة؛
- صون الموارد الطبيعية في منطقة تربو مساحتها على أربعة ملايين هكتار تقوم على أساس الإراحة الإجبارية (الرعي المؤجل) في المراعي المتدهورة وزراعة النباتات العلفية في المراعي ومكافحة انجراف التربة؛
- صون موارد المياه وإقامة شبكات الري بالتنقيط في 000 250 هكتار والتوفير في استهلاك المياه بما يعادل 200 مليون متر مكعب سنوياً وإدارة مستجمعات المياه في 000 150 هكتار بما يساعد على إطالة عمر السدود القائمة وحماية السدود الجاري بناؤها على 27 مستجمع للمياه.

وتتيح الأنماط المختلفة من المشروعات التي ستنفذ في إطار الاستراتيجية فتح المناطق الريفية على الخارج وكما تتيح الفرص للتعاون والشراكات على المستوين الثنائي والمتعدد الأطراف. ولم يعد من الممكن مواجهة التحديات التي تفرضها العولمة والعلاقات الواسعة من خلال الأشكال التقليدية للتعاون، لذا يجب التوصل إلى إجابات جديدة، وتتيح الشراكات التقنية والاقتصادية والتجارية فرصاً فريدة في هذا الصدد. ويتعين على الجهات المانحة والمقرضة أن تبدي اهتماما أكبر بما نبذله من جهود حتى يصبحوا شركاء حقيقيين في هذه العملية المستدامة والواعدة.

ولا ريب في أن الخطوط العامة لاستراتيجية التنمية الريفية والزراعية التي شرحتها لتوي تفتح المجال أمام تيارات التغيير التي يجب أن تشهدها التنمية الزراعية والريفية حتى يمكننا بلوغ الأهداف الموضوعة (أي تحقيق الأمن الغذائي والتنمية الريفية وإقامة توازن أفضل بين التجارة الزراعية وصون الموارد الطبيعية واستغلال الطاقات القائمة) في إطار اقتصاد يمر بمرحلة انتقالية ويحتاج إلى الدعم المناسب له.

أرجو أن أكون قد استطعت أن أعبر عن حجم ومدى أهمية الجهود التي نبذلها من اجل تحسين الأحوال المعيشية للأسر الريفية الفقيرة، جنبا إلى جنب مع تحقيق التنمية الزراعية واستعادة الحيوية للمناطق الريفية نظرا لأن ذلك يعد شرطا أساسيا لضمان تماسك المجتمع الجزائري بشكل عام وتجنب العواقب الوخيمة لزحف الصحراء على الأراضي في المناطق الريفية.

بيان القائم بأعمال المحافظ الممثل لجورجيا

السيد الرئيس،
حضرات الزملاء الموقَّرين،

يشرفني أن أنتهز هذه المناسبة باسم حكومة جورجيا الجديدة لأعرب عن امتناني للصندوق الدولي للتنمية الزراعية وأؤكد أهمية تطوير التعاون بنجاح.

لقد ساعد الصندوق جورجيا حتى الآن بقرضين اثنين يبلغ مجموع مقداريهما 14 مليون دولار أمريكي. لكن الأهم من ذلك هو أن الصندوق ساعد جورجيا على مواجهة مشاكل الانتقال من اقتصاد مخطط مركزياً إلى اقتصاد مدفوع بقوى السوق، وذلك بتطوير نوع المؤسسات والسياسات الضرورية للاقتصاد. وقد ساعَدَنا في إنشاء نظام لتسجيل الأراضي والمساحة بغية ضمان الحيازة للمزارعين الذين هم من القطاع الخاص، المستفيدين من تحويل الأراضي التي كانت في السابق تدار على شكل مزارع دولة وجمعيات تعاونية إلى القطاع الخاص، وبذلك تيسَّر تطوير سوق للأراضي. وقام الصندوق بدور رائد معنا في إنشاء حركة قوية لجمعيات التسليف، حسَّنت إمكانيات حصول المزارعين على السُّلَف – التي تشكل عنصراً أساسياً في إعادة رسملة الزراعة. وشجع على تشكيل مجموعات مزارعين وجمعيات تسويق تمكِّن صغار المزارعين من الاستفادة من اقتصاد الحجم الكبير وزيادة قدرتهم على المساومة في السوق. وساعد المجتمعات الجبلية على إنشاء آليات تمكنهم من المشاركة مشاركة تامة في اتخاذ القرارات التي تؤثر في حياتهم ورفاههم، بينما تمكنهم من الحصول على تكنولوجيات ومدخلات الإنتاج، والاستفادة من البنية التحتية المحسنة.

باختصارٍ، ساعد الصندوق جورجيا على إيجاد بيئة تمكينية مواتية للحدِّ من الفقر وللتنمية الاقتصادية، وهما مسألتان ضروريتان لتحقيق استقرار الوضع الاجتماعي في جورجيا وتحسين الرعاية الاجتماعية لسكانها. ونأمل أن يستمر المجتمع الدولي في تقديم الموارد والمساندة اللازمة للصندوق لينهض بأعباء مهمته الجليلة.

أخيراً سيدي الرئيس، وحضرات الزملاء الموقرين، تفضلوا بقبول فائق التحية والاحترام.

أشكركم على حسن انتباهكم.

بيان المحافظ الممثل لمملكة ليسوتو

السيد رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية،
السيد المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة،
السيد المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي،
أصحاب السعادة رؤساء البعثات،
السادة المحافظون الموقرون،
السادة أعضاء الوفود الكرام،

باسم شعب "مملكة الجبل" وباسمي أنا شخصيا يشرفني عظيم الشرف أن أتحدث أمام الدورة السابعة والعشرين لمجلس محافظي الصندوق الدولي للتنمية الزراعية. وهذه الدورة بالنسبة لنا، نحن الذين ننتمي إلى الجنوب الأفريقي، تأتي في فترة حرجة تشهد انعداما مروعا في الأمن الغذائي. ولكن البسمة ما برحت ترتسم على شفاهنا بفضل ما يبثه فينا الصندوق من أمل في إمكانية تحسين الأوضاع.

السيد الرئيس،

اسمحوا لي، أن أعرب في البداية عن شكري للسيد رئيس الصندوق وفريق خبرائه وموظفيه المساندين على ما اتخذوه من ترتيبات رائعة في إدارة المجلس بسلاسة. وإننا لندرك ونقدر رؤية الرئيس لدور الصندوق في المستقبل كما عبرت عنه المناقشة التفاعلية التي دارت حول موضوع "التجارة والتنمية الريفية" إن من شأن هذا المحفل أن يسهم في إيجاد حلول تمكن السلع الزراعية في البلدان الفقيرة من دخول السوق العالمية.

كما يعرب وفد بلادي عن تقديره لمناقشات المائدة المستديرة الإقليمية التشاورية. وإن الأمل يحدونا في أن يوفر كلا المحفلين مساهمات قيمة لتحسين الإطار الاستراتيجي للصندوق ومن ثم العودة في نهاية المطاف بالخير على فقراء الريف الذين نمثلهم هنا.

السيد الرئيس،

أثناء تحليل الهياكل والمشاكل الذي أجري مؤخرا عند إعداد وثيقة استراتيجية ليسوتو للحد من الفقر، اعتبرت المجتمعات المحلية أن أهم قطاع يسهم في سبل عيشها هو الزراعة والتنمية الريفية. بل وعندما نضع في الحسبان الزحف السكاني إلى المناطق الحضرية والزيادة في أعداد فقراء الحضر، فإن 70% من السكان ما زالوا يقطنون المناطق الريفية. ويصنف زهاء 83% من سكان المناطق الريفية بأنهم فقراء. ويعتمد جل سكان الريف على الزراعة نوعا ما. وتشير دراسة استعراضية عن الأنشطة غير الزراعية إلى أن الزراعة هي الطريق المباشر لتحسين سبل العيش في المدى القريب.

وفي هذا الصدد، تمثل الزراعة، وستظل، الركيزة الأساسية للتنمية الاجتماعية–الاقتصادية في ليسوتو. ويتوقع الجوعى والفقراء ومن يقاسون شظف العيش الذين يعانون من نقص وسوء التغذية أن توفر لهم تفاعلاتنا على هذه المستويات الدولية حلولا دائمة لأوضاعهم البائسة. والقضاء على الفقر من جذوره في البلدان النامية يبدأ بتحسين الإنتاجية الزراعية.

واسمحوا لي، أن أعرض على هيئتكم الموقرة موجزا للحالة الزراعية الراهنة في ليسوتو. فبلادي تواجه نقصا خطيرا في الأغذية جراء الأنماط غير المعتادة في كمية الأمطار التي يشهدها الجنوب الأفريقي. وفي هذا الصدد، أعلن رئيس الدولة أن البلد يمر بأزمة غذائية خطيرة. وهذه حالة طوارئ.

وأثناء الموسمين الزراعيين المتتاليين الأخيرين عانت البلاد من تقلبات مناخية متطرفة. فقد ارتفعت أولا معدلات هطول الأمطار بشكل غير عادي وتسببت الفيضانات في إعاقة تنفيذ العمليات الزراعية. واجتاحت البلاد بعد ذلك موجات جفاف من فصل الشتاء وحتى فصل الصيف مما عرقل زراعة المحاصيل الشتوية والصيفية على السواء. وأسفرت هذه الظروف عن تقييد الأنشطة الزراعية على مدى موسمين متتاليين. إنها كارثة وحالة طوارئ غذائية.

كما تفاقم انعدام الأمن الغذائي جراء الآثار الناجمة عن فيروس نقص المناعة البشرية /الإيدز الذي تبلغ نسبة الإصابة به بين سكاننا 30% فضلا عن انخفاض القوة الشرائية لمعظم السكان. ويؤثر فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز على توافر اليد العاملة والاستثمارات القطاعية واستبقاء الدراية بالممارسات الزراعية واستعمال البساتين المنزلية وكفاءة خدمات الإرشاد الزراعي. وينبغي صياغة البرامج الزراعية بحيث تناسب الأسر المتضررة من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والمصابين بالمرض إذا كان لنا أن نحرز تقدما ملحوظا في مكافحة هذا الداء.

السيد الرئيس،

اسمحوا لي أيضا أن أشير إلى الإنجازات الإيجابية التي حققها الصندوق مؤخرا في مملكة الجبل. فبرنامج التنمية الزراعية المستدامة في المناطق الجبلية مشروع يموله الصندوق. والغرض من هذا البرنامج هو التعزيز المستدام للقدرة الإنتاجية لفقراء الريف عن طريق تحديد وزيادة فرص التنمية التي يمكن للأسر الريفية أن تحيلها إلى أنشطة عملية مدرة للدخل.

ويتمثل الهدف الإنمائي للبرنامج في تحسين الأمن الغذائي والتغذية وزيادة دخل الأسر الزراعية والارتقاء بخدمات الدعم الزراعي لتلبية الاحتياجات القائمة وتعزيز وتشجيع المشاركة الهادفة للمستفيدين في تخطيط البرامج وتنفيذها.

وعقب الشروع في برنامج التنمية الزراعية المستدامة في المناطق الجبلية، وفي إطار العنصر الفرعي الحيواني الصغير ونتيجة تحسن مهارات جز الصوف، تم الحد من عمليات الجز المزدوجة وارتفعت جودة الصوف والموهير، مما أفضى إلى زيادة الدخل. ويجري العمل على إعادة إعمار الخزانات الغاطسة، وهو ما يتيح فرصة طيبة للقضاء على جرب الأغنام في المناطق الجبلية، وهو مرض ينطوي على أهمية اقتصادية لصناعة الصوف في ليسوتو.

وتنطوي الأنشطة الصغيرة المرنة لاختبار البذور وإكثارها على إمكانية عظيمة لإنتاج البذور محليا باعتبارها نشاطا يدر الدخل للمنتجين في الحيازات الصغيرة. وتدل أنظمة الري المتناهية الصغر التي أنشئت في مختلف مواقع المقاطعات الجبلية على الفرص المتاحة لنظم التحويل البسيط وتكنولوجيات الري بالرش المدفوع بالجاذبية ونظم التنقيط.

ولقد دعم الصندوق، من خلال برنامج التنمية الزراعية المستدامة في المناطق الجبلية، وزارة الزراعة والأمن الغذائي بالمواد والمعدات والآلات والبنية الأساسية اللازمة، مثل منازل الموظفين، كيما يحسن من تقديم الخدمات. ولا يمكن أن نوفي الصندوق حقه من التقدير على دوره في هذا المجال. وتشكل الدروس المستفادة من البرنامج أساسا وطيدا لبرنامج وطني في المستقبل.

السيد الرئيس،

لقد عانت ليسوتو من انعدام خطير في الأمن الغذائي على مدى الموسمين الزراعيين المتتاليين الأخيرين. ورغم ذلك فإن حكومتي تتعهد بمبلغ 000 50 دولار أمريكي. وإن من دواعي سرورنا أن نبلغكم أن هذا المبلغ قد تم تحويله اليوم الموافق 19 فبراير/شباط 2004 من بنك ليسوتو المركزي إلى بنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك.

ويعرب وفد بلادي عن ثنائه على ما قام به موظفو الصندوق من إنجازات مهمة في تطبيق برنامج PeopleSoft لتعزيز العملية الإدارية وللتقليل، بطبيعة الحال، من العمل اليدوي. وعلى الرغم من حدوث بعض التأخير في مجال الموارد البشرية، فإننا نأمل أن توفر التدابير التصحيحية التي اتخذناها أساسا للتقدم. وبعد التراجع لتكييف البرنامج بات حريا بالمنظمة أن تواصل تقدمها نحو الأهداف التي حددتها من قبل لتحقيق النتائج المطلوبة.

وإن حكومتي ملتزمة تماما بمعالجة الأسباب الكامنة وراء انعدام الأمن الغذائي على الأجل الطويل. وتمثل استراتيجية القطاع الزراعي التي انتهت ليسوتو من وضعها مؤخرا سياسة واضحة لتحسين أداء هذا القطاع. وقد شرعت الوزارة في سياسة تحويلية لتوفير الإطار العام الذي ينبغي أن تنفذ فيه برامج وعمليات التحويل الوزاري.

ويتجلى عزم حكومتي على إحياء الزراعة في قيامها بتحديد الأمن الغذائي كأولوية رئيسية في استراتيجيتها للحد من الفقر. وتلبية لهذا الطلب، وضعت الحكومة الاستراتيجيات التالية والتي تعتبر بمثابة خريطة الطريق للأمن الغذائي:

- وضع خطة رئيسية للري من أجل تمكين إقامة البنية الأساسية لشبكات الري في كل أنحاء البلد. وتحضيرا لذلك، يجري مسح 59 من مواقع الري عند التلال السفحية التي من الممكن أن تقام فيها نظم بسيطة للري المدفوع بالجاذبية؛
- تعزيز الزراعة الحافظة والتحكم في المياه باستعمال نهج مستجمعات المياه؛
- وضع مشاريع زراعية "مقبولة مصرفيا"، أي مناسبة للاستثمارات الممكنة في المستقبل من أجل تعزيز الإنتاج؛

- استغلال الزراعة تجاريا كوسيلة لتنويع إنتاج المحاصيل عن طريق التحول إلى المحاصيل العالية القيمة وإتاحة الفرص أمام المزارعين للدخول إلى الأسواق العالمية؛
- إنتاج وإكثار أصناف البذور التي يمكن تكييفها مع ظروف ليسوتو. وسوف يقلل ذلك من الاعتماد على المصادر الخارجية وسيكفل سرعة توزيع البذور على المنتجين؛
- إقامة مناطق لإدارة المراعي من أجل تحسين الحمولة الرعوية للمراعي. وتعترف هذه الاستراتيجية بالإمكانية الهائلة التي تنطوي عليها الثروة الحيوانية في ليسوتو باعتبارها مصدرا لسبل عيش الفقراء ومن حيث مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي للبلد على السواء؛
- تعزيز إنشاء المزارع المجمعة للزراعة الكثيفة المروية والبعلية على السواء. ويأتي ذلك في أعقاب جهود موحدة بذلتها الوزارة في استهداف المناطق أو المواقع التي يمكن التنبؤ بإمكانية وملاءمة زراعة محاصيل محددة فيها.

السيد الرئيس،

كيما تتمكن حكومة بلادي من ترجمة هذه الاستراتيجيات إلى عمل من أجل التصدي لانعدام الأمن الغذائي، فإنها تحتاج إلى زيادة المساعدات المقدمة إليها من شركاء التنمية. ولذلك فإننا نناشد مجلس محافظي الصندوق أن ينظر بشكل إيجابي في تخصيص موارد إضافية لليسوتو لتنفيذ برامج إنمائية جديدة.

وأخيرا، يود وفد بلادي أن يعرب عن ثنائه على الشراكة المثمرة التي تربط بين منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي والمؤسسات الإقليمية والدولية الأخرى. إن هذه الشراكة لدليل على التضامن في مكافحة الجوع والفقر.

وأشكركم على حسن إصغائكم.

بيان المحافظ
الممثل للمملكة المغربية

السيد رئيس مجلس المحافظين،
السيد رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية،
السادة المحافظون والمندوبون،
حضرات السيدات والسادة،

يطيب لي في بداية كلمتي هذه أن أعبر باسم الوفد المغربي عن تقديري وامتناني للجهود التي يبذلها السيد لينارت بوغه رئيس الصندوق ومساعدوه لبلوغ الأهداف النبيلة المنوطة بهذه المؤسسة لتنمية العالم القروي وتحسين الإنتاجية الزراعية، والقضاء على مظاهر الفقر والجوع في إطار التضامن الدولي.

لقد عرف الصندوق خلال الفترة الأخيرة تطورات إيجابية تهم تغيير أسلوب العمل داخل المؤسسة وذلك بالاعتماد على مشروع طموح يسعى إلى تطوير تكنولوجيا المعلومات من أجل ترشيد تدبير العمليات الإدارية وتعزيز المشروعات الإنمائية والرفع من مردودية الصندوق.

كما ننوه بمستوى الدعم التقني والتعاون الوثيق مع الآلية العالمية الممنوح للدول والمناطق التي تعاني من آفة التصحر في إطار تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمحاربة التصحر. ففي ميدان محاربة التصحر وتدهور الأراضي فإن الآلية العالمية التي يحتضنها الصندوق أولت إلى جانب مؤسسات متعاونة دولية اهتماما كبيرا لدعم برنامج العمل الوطني لمحاربة التصحر.

وإذ نعتز بالدور الرائد والتنسيقي الذي يلعبه الصندوق في إطار هذه الآليات والبرامج فإننا نتطلع إلى المزيد من الدعم والتعاون لتقوية الأنشطة الإنمائية والمشاريع المتصلة ببرنامج العمل الوطني.

حضرات السيدات والسادة،

ترتكز عدد من مشروعات الصندوق على إدارة المراعي وعلى استخدام أنماط مستدامة في استغلال الأراضي والمياه ومكافحة تدهور البيئة، وفي هذا الإطار، أعطيت الانطلاقة للمرحلة الثانية لمشروع التنمية الرعوية بالمنطقة الشرقية بالمغرب. وسوف تعتمد هذه المرحلة من المشروع، التي يشترك الصندوق والحكومة المغربية في تمويلها، على تلبية احتياجات صغار مربي الماشية.

وتجدر الإشارة إلى أن الصندوق اعتمد في بلورة وتنفيذ هذه المشروعات على نفس المقاربات التي ارتكزت عليها استراتيجية التنمية الفلاحية والقروية في المغرب وهي مقاربات ابتكارية في التشارك.

إن المبادرة التي اقترحها السيد لينارت بوغه لمناقشة موضوع التجارة والتنمية الريفية تكتسي أهمية بالغة وتتطلب منا تكاثف الجهود للتفكير في تنظيم الأسواق الداخلية لمساعدة الفلاحين على ترويج منتجاتهم الزراعية وتكوين تعاونيات متخصصة في تسويق المنتجات الزراعية، تسعى إلى ضمان تحسين دخل الفلاحين وتقليص الوسطاء التجاريين.

حضرات السيدات والسادة،

اسمحوا لي بالتذكر أنه بخصوص التنمية الريفية، فقد وضع المغرب استراتيجية بعيدة المدى في أفق 2020، استراتيجية مندمجة للتنمية القروية والفلاحية تتوخى إدخال بعض الإصلاحات والتوجهات على القطاع الفلاحي ترتكز على إعداد المجال الفلاحي من خلال تقوية المنجزات الهيدرو فلاحية وتنظيم سلاسل الإنتاج، والرفع من مستوى جودة المنتوج، ودعم الرصيد التكنولوجي عن طريق تكوين وتطوير الموارد البشرية، والبحث الزراعي، وتشجيع الهيئات المهنية ومتابعة الإصلاحات الاقتصادية والقانونية والمؤسسات. وسعيا لبلورة هذا التوجه، يتطلع المغرب إلى تكثيف التعاون مع كافة شركائه وعلى رأسهم الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

وفي الأخير أتمنى صادقا أن تكلل أعمالنا هذه بالنجاح والتوفيق.

وشكرا لكم

بيان القائم بأعمال المحافظ
الممثل لمملكة تايلند

السيد رئيس المجلس،
السيد رئيس الصندوق،
المحافظون الموقرون،
سيداتي وسادتي،

يشرفني الحضور هنا نيابة عن محافظ تايلند السيد بانفوت هونغ تونغ الأمين الدائم لوزارة الزراعة والتعاونيات في تايلند، وتمثيل حكومة مملكة تايلند في الدورة السابعة والعشرين لمجلس المحافظين في الصندوق.

والغرض من كلمتي الموجزة هو أن أطلعكم على سياسة رئيس الوزراء، الدكتور تاكسين شيناواترا، في مجال مكافحة الفقر.

إن "الحرب على الفقر" هي إحدى الأولويات بالنسبة لحكومة تايلند. وهدفنا هو استئصال الفقر من بلدنا في غضون ستة أعوام.

ويتركز الفقر في تايلند في المناطق الريفية حيث مازال وضع المعدمين مشكلة زراعية حرجة.

إن الحرمان من ملكية الأرض يؤدي إلى انعدام الأمن في مجال الحيازة، ونقص فرص الوصول إلى رؤوس المال، وارتفاع معدل انتشار الفقر.

وبغية تمكين فقراء الريف في تايلند من التغلب على فقرهم، شرعت الحكومة التايلندية مؤخرا في برنامج تحويل الأصول بهدف تسهيل وصول المزارعين إلى رأس المال.

وفي إطار هذا البرنامج يستطيع ملايين المزارعين الفقراء الوصول على نحو قانوني إلى الأراضي التي تملكها الحكومة واستخدامها لتوليد ما يكفي من رأس المال لدعم أنشطتهم الزراعية.

كما تعتزم الحكومة السماح بتقديم القروض المصرفية في مقابل خمسة أنواع جديدة من الأصول.

وتتضمن الأصول التي يستطيع المزارعون استخدامها في المستقبل كضمان للحصول على قروض حكومية ما يلي: الحقوق المحدودة في الأراضي، والحقوق الإيجارية، وحقوق الملكية الفكرية بناء على الحكمة المحلية، والحقوق في الآلات، والحقوق الإيجارية في الأراضي العمومية.

وستؤدي المصارف الحكومية الدور الرئيسي في المشروعات، وإن كان من المتوقع أن تحذو المصارف التجارية حذوها.

ويرمي هذا البرنامج إلى تعزيز استخدام الأراضي والقدرة على توليد الثروة. ومن المتوقع أن يدخل البرنامج حيز التشغيل في النصف الأول من سنة 2004. وقد أقيم بالفعل المكتب المركزي للتنسيق بوصفه مكتب رسملة الأصول في نطاق مكتب رئيس الوزراء في تايلند.

وفي إطار هذا البرنامج ستظل الزراعة مصدرا رئيسيا لتوليد العوائد. ولذلك أهمية كبيرة بالنسبة لتايلند لأن الزراعة مازالت على مر الزمن هي الركيزة الأساسية للحياة والعمل والدخل بالنسبة لأغلبية الشعب التايلندي.

وشكرا لكم.

بيان القائم بأعمال المحافظ
الممثل للولايات المتحدة الأمريكية

سيادة الرئيس،
سيادة رئيس مجلس المحافظين،
حضرات السادة المحافظين والضيوف الكرام،

يسرني أن أمثل الولايات المتحدة الأمريكية في مجلس المحافظين هذا. وإن من حقِّنا، ونحن نبدأ فترة التجديد السادس لموارد الصندوق، أن نكون متفائلين بمستقبل الصندوق. فقد عملنا معاً بجِدٍّ في السنوات الأخيرة لرسم سياسات ووضع برامج من شأنها أن تمكِّن الصندوق من تقديم الموارد لفقراء الريف بصورة أكثر فعالية ومحاسبية، كما انعكس ذلك في إصلاحات سياسات الصندوق في فترة التجديد السادس لموارده. إن الولايات المتحدة تبقى مؤيداً قوياً للصندوق ونقبل بالاشتراك معكم جميعاً مواجهة التحدي المتمثل في مواصلة جهودنا الرامية إلى تحسين قدرة هذه المؤسسة على الحد من الفقر وزيادة النمو لدى أفقر سكان الريف.

أود أن أعرب عن تقديرنا لإدارة الصندوق وموظفيه على جهودهم الاستثنائية طيلة السنة الماضية للبدء في تنفيذ اتفاق التجديد السادس لموارد الصندوق. لقد تحملوا عبئاً ثقيلاً واستجابوا بشكل جدير بالثناء لبرنامج التغيير الطموح الذي وضعه أعضاء الصندوق. ومع أن العمل لم يكتمل بعدُ، حدث تقدُّمٌ ملحوظ في كثير من القضايا الرئيسية.

فقد تم التوصل إلى إطار لتخصيص الموارد على أساس الأداء لكي توجَّهَ المساعدة إلى أنجع استعمالاتها. واعتُمِدَت سياسة لزيادة المنح إلى 10% من مجموع المساعدات، مما يساعد على زيادة فعالية المعونة وتجنُّب إثقال كواهل الدول بمزيد من الديون. لقد اتفقنا على إطار لقياس النتائج لكي نكون أكثر معرفةً بنتائج مشاريع الصندوق وآثارها. وأنشأنا وظيفة تقييم مستقلة لكي تأتي التقارير مباشرة إلى المجلس التنفيذي، فتعزز المصداقية والموضوعية. يجري الآن تنفيذ أول عملية تقييم خارجي حقاً لإعطاء الأعضاء صورة شاملة لأداء الصندوق ونتائجه قبل إجراء المفاوضات على التجديد السابع لموارد الصندوق. ومن المؤكد أننا في حاجة إلى إبقاء تركيزنا على العمل الجاد الذي ما زال أمامنا – بما في ذلك استراتيجية العمل بصورة متعمقة مع القطاع الخاص وزيادة التحسينات المدخلة على وثائق الفرص الاستراتيجية القطرية – لتحقيق هذه الوظائف والوظائف الهامة الأخرى. لا يمكننا أن نشعر بالرضا عن أنفسنا، ولكن سجل هذه الإنجازات في سنة واحدة لا يمكن إنكاره.

تعكس هذه المبادرات، مجتمعةً، بضعة مبادئ صلبة جداً يجب أن يسترشد بها الصندوق كمؤسسة في المستقبل، وهي: تشجيع النمو بقيادة القطاع الخاص في بيئة ترتكز على الأسواق، وتخصيص الموارد بصورة فعالة، والتركيز على فعالية المشاريع وقياس النتائج، ومحاسبة شركائه ونفسه محاسبةً شفافة. وإن الصندوق، كمؤسسة صغيرة نسبياً تكرس نفسها حصراً لفقراء الريف، أوجد لنفسه مكاناً كمؤسسة ترتكز على المشاريع، وتنشر مواردها الشحيحة على مشاريع منفردة أغلبُها في مجتمعات ريفية نائية، وتركز على الابتكار. أثبت هذا النَّهج أنه مناسب – بل إنه بمثابة

سبب وجود هذه المؤسسة – وبتطبيق هذه المبادئ الصلبة على هذا النهج الذي يركز على المشاريع، ينبغي أن يكون الصندوق قادراً على تقديم نتائج ملموسة بطريقة موثوق بها.

إننا نتطلَّعُ قُدُماً إلى السنة – والسنوات – القادمة، ونحن نبذل أقصى جهودنا للمحافظة على سجل الصندوق كرائدٍ في مجال التنمية الريفية.

بيان القائم بأعمال المحافظ الممثل
لجمهورية زامبيا

السيد رئيس المجلس،
السيد رئيس الصندوق،
المحافظون والمندوبون الموقرون،
سيداتي وسادتي،

يسعدني أيما سعادة أن أُمنح فرصة للحديث في هذه المناسبة السنوية الهامة، أي الدورة السابعة والعشرين لمجلس محافظي الصندوق. إن زامبيا، بوصفها أحد الدول الأعضاء في الصندوق وأحد المستفيدين بدعمه، تنضم إلى البلدان الأخرى في الاعتراف بأهمية هذا الاجتماع. وتدل مشاركتنا على التزام بلدنا تجاه عمل الصندوق ومطامحه.

إن فترتنا هذه فترة تحديات متصاعدة مثل الحد من الفقر وتزايد الآمال في مستقبل مشرق للإنسانية جمعاء. والمجتمع الدولي يمر في الوقت الحاضر بمرحلة حرجة بالنظر إلى ما شهده العالم مؤخرا من تطورات متصلة بالعولمة والتحرير الاقتصادي.

ولا تقتصر الفرص والتحديات الناتجة عن تلك التطورات على الجوانب السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، بل تكتسب أهمية متزايدة في عدة قطاعات، وخاصة في قطاع الزراعة الذي يضطلع بمهمة تحقيق التوازن بين تحرير التجارة في السلع الزراعية من ناحية، وبين حماية صغار المزارعين في مجال تحقيق الأمن الغذائي، من ناحية أخرى.

يضاف إلى ذلك أن من المتوقع أن يزداد عدد سكان العالم، وهو ما يلقي بعبء كبير على عاتق المجتمع الدولي فيما يتعلق بمضاعفة الإنتاج الزراعي، والتخفيف في وطأة الفقر، وتحقيق الأمن الغذائي، وحماية البيئة.

إن ثلاثة أرباع السكان الذين يعيشون في حالة من الفقر المدقع يقيمون في مناطق ريفية. ويترتب على ذلك أن من الضروري الآن أن تكون التنمية الريفية مسألة ذات أولوية عليا على جدول أعمال المجتمع الدولي.

وبالنظر إلى ما تقدم، اكتسبت أنشطة الصندوق أهمية متزايدة في مساعدة البلدان النامية على تحقيق آمالها في مجال القضاء على الجوع، والتخفيف من الفقر في المناطق الريفية، ومواجهة الآثار الضارة الناجمة عن تحرير السياسات الاقتصادية.

لقد أدت العلاقة بين الصندوق وزامبيا دورا هاما في إنجاز قدر من التنمية في مجال الزراعة في البلد. وقد تحقق ذلك عن طريق المبادرة التي اتخذها الصندوق في تمويل مشروعات خدمت أهداف خطة التنمية الزراعية في زامبيا، وكانت تتفق وخطة التوجه الاجتماعية الاقتصادية الحكومية في مجال توسيع نطاق الزراعة وتحسين الأمن الغذائي.

وتقوم استراتيجية الصندوق في زامبيا أساسا على معالجة مشكلات انعدام الأمن الغذائي. واتجه دعم الصندوق إلى تحسين الأمن الغذائي وتعزيز الخدمات لصالح الأسر المفتقرة إلى الموارد وتحسين قدراتها على الوصول إلى الأسواق. ونتيجة لهذا الدعم، يتحسن الأمن الغذائي للأسر الضعيفة، ويسهم إلى حد بعيد في الحد من الفقر.

إن الشراكة القائمة بين الصندوق والحكومة في تنفيذ المشروعات في زامبيا لم تؤد إلى فوائد اقتصادية متبادلة فحسب، بل أسهمت أيضا في استحداث نُهج جديدة في القطاع الزراعي ترمي إلى تمكين المجتمعات المحلية.

ويجري تحقيق ذلك تمشيا مع برنامج استراتيجية الحد من الفقر. ويرمي هذا البرنامج بصفة رئيسية إلى تحديد البرامج التي من شأنها أن تساهم في الحد من الفقر بين الفقراء، وخاصة في المناطق الريفية النائية من البلد. وتقدر حكومة زامبيا هذه الشراكة مع الصندوق.

كما يشعر البلد بالامتنان لقرار الصندوق بالمشاركة في المبادرة المشتركة بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي فيما يتعلق بمبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وهي المبادرة التي تأهلت زامبيا لها. وقد ساعدت الموارد المتاحة عن طريق مبادرة الديون إلى حد بعيد على دعم الجهود الرامية إلى الحد من الفقر.

وإني لآمل أن يشارك الصندوق في المبادرات التي تعمل زامبيا على تنفيذها في مجال الحد من الفقر، كما سبق بيانه في الوثيقة التي أرسلت إلينا بشأن مجالات التعاون في المستقبل. ويود الصندوق أن يكون شريكا أهم في جهود حكومتنا في مجال التنمية الريفية لاستئصال الفقر الريفي. وهو في الوقت الحاضر يبحث إمكانية دعم مبادرة طويلة الأجل لتعزيز فرص فقراء الريف في الوصول إلى الخدمات المالية، وهو ينظر، في الأجل المتوسط، في مجالات أخرى للدعم الممكن مثل إدارة الموارد الطبيعية بما في ذلك خدمات إدارة المياه والثروة الحيوانية، وخاصة الخدمات البيطرية.

وأود أن أهيب بالصندوق أن يدعم هذه المهمة النبيلة لتمكين زامبيا من المساهمة على نحو إيجابي في تحقيق حلم التخفيف من وطأة الفقر بحلول سنة 2015. ونحن نود، كجزء من استراتيجيتنا التنفيذية، أن ندمج الدروس والتجارب المستفادة من البرامج التي يمولها الصندوق وغيره من الشركاء المتعاونين.

ولذلك أود أن أعترف شاكرا بالجهود التي يبذلها الصندوق في الترويج لإتباع النُهج التشاركية في مجال الزراعة بغية تعزيز التنمية. ونحن في زامبيا نرى أنه لن تتحقق تنمية حقيقية ومستدامة ما لم تشارك الأسر المفتقرة إلى الموارد مشاركة كاملة في وضع البرامج وتنفيذها.

ونحن نود كبلد، أن نعرب عن تأييدنا ومساندتنا لجهود الصندوق في تنفيذ مبادرات جديدة في التنمية الزراعية، ولاسيما المبادرة الجديدة فيما يتعلق بتعزيز المساواة بين الجنسين. ومن ثم كانت المبادرة الرامية إلى إدراج موضوع الجنسين في برامج الصندوق مبادرة جيدة جدا لأنها ستساعد الرجال والنساء على فهم أدوارهم والأنشطة التي ينبغي أن يضطلعوا بها في مجال التنمية الزراعية والحد من الفقر.

وفي الختام، أود مرة أخرى أن أعرب عن امتنان حكومتي للصندوق لتوفيره الأموال للتنمية في زامبيا. ولقد برهن الصندوق بوضوح على التزامه بتنمية الزراعة وبالحد بالتالي، من الفقر. ونحن كبلد نتطلع إلى مجالات جديدة للتعاون في إطار برنامج استراتيجية الحد من الفقر.

وشكرا لكم.

بيان ممثل الهيئة العربية
للاستثمار الزراعي والتنمية

سيادة الرئيس،

اسمحوا لي أولاً أن أعرب عن شكري وامتناني لدعوتكم الهيئة العربية للاستثمار الزراعي والتنمية إلى المشاركة في الدورة السابعة والعشرين لمجلس محافظي الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

وأود أيضاً أن أنتهز هذه الفرصة لأشيد بالدور الذي أداه الصندوق في قيامه بالدور الرائد ومساعدته في الجهود الرامية إلى محاربة الفقر ومساعدة فقراء الريف.

الهيئة العربية للاستثمار الزراعي والتنمية، كما تعلمون، أنشئت قبل أكثر من خمس وعشرين سنة كمنظمة حكومية–دولية عربية.

مهمتها هي الإسهام في الجهود الرامية إلى تحسين الإنتاج الغذائي بأداء دور مزدوج، يشمل الاستثمار في قطاع الزراعة وتنمية هذا القطاع.

نحن نعتقد بأن من المؤكد أن يعزز ارتباطُ الهيئة العربية بالصندوق الجهودَ الرامية إلى تحقيق هذه الأهداف.

وأود أيضاً أن انتهز هذه المناسبة لأعرب عن ارتياحنا للارتباط المثمر بين هيئتنا والصندوق وعن توقُّعاتنا بزيادة تطوير هذه الشراكة.

الموضوع الذي اختير لهذه الدورة موضوع هام جداً بسبب الترابط الوثيق بين التجارة والتنمية الريفية. والواقع أن الوثيقة التي قُدِّمَت في هذا الموضوع وثيقة شاملة، تحتوي على أفكار بناءة ذات صلة وثيقة جداً بالموضوع، وهي لذلك جديرة بتقديرنا وامتناننا.

تؤكد الوثيقة استنتاجات هامة جداً من بينها تعزيز قدرة فقراء الريف على المنافسة، لكي يستفيدوا من التكامل مع النظام التجاري. ويسرنا، في هذا الصدد، أن نقدم النقاط التالية:

أوَّلاً، نقترح بأن يستطلع الصندوق، كجزءٍ من جهوده لتعبئة الموارد من أجل التنمية الريفية، إمكانية إنشاء آلية للتعاون مع مصارف التنمية الإقليمية.

نقترح أيضاً توسيع شراكة الصندوق في المستقبل مع القطاع الخاص لتشمل منظمات الرعاية الاجتماعية التي تعمل في المناطق الريفية.

ثالثاً، نجحت الهيئة العربية للاستثمار الزراعي والتنمية مؤخراً في تقديم تكنولوجيا زراعية جديدة في المنطقة الإقليمية وفي تكييف هذه التكنولوجيا مع حاجة صغار المزارعين في المناطق البعلية. وأثبتت هذه التقنية نجاحها في تحقيق مستوىً عالٍ من الإنتاجية لصغار المزارعين، ومن ثَمَّ زيادة قدرتهم على المنافسة.

إننا نلتمس دعم الصندوق الدولي للتنمية الزراعية لنا في نشر هذه التقنية إلى مزارعين آخرين في المنطقة وخارجها.

شكراً سيادة الرئيس.

فخامة الرئيس بليز كومبوري،
رئيس بوركينا فاسو

السيد لينارت بوغة
رئيس الصندوق

السيد جان جاك غريس
نائب المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي

السيد جاك ضيوف
المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة

الفصل الرابع

البيانات والخطب الخاصة

بيان ترحيبي ألقاه
السيد لينارت بوغه، رئيس الصندوق
بمناسبة زيارة
فخامة الرئيس بليز كومباوري
رئيس بوركينا فاسو

السيد الرئيس،

يسعدني ويشرفني أن أرحب بفخامتكم في الدورة السابعة والعشرين لمجلس محافظي الصندوق الدولي للتنمية الزراعية. اسمحوا لي نيابة عن الدول الأعضاء في الصندوق أن أعبر لكم عن خالص تقديري لتكرمكم بقبول افتتاح الدورة اليوم.

خلال مدة رئاستكم الطويلة والمميزة، كنتم على الدوام في الطليعة كقائد يركز على التنمية لمواجهة الفقر المدقع والحرمان. لقد استهدفت الاستراتيجيات القطرية التي تم إدخالها أثناء قيادتكم وبصورة فعالة المشاكل الجوهرية، وركزت على الوصول إلى الفقراء والمستضعفين.

خلال السنوات العشرين الماضية من الخبرة المشتركة والعمل معاً كشركاء للتنمية، تسنت للصندوق فرصة العمل يداً بيد مع شعب بوركينا فاسو في جهود متضافرة لتعزيز التنمية الريفية المستدامة. إننا في الصندوق فخورين بهذا التعاون ونعتزم الاستمرار في العمل معكم، يا فخامة الرئيس، ومع شعب بوركينا فاسو.

كصوت قوي من أفريقيا، فقد دافعت، يا فخامة الرئيس، عن إمكانيات القارة ووضعت ثقتك في مواردها البشرية والطبيعية، وكلتاها لم تستغل الاستغلال الكامل. إن أفريقيا اليوم لا تبعث على التجهم واليأس ولكن أيضاً على الأمل والاحتمالات المفتوحة. أمل نشارككم فيه نحن في الصندوق، أمل يرى نهاية للفقر الريفي، وانعدام الأمن الغذائي، ومستقبلاً أكثر إشراقاً للأجيال القادمة.

فخامة الرئيس،

لقد أثبتت قيادتكم الأهمية التي تولونها للتنمية الريفية، والتصميم والشجاعة التي تواجهون بها المشاكل المحدقة بفقراء الريف.

اسمحوا لي مرة أخرى أن أعبر عن امتناني لحضوركم معنا اليوم. لقد أثارت كلماتكم تطلعات وآمال العديد من زملائكم في البلدان النامية والمتقدمة في العالم بأسره. لذا فإننا نتطلع بشوق للكلمة التي ستلقوها علينا.

الخطاب الافتتاحي لفخامة الرئيس بليز كومباوري
رئيس جمهورية بوركينا فاسو

السيد رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية،
السادة رؤساء المؤسسات الأخرى،
السادة محافظو الصندوق،
الضيوف الموقرون،
سيداتي وسادتي،

يسعدني بالغ السعادة أن أتحدث أمام هذه الدورة السابعة والعشرين لمجلس محافظي الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

واسمحوا لي أن أستهل كلمتي بالإعراب عن الشكر العميق للسيد ليونارت بوغه رئيس الصندوق لما أسبغه من شرف على بلادي وعلى القارة الأفريقية بدعوته لي للمشاركة في هذا الاجتماع الهام للصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

كما أود أن أثني على موظفي الصندوق وإدارته العليا لما يبدونه من التزام راسخ بتعزيز التضامن بين الشعوب وتدعيم التعاون الدولي لمصلحة فقراء الريف.

سيداتي سادتي،
أيها المشاركون الموقرون

إن شبح الفقر الذي يخيم على العالم النامي يشكل تذكرة دائمة بالحاجة إلى مضاعفة الجهود بغية ضمان نجاح الكفاح ضد الفقر الريفي.

وفي هذه السنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين فإن البلدان الفقيرة، ولاسيما في أفريقيا، تواجه مستقبلاً مغلفاً بالغموض.

ورغم ما تتمتع به أفريقيا من إمكانيات هائلة وأصول وافرة فيما يتعلق بالمواد الأولية الاستراتيجية مثل النفط، واليورانيوم، والحديد، والنحاس، والكاكاو، والبن، والقطن، إلى جانب ثروتها الفريدة من النباتات والحيوانات والعدد الضخم من سكانها الشباب، فإنها ما تزال أشد قارات العالم فقراً، رغم أربعة عقود من المشروعات والبرامج الإنمائية العديدة.

ويكفي أن نعرض بضعة مؤشرات فحسب لإيضاح أن القارة الأفريقية تظل متخلفة عن ركب الأقاليم الأخرى في العالم.

ففي عام 1960 بلغت حصة أفريقيا نسبة 10% من التجارة العالمية. أما اليوم فإن هذه الحصة تبلغ 2% فقط. وفي الفترة 1990–1992 كانت البلدان الأفريقية جنوب الصحراء الكبرى تضم نسبة 20% تقريباً من ناقصي التغذية في العالم و19% ممن يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم. على أن هاتين النسبتين سترتفعان إلى 34% و46% على التوالي بحلول عام 2015.

وترجع رداءة أداء القطاع الزراعي الأفريقي إلى حد كبير إلى سمات الجور وعدم المساواة السائدة في العلاقات الدولية، ولاسيما في ميدان التجارة العالمية في السلع الزراعية، حيث ينعدم دور أفريقيا أو يكاد فيما يتعلق باتخاذ القرارات.

ومن الصحيح القول أن القواعد والآليات التي أرستها منظمة التجارة العالمية لضمان تعزيز الإنصاف والمساواة في العلاقات التجارية العالمية قد حظيت بترحيب الجميع، غير أن من الصحيح أيضاً أن بلدان أفريقيا والبلدان الأخرى الأقل تقدماً نسبياً عانت من معاملة جائرة عند تنفيذ البلدان الأعضاء في المنظمة المذكورة لتلك القواعد.

وبغية الامتثال لمتطلبات القواعد والمعايير الدولية فقد شرعت البلدان الأفريقية، التي ما تزال نظمها الاقتصادية هشة للغاية، في تدابير إصلاحية ترمي إلى تعزيز قدرتها التنافسية وتوسيع مشاركتها في الأسواق العالمية.

وأتاحت هذه الإصلاحات، التي اتُخذت في ظل برامج الإصلاح الهيكلي، لهذه البلدان أن ترسي نظمها الاقتصادية على أسس متينة وأن تخلق بيئة داخلية مواتية لتطوير القطاعات الإنتاجية الفرعية التي تتمتع بإمكانيات النمو المستدام.

ومع الأسف فإن الأثر الإيجابي لهذه الإصلاحات على اقتصادياتنا قد تبدد عملياً حتى الآن لأن عدداً من البلدان الأعضاء في منظمة التجارة العالمية يواصل تقديم الإعانات لقطاعاته الزراعية عبر طائفة متنوعة من الوسائل، وفي تناقض مباشر مع الأهداف الأساسية لتلك المنظمة.

وعلى سبيل المثال فإن البلدان الغنية قامت خلال عام 2001 وحده، وكجزء من سياساتها الهادفة إلى دعم القطاعات الزراعية، بمنح مزارعيها إعانات بقيمة 311 مليار دولار أمريكي أي ما يزيد بمقدار ستة أضعاف عن المبلغ المخصص للمعونة الإنمائية والبالغ 55 مليار دولار أمريكي.

وتزيد قيمة الإعانات التي تقدمها بعض البلدان الأعضاء في منظمة التجارة العالمية عن نسبة 60% من الناتج المحلي الإجمالي لبوركينا فاسو.

ومن الواضح أن مثل هذه الممارسات تمنح القطاعات الزراعية في البلدان الغنية مزايا ساحقة وجائرة على البلدان النامية مثل بوركينا فاسو.

وقد أدت هذه الإعانات إلى إثارة هزات اقتصادية واجتماعية سلبية في الكثير من البلدان الأفريقية، على أن أقسى هذه الهزات وقع في البلدان التي يمثل فيها إنتاج القطن عنصراً استراتيجياً في السياسات الإنمائية الوطنية وبرامج الحد من الفقر.

ويعتمد أكثر من 10 ملايين شخص من أبناء أفريقيا الغربية والوسطى في معاشهم على القطن بصورة مباشرة، كما أن هناك عدة ملايين آخرين ممن يتأثرون بصورة غير مباشرة بفعل تشوهات الأسعار التي تخلقها إعانات إنتاج وتصدير هذه السلعة ا في السوق العالمية.

إن الإعانات المقدمة إلى المنتجين في النصف الشمالي من الكرة الأرضية تؤدي إلى تضخم مصطنع في الإمدادات في الأسواق الدولية وتسفر عن خفض أسعار التصدير.

ومثالاً على ذلك فإن بوركينا فاسو فقدت عام 2001 نسبة 1% من الناتج المحلي الإجمالي و12% من عوائد التصدير بسبب إعانات القطن.

وفي ظل هذه الظروف فإن من واجبنا نحن، كزعماء لبلداننا وشعوبنا، أن نعيد النظر في استراتيجياتنا ومنهجياتنا بغية النهوض بأداء نظمنا الاقتصادية وتحقيق الأهداف الإنمائية التي وضعناها بأنفسنا للألفية الثالثة.

إن أجواء الشك والالتباس المخيمة علينا ونحن ننطلق في هذا القرن الجديد يجب أن تُبدد بحيث يمكن لنا المضي قدماً بثقة وعزيمة. وتحقيقاً لذلك فإن على الزعماء في مختلف أنحاء العالم أن يطرحوا التواني جانباً وأن يظهروا الشجاعة والتصميم باستنكارهم للتوزيع المشوَّه لمنافع النمو بين البلدان الغنية والفقيرة، وأن يدينوا بشدة سوء استخدام ثروة بني الإنسان لتغذية صناعة الحرب والدمار.

وحينما أنشأت بلداننا الصندوق الدولي للتنمية الزراعية قبل 25 سنة مضت، كان الجوع والفقر الريفي يمثلان أضخم تحد يواجه بني الإنسان. واليوم، وبعد هذه السنوات الخمس والعشرين، فإن ذلك ما يزال هو التحدي الماثل بالذات.

وفي حين أن المتطلبات الغذائية اليومية لأكثر من 800 مليون نسمة (بما في ذلك 200 مليون طفل) لا تلقى التلبية كل يوم، فإن عدداً من بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ما يزال يقدم الإعانات لمزارعيه ليحجموا عن إنتاج الأغذية أو لخنق النشاط الزراعي الذي يقوم به الفلاحون في النصف الجنوبي من الكرة الأرضية.

وفي بوركينا فاسو يوفر القطاع الريفي قرابة 40% من الناتج المحلي الإجمالي وأكثر من 70% من عائدات التصدير في البلاد، كما تعمل فيه نسبة 85% تقريباً من السكان النشطين اقتصاديا.

وإدراكاً لذلك فقد أطلقت الحكومة على مدى العقد الماضي سلسلة من الإصلاحات الهيكلية والقطاعية لإرساء أساس جديد للنمو الاقتصادي المستدام، والنهوض بالمستوى المعيشي لكل أبناء البلاد، ودعم قيام قطاع زراعي قوي وقادر على المنافسة.

ولقد كان التقدم الذي أُحرز حتى الآن ملحوظاً بفضل جهود الحكومة، ومساندة الشركاء، وشجاعة سكان الأرياف وكدحهم.

ورغم هذه النجاحات فإن الأسس الاقتصادية للبلاد ما تزال هشة. ويفتقد الاقتصاد إلى القدرة التنافسية كما أنه يعتمد اعتماداً شديداً على الموارد الخارجية.

وسعياً وراء تذليل هذه العقبات الخطيرة فقد اعتمدت حكومتي مؤخراً استراتيجية للتنمية الريفية لتشكل حجر الأساس للاقتصاد الوطني.

وتنظر بوركينا فاسو إلى التنمية الريفية، التي تشمل ضمان الأمن الغذائي كأحد عناصرها الرئيسية، على أنها جزء لا يتجزأ من الأمن الإنساني.

وفي ضوء هذا المبدأ الشامل وبناء على تجربتنا الماضية وقدراتنا الكامنة فلقد وضعنا الإنتاج الزراعي في قلب سياستنا الإنمائية الريفية. وتتمحور الاتجاهات الأساسية لهذه السياسة حول الأهداف التالية:

- ضمان الأمن الغذائي عبر خلق بيئة مواتية تتيح وصول جميع السكان إلى إمدادات كافية ومتوازنة من الأغذية؛
- الحد بشكل واسع من الفقر من خلال استغلال الإمكانيات الإنتاجية، وتعزيز الدخول الأسرية، وخلق فرص عمل جديدة في الأوساط الريفية؛
- ضمان حصول كل مواطني بوركينا فاسو على إمدادات مياه الشرب بصورة فعالة؛
- مناظرة الزيادات الإنتاجية مع طلبات الأسواق؛
- ترويج التنمية الريفية عبر الإدارة الرشيدة للموارد الطبيعية؛ و
- النهوض بالوضع الاقتصادي للنساء والشباب في الأرياف.

ويتطلب إطلاق هذه الاستراتيجية ونجاحها عزماً سياسياً وطيداً، ولكن ذلك يحتاج أيضاً إلى مساندة المجتمع الدولي. وإني أناشدكم أن تقدموا الدعم لنا في تحقيق أهداف هذا البرنامج الطموح.

إن هذا المنتدى يتيح لي الفرصة لكي أتقدم بالشكر مرة أخرى إلى شركائنا الإنمائيين، لما يقدمونه من دعم لا يتزعزع لجهود التنمية في بلادي. وأخص بالذكر الصندوق الدولي للتنمية الزراعية الذي بلغت قيمة استثماراته في ميدان التنمية الريفية في بوركينا فاسو على مدى سنوات التعاون العشرين أكثر من 100 مليون دولار أمريكي.

إن جهود الصندوق في بوركينا فاسو قد عادت حقاً بالنفع على الكثير من مجالات النشاط.

وأود أن أنوه بالدور الحاسم الذي اضطلع به الصندوق خلال العقود الماضية في تدعيم التنمية الاقتصادية لفقراء الريف عبر مساعدتهم على تقوية قدراتهم الإنتاجية، وصياغة الأطر الاستراتيجية للحد من الفقر، وتنفيذ البرامج الهامة لتكثيف الإنتاج وتنويعه. كما وأشير إلى أن الكثير من البلدان الفقيرة تناشد الصندوق الآن في أن يقوم بدوره في المراحل اللاحقة من الإنتاج أيضا.

فثمة فرص فريدة كثيرة لتحقيق مكاسب تجارية وإنتاجية في المراحل اللاحقة من إنتاج السلع الزراعية، مثل التجهيز، والتخزين، والتسويق، وهو ما يمكن أن يُسهم في تعزيز دخول سكان الريف ويُدخلهم إلى الأسواق.

ويقتضي الأمر خلق الظروف اللازمة لإرساء شراكة تتيح للمشغِّلين الوطنيين الاستفادة من الابتكارات والمعارف التقنية التي يحتاجون إليها بغية تحديث أنشطتهم وإدراجها ضمن دارات التسويق الحديثة.

وعلى هذا فإني أدعو الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وكجزء من جهوده الساعية إلى تعزيز عمله في البلدان الأفريقية، إلى أن يخصص جزءاً من حافظته لتمويل الأنشطة الاقتصادية الرامية إلى تجهيز المنتجات المحلية وتدعيم قيمتها، وهو أمر يمكن، كما أعتقد، أن ينهض بالقدرة التنافسية للبلدان الفقيرة في السوق العالمية.

إننا نعيش في عالم تهيمن الكتل الكبرى بكل تأكيد على مقدرات مستقبله، ولذا فإن على بلداننا أن تنظر إلى ما وراء المصالح الوطنية، وأن تعمل على تعزيز تكامل اقتصادياتها.

وفي القارة الأفريقية، ولاسيما في معظم البلدان الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، فإن الأزمة الاقتصادية أسفرت عن تشوهات خطيرة تشكل تهديداً دائماً للمستقبل.

إن المصاعب العديدة التي تواجه هذه البلدان، التي ما تزال في مخاض التحولات السياسية والاقتصادية، تدل بوضوح على أن الشروط اللازمة للأمن والاستقرار تكمن أولاً وقبل كل شيء في التنمية المتوازنة التي يمكن أن تكفل، ضمن جملة أمور، الأمن الغذائي للسكان، وتوفر في الوقت ذاته الأدوات اللازمة لهم للإفلات من ربقة الفقر والتخلف.

إن الفقر وانعدام الأمن الغذائي ما يزالان بلائين متكررين يحلاَّن بأفريقيا وبمناطق أخرى من العالم أيضاً، ولا بد من استئصالهما على وجه السرعة كي نكفل احترام حقوق الإنسان، وإحلال السلام، وإرساء الديمقراطية.

إن الشرط الذي لا غنى عنه لمواجهة تحدي هذا القرن هو التوافق الذي تم التوصل إليه بالفعل في قمة الألفية وتجسد في إعلان الألفية. ومن بين الأهداف الرئيسية لهذا الإعلان خفض عدد المعانين من الجوع والفقر في العالم بمقدار النصف بحلول عام 2015.

ويتعلق الشرط الثاني بالتدابير المحددة التي ينبغي اتخاذها في الكفاح ضد الفقر.
وتشير دراسات الخبراء الحديثة إلى أن كل دولار يُنفق على الإنتاج الزراعي يؤدي إلى توليد دولارين للاقتصاد الوطني. وتؤكد هذه الاستنتاجات الدور المحوري الذي ينبغي أن يضطلع به القطاع الزراعي في الكفاح ضد الفقر في البلدان النامية. كما أنها تؤكد سلامة القرار المتخذ بإنشاء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية والأهمية التي تتسم بها مهمته.

إن التقدم في القطاع الزراعي في البلدان النامية، ولاسيما الأفريقية منها، يعتمد على إبداء اهتمام خاص بالقضايا التالية:

- التمويل الريفي عبر تطوير خدمات التمويل الصغير والائتمان الريفي المتاحة للمنتجين الفقراء الذين يندرج معظمهم في عداد الفقراء؛
- ضمان حيازات الأراضي من خلال تمكين كل الشرائح الاجتماعية من الوصول إلى الأرض؛
- تمكين البلدان الفقيرة من الحصول على التقانات الجديدة بحيث يمكن لها دعم قدرتها الإنتاجية الزراعية وتوفير قيمة مضافة للمنتجات الزراعية عبر التجهيز والنهوض بالتخزين؛ و
- مكافحة جائحة فيروس نقص المناعة البشرية/مرض الإيدز التي تشكل خطراً جارياً على المنتجين الريفيين الذين يعتبرون محرك الأنشطة الاقتصادية في معظم البلدان الاقتصادية.

أود أن أغتنم الفرصة التي يتيحها لي هذا المنتدى للإعراب عن الشكر والتقدير للنساء في العالم، ولاسيما منهن اللواتي يعشن في المناطق الريفية، وذلك لما يبدينه من شجاعة، وعزم، وتصميم في الكفاح ضد الجوع والفقر.

وفي هذا الصدد أود أن أثني على الصندوق الدولي للتنمية الزراعية لما يوجهه من عناية إلى قضايا التمايز بين الجنسين عند دعمه للبرامج الإنمائية.

وكما نعلم فإن النساء يشكلن نصف سكان البلاد عملياً في كل البلدان. كما أن دورهن في الإنتاج والإنجاب يجعل منهن دون منازع عماد الاقتصاد الأسري.

وفي الوقت ذاته لا سبيل إلى إنكار أن الاستراتيجيات الفعالة المناسبة التي تعكس إسهام المرأة الحقيقي في عملية التنمية تنعدم أو تكاد.

وبعبارة أخرى فإن تنشيط دور المرأة في العملية الإنمائية ليس مسألة تتعلق بمبادئ العدالة فحسب بل إنه حاجة حيوية أيضا.

وفي الحقيقة فإنني أؤمن أن من المتعذر أن تتحقق التنمية المستدامة في بلادنا دون مشاركة النساء، ولاسيما الريفيات منهن، مشاركة شاملة وكاملة.

وعلى هذا فإن من بين التحديات الماثلة في الألفية الثالثة النهوض بالأوضاع القانونية، والاقتصادية، والاجتماعية للمرأة بحيث تتمكن من أن تمسك بأعنة قدرها بنفسها.

وقبل أن أختم كلمتي أود أن أعرب عن شكري العميق، باسمي شخصياً وبالنيابة عن كل الكادحين في أفريقيا، لموظفي الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وإدارته العليا، ولكل الشركاء التعاونيين الذين يدعمون هذه المؤسسة، لهذه الدعوة وللشرف المسبغ على القارة الأفريقية بأسرها، ولاسيما على بوركينا فاسو.

دعونا معاً نعمل على تعزيز الصندوق أكثر فأكثر كأداة فعالة في الكفاح ضد الفقر الريفي وفي التعاون والتكامل بين اقتصاديات بلداننا.

وكلنا أمل بأن يظل الصندوق، والتعاون الدولي، وتضامن الشعوب سنداً لنا في مواجهة ما نعانيه من هموم لسنوات وسنوات قادمة!

بيان ألقاه المحافظ الممثل للجمهورية الفرنسية بالنيابة عن الدول الأعضاء في الصندوق تقديرا للبيان الافتتاحي الذي ألقاه صاحب الفخامة بليز كامباوري رئيس بوركينا فاسو

فخامة الرئيس،

إنه لشرف عظيم لي أن أعبر لكم، بالنيابة عن الدول الأعضاء في الصندوق، عن خالص تقديرنا لإلقائكم البيان الافتتاحي للدورة السابعة والعشرين لمجلس المحافظين.

إن وجودكم بيننا اليوم شاهد على الدور الحيوي الذي يؤديه الصندوق في مكافحة الفقر والجوع، كما أن كلمتكم البليغة رسمت مسار المناقشات التي سيجريها المحافظون في هذه الدورة.

ومن الأهمية بمكان أن نستمع مباشرة إلى القادة من أمثال فخامتكم الذين لا ينقلون فقط إلينا صورة معرفية مباشرة باحتياجات أشد البلدان فقراً، وإنما أيضا يطرحون رؤيتهم للتحرك نحو تلبية هذه الاحتياجات. وقد أصبتم فخامتكم عندما قلتم إن واجب قادة الأمم في عصر العولمة هو النظر إلى أبعد من الحدود الجغرافية والتطلع إلى التعاون والتضامن على الصعيد الدولي من أجل مصلحة الجميع.

وأود هنا أن أتطرق إلى ثلاثة بنود تناولها بيانكم بنظرة ثاقبة. لقد بدأتم بالحديث عن ضرورة مراعاة المساواة في العلاقات الدولية، لاسيما فيما يتعلق بالتجارة العالمية في السلع الزراعية. وإذا كانت هذه القضية مسألة حيوية لبوركينا فاسو فإنها أيضا مسألة حيوية للقارة الأفريقية بأسرها ولنحو 900 مليون من فقراء الريف في جميع أركان العالم. إن التزامكم وتأكيدكم على ضرورة الاهتمام بمحنة هؤلاء البشر لأمر يدعو إلى الثناء الخاص، ونحن نسلم بأن هذا العمل يدخل في إطار الجهود التي تبذل لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويجب علينا أن نتكاتف في العثور على السبل الكفيلة بتأمين وضع أفريقيا في الأسواق العالمية.

واسمحوا لي أن أواصل بياني، يا فخامة الرئيس، بالقول أن حضوركم بيننا اليوم يشهد على ما تكنه بوركينا فاسو للصندوق من تقدير واحترام، وأنا أؤكد لكم أن الصندوق يبادلكم هذا الشعور. فقد كان الصندوق، وسيظل، مساندا قويا لبلدكم. غير أن هذه الروابط لا تقتصر على بوركينا فاسو، وإنما هي تشمل كل أفريقيا؛ وهكذا فإن الدول الأعضاء في الصندوق تعبر من خلالكم عن تقديرها للقارة الأفريقية بأسرها. ولا يغيب عن فخامتكم مدى الأهمية التي يوليها الصندوق، بحكم المهمة المنوطة به، لأفريقيا. فالصندوق يوجه نحو نصف موارده لمساندة القارة. ويمكنني أن أقول باطمئنان أن الدول الأعضاء ملتزمة ومهتمة اهتماما صادقا بأفريقيا. لقد لاحظتم أن الصندوق مستمر

في إصلاح إدارته، لكني أؤكد لكم أن أفريقيا ستظل، ويجب أن تظل، تحظى بالأولوية من اهتمامات الصندوق أثناء وبعد إجراء هذه الإصلاحات. وسوف تستمر فرنسا في القيام بدور خاص في هذا الشأن.

فخامة الرئيس، إن ملاحظاتكم حول قطاع القطن تستحق أن تحظى بأهمية خاصة. فالقطن موضوع يحتل مكانة شديدة الأهمية في الحوار الذي دار في المؤتمر الوزاري الخاص بمنظمة التجارة العالمية الذي عقد في كانكون، حيث رأى البعض أن المناقشات حول هذا القطاع كانت من بين أسباب وصول المفاوضات إلى طريق مسدود. ولكن مثل هذه الأمور قد تكون درسا جيدا للمستقبل، ونرى أننا بحاجة إلى العمل معا حول هذه المسألة بغية التوصل إلى حلول مبتكرة لهذا القطاع الذي يشكل أهمية بالغة سواء في بلادكم أو في العديد من البلدان الأفريقية الأخرى.

وأخيرا، اسمحوا لي فخامتكم أن أتوجه لكم بالشكر على الأفكار التي طرحتموها بشأن أهمية دور المرأة في التنمية. ولا يصدر قولي هذا لأنني أشعر بمدى حساسية هذه المسألة، وإنما لأنني أشعر بأنه أصبح من المعروف اليوم، على المستوى الاقتصادي، أنه يوجد صلة مباشرة بين وضع المرأة في الاقتصاد وبين التنمية في هذه البلدان. لقد أعدتم هذه القضية إلى أذهاننا مرة أخرى، ومن ثم ينبغي للصندوق – وهو رائد معترف به في هذا المجال – أن يواصل الاهتمام بهذا العنصر الأساسي من برامجه.

فخامة الرئيس، أشكركم مرة أخرى على بيانكم وعلى تشجيعكم لنا على التفاني في أداء العمل الذي بدأناه منذ 25 عاما مضت، عندما أنشئ الصندوق بغرض خدمة أشد سكان الريف فقرا.

شكرا لفخامتكم.

رسالة الأمين العام للأمم المتحدة
السيد كوفي عنان، ألقاها نيابة عنه
رئيس مجلس المحافظين
معالي السيد غويدو مانتيغا

أصدقائي الأعزاء،

يسرني أن أبعث بتحياتي إلى مجلس محافظي الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

لقد غدت أهمية التنمية الريفية أمرا معترفا به حاليا على نطاق واسع. إذ كانت موضوع الإعلان الوزاري للجزء رفيع المستوى من المجلس الاقتصادي والاجتماعي الصيف الماضي، والذي أكدت فيه أنا شخصيا على جعل التنمية الريفية جوهر جدول الأعمال الإنمائي. فثلاثة أرباع الذين يصنفون على أنهم فقراء مدقعين والبالغ عددهم 1.6 مليار نسمة يعيشون في المناطق الريفية ويعتمدون في كسب عيشهم على الزراعة والأنشطة المتعلقة بها.

يضطلع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وهو كغيره من وكالات الأمم المتحدة ملتزم بمساعدة الدول الأعضاء على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، بمهمة محددة تتمثل في الحد من الفقر الريفي. وخلال سنواته الست والعشرين، ركز الصندوق على مساعدة مجموعات فقراء الريف مثل المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة، وصغار المربين والصيادين، وفوق ذلك كله النساء الفقيرات، لزيادة إنتاجيتهم ودخلهم. وقد ساعد الصندوق على زيادة الوعي بأهمية الزراعة والتنمية الريفية، ووفر لنا العديد من النظرات الثاقبة المفيدة الخاصة بالإطار السياساتي والمؤسسي الضروري للمساعدة على الحد من الفقر الريفي بصورة أسرع.

والآن يتوجب علينا النظر في زيادة الموارد المخصصة للزراعة والتنمية الريفية، وإيجاد السياسات التي تسمح لفقراء الريف بالاستفادة من الفرص التي يوفرها التحرر على الصعيد المحلي وتحديات العولمة.

ولن يتمكن فقراء الريف من القيام بذلك إلا إذا منحوا الفرصة للمنافسة في الأسواق العالمية، لذا فهم يعولون كثيرا على نجاح جولة الدوحة للمفاوضات التجارية.

أود أن أثني على الصندوق لتسليطه الضوء على أهمية فتح نظام التجارة العالمي أمام المزارعين الفقراء الذين غالبا ما تغفّل اهتماماتهم واحتياجاتهم. وإنني على يقين من أن مداولاتكم في مجلس المحافظين حول موضوع التجارة والتنمية الريفية سوف تسفر عن نظرات ثاقبة متبصرة في هذا الموضوع الدقيق والحرج.

يمثل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية تحديا معقدا وطموحا. وتعمل جميع الكيانات في منظومة الأمم المتحدة معا بشكل أوثق على الإيفاء بها ضمن المهمات المختلفة المنوطة بكل منها عاملة على تحقيق التساوق بين برامجها وعملياتها بحيث تساعد وتعزز بعضها بعضا.

وبهذا الصدد أود أن أثني بصورة خاصة على الرئيس لينارت بوغه للقيادة التي أولاها للجنة البرامجية رفيعة المستوى وهي اللجنة التي أنشأها مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق كهيئة رئيسية ليمكن الجهات المختلفة في منظومة الأمم المتحدة من تبادل الآراء حول السياسات والبرامج، وتطوير النهج المشتركة.

وإننا نعمل جميعا على تحسين حياة الفقراء، وأنا على يقين من أن الرغبة الصادقة بالمساهمة في تحقيق هذا الهدف هي ما سيوجه مناقشاتكم.

بيان السيد لينارت بوغه
رئيس الصندوق
أمام الدورة السابعة والعشرين لمجلس المحافظين

السيد رئيس المجلس،
المحافظون الموقرون،
سيداتي سادتي،

أود أن أرحب بكم بحرارة في مدينة روما وفي هذه الدورة السابعة والعشرين لمجلس المحافظين.

ويشرفنا أن يكون بيننا فخامة الرئيس بليزي كومباوري رئيس بوركينا فاسو الذي غدا، بفضل قيادته الحكيمة والشجاعة لبلاده، أحد المعبِّرين البلغاء عن منظور أفريقيا، ولاسيما فيما يتعلق بقضايا التجارة الدولية.

ويسعدني على الدوام أن أرحب بزميلينا من الوكالتين الشقيقتين في روما، وهما السيد جاك ضيوف المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة والسيد جان جاك غريس نائب المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي. ويذكِّرنا حضورهما بأواصر التكامل المتين والتعاون الوثيق المتنامي التي تربط الوكالات الثلاث.

السيد رئيس المجلس،

لقد شهد العام الماضي اضطراباً شديداً في الشؤون الدولية، ووعياً متصاعداً في الوقت ذاته للمشكلات الجذرية التي تقود إلى النزاع والإرهاب. ومن الجلي الآن أن ظاهرة الفقر الواسعة التي تلقي بمئات الملايين من الناس في دوامة الحرمان، والجوع، والضعف، لا يمكن أن تؤدي إلى قيام نظام دولي ينعم بالاستقرار والسلام. إن الفقر على هذا النطاق هو قضية تتعلق بالأمن كما تتعلق بالمشاعر الإنسانية.

لقد دفعت قمة الألفية وأهدافها الإنمائية بمعظم وكالات التنمية إلى اعتماد الحد من الفقر كهدف من أهدافها الأساسية. ومع ذلك فإن قلة منها فقط تمنح الأولوية للمناطق الريفية التي تعيش فيها غالبية الفقراء. إن تسعمائة مليون شخص من أصل مجموع الفقراء المدقعين في العالم والبالغ عددهم 1.2 مليار نسمة يعيشون في الأرياف. ويشمل هؤلاء صغار المزارعين، والرعاة، والعمال المعدمين، والسكان الأصليين، ومجموعات أخرى تعتمد في معاشها على الزراعة وما يرتبط بها من أنشطة. وتضم صفوف هؤلاء الفقراء نسبة عالية من النساء والفتيات. إن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية يتطلب التعجيل بشدة بوتيرة التنمية الريفية. وهذا يعني بالنسبة لمعظم البلدان ذات الدخل المنخفض تعزيز حيوية قطاع أصحاب الحيازات الصغيرة وقدرته الإنتاجية.

ويندرج الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في عداد المؤسسات الإنمائية القليلة التي تركِّز بشكل صريح على الفقر الريفي، ولاسيما على مساعدة المنتجين على النهوض بقدرتهم الإنتاجية ودخولهم وعلى الإفلات من هوة الفقر. وفي القطاع الريفي للعديد من البلدان ذات الدخل المنخفض يعتبر الصندوق مصدراً بارزاً من مصادر التمويل، بل أنه

في بعض البلدان، ولاسيما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، يحتل موقع الصدارة في صفوف مصادر الدعم متعدد الأطراف للتنمية الزراعية والريفية.

وهكذا فرغم أن معظم الوكالات الإنمائية تركِّز الآن على الفقر، فإنها تقوم بذلك بصور متباينة وبطرق تكاملية. إن تركيز الصندوق على مساعدة الفقراء على النهوض بقدرتهم الإنتاجية وإنتاجهم يتسق بشكل جيد مع ما تقوم به المؤسسات المالية الدولية الكبرى ووكالات الأمم المتحدة الأخرى التي تساند قطاعات البنى الأساسية، والصحة، والتعليم، وبناء القدرات.

السيد رئيس المجلس،

ثمة وعي متزايد الآن بأهمية التنمية الريفية والزراعة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وقد أكدت مجموعة الثمانية في قمتها التي عُقدت في العام الماضي ضرورة "أن تُزاد الاستثمارات الإنتاجية في التنمية الريفية والزراعية". وقد أعلنت بلدان مثل كندا عن اتخاذ إجراءات لمساندة التنمية الزراعية والريفية. أما البلدان النامية فإنها جددت من جانبها الاهتمام بالقطاع الزراعي والريفي. وتعهد الاتحاد الأفريقي في مؤتمر قمته الأخير بزيادة حصة الزراعة في الميزانيات لتصل إلى 10 في المائة. وتمنح الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا أولوية خاصة للزراعة، ونحن نتعاون تعاوناً وثيقاً مع هذه الشراكة لمساندة جهودها الساعية إلى تنشيط التنمية الريفية في القارة الأفريقية.

وللمرة الأولى، كرَّس الجزء رفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أعماله في العام الماضي لموضوع التنمية الريفية. وشدد السيد كوفي أنان الأمين العام عند افتتاحه لأعمال ذلك المجلس على الشراكة العالمية الجديدة للتنمية، مؤكداً أن "كل ذلك لا يمكن أن يتحقق إلا بالتزام حقيقي بإعادة التنمية الريفية إلى صدارة مهام التنمية".

ومع الإدراك المتزايد بالأهمية *المحورية* للتنمية الريفية، فقد تركز الاهتمام على طرق تدعيم الظروف التي يمكن أن يزيد بها المزارعون من أصحاب الحيازات الصغيرة من قدرتهم الإنتاجية وإنتاجهم. وتتوافر الآن خبرات أربعين عاماً من ترويج التنمية. ولعل أهم درس استخلصناه منها هو أن علينا أن نصغي للفقراء، وأنهم هم الذين ينبغي أن يتولوا قيادة جهود التنمية الخاصة بهم.

على أن قيام الفقراء بذلك يتطلب ضمان وصولهم إلى الأراضي والمياه وغير ذلك من أصول، وإتاحة المزيد من التقانات الإنتاجية والمستدامة، وتوفير أسواق فعالة وسهلة المنال، إلى جانب مؤسسات داعمة. والأهم من كل ذلك أن يكون هؤلاء قادرين على تنظيم أنفسهم وإسماع صوتهم في عمليات اتخاذ القرارات المحلية والوطنية.

إن العالم الذي يواجهه الفقراء آخذ بالتغير بما يطرحه من فرص جديدة ويثيره من مخاطر جديدة أيضا. وتعني التدابير الإصلاحية الواسعة التي اتخذتها العديد من البلدان النامية أن قرارات الاستثمار والأسعار تخضع لعوامل السوق لا للحكومات أو المؤسسات العامة. وبالإضافة إلى ذلك، وكما تشير الوثيقة الرئيسية المعروضة على الجلسة العامة لمجلس المحافظين المعنية بالتجارة والتنمية الريفية، فإن الأسواق المحلية والوطنية ترتبط أكثر فأكثر بالأسواق العالمية.

ولننظر إلى ما حدث لأسعار البن والكاكاو في السنوات الأخيرة وآثار ذلك على المزارعين الفقراء في أمريكا اللاتينية وأفريقيا. ولننظر إلى ما أصاب القطن. لقد استمعنا في التو إلى الكلمات البليغة والمؤثرة التي قالها الرئيس كومباوري في وصفه للعواقب الخطيرة التي تخلفها سياسة الإعانات على مزارعي القطن الفقراء في بوركينا فاسو وبلدان أفريقية أخرى.

إن هناك آمالاً عظيمة معلقة على جولة تنمية الدوحة. ومن بين الأهداف الرئيسية لهذه الجولة خلق ظروف عادلة أمام البلدان النامية وذلك بمعالجة أمر القيود التجارية والإعانات المتصلة بالسلع الزراعية.

إن نجاح جولة الدوحة يعتبر أمراً حيوياً إذ أنه سيتيح فرصاً سوقية جديدة للمزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة. على أن وثيقة الجلسة العامة تؤكد أن الاستفادة من هذه الفرص تستدعي أن يزيد المزارعون الفقراء من إنتاجهم وأن يعززوا من قيمة منتجاتهم عبر تدابير التجهيز، والتعبئة، وبطاقات التعريف، وضبط الجودة، وتحسين التسويق. والتحدي المطروح أمام المجتمع الإنمائي ذو شقين.

الأول، هو أن على هذا المجتمع أن يقوم بتمويل البرامج التي تساعد المجموعات الريفية الفقيرة مباشرة على زيادة قدرتها الإنتاجية والتعامل بفعالية مع وكلاء الأسواق للاستفادة بشكل كامل من زيادة الإنتاج. والثاني، هو أن علينا الاستفادة من المعارف والأفكار الثاقبة المكتسبة من هذه المجموعات لإطلاق تحولات واسعة على مستوى السياسات والمؤسسات لتعميم الاهتمام بمسائل الحد من الفقر في الاقتصاديات السوقية لعالم اليوم. وبعبارة أخرى فإننا نحتاج إلى استكمال الأسس المحلية المتينة بنُهج كلية فعالة للحد من الفقر بسرعة.

إن ذلك هو تحد يعتزم الصندوق التصدي له بصورة كاملة.

السيد رئيس المجلس،

لقد قمنا على مدى السنوات الثلاث الماضية بمبادرات لتعزيز سياق السياسات الاستراتيجية لعمليات الصندوق وكذلك للنهوض بنظمنا الداخلية لتحقيق أبلغ الأثر وبطريقة تتسم بالكفاءة التكاليفية. ولقد أدى الإطار الاستراتيجي، والاستراتيجيات الإقليمية، ووثائق الفرص الاستراتيجية القطرية، إلى جانب خطتي عمل التجديدين الخامس والسادس، إلى تعزيز نُهج الصندوق الاستراتيجية لاستئصال الفقر. كما أنها منحتنا الوسائل اللازمة للانخراط في حوار بشأن الحد من الفقر.

وفي العام الماضي قدم الصندوق قرابة 435 مليون دولار أمريكي على شكل قروض ومنح. وستصل هذه الأنشطة مباشرة إلى زهاء عشرة ملايين من الفقراء والفقيرات يعيش جانب كبير منهم في إقليم أفريقيا جنوبي الصحراء، الذي ما يزال المنطقة التي تطرح أشد التحديات في ميدان الحد من الفقر. وفي السنوات المقبلة فإننا نرغب بشدة في أن نزيد من مستوى الإقراض في الصندوق بشكل كبير وذلك للوصول إلى عدد أكبر من فقراء الريف. وسيتيح ذلك لنا أن نستفيد على الوجه الأكمل من طاقة الصندوق على تطوير أنشطة ابتكارية دعماً لما تبذله الدول الأعضاء من جهود لاستئصال الفقر.

لقد رأيت بأم عيني، أثناء زيارة لي لأثيوبيا في العام الماضي كيف تُبدِّل هذه المشروعات من حياة الناس. فلقد أتاح البرنامج القطري الخاص لمزارعين مثل السيدة كينيم ديميسي من إقليم أوروميا زراعة ثلاثة محاصيل في السنة. والآن، وعوضاً عن محصول ذرة واحد، فإنها تزرع الفلفل، والطماطم، والفاصولياء، وغير ذلك من الخضر لإطعام أسرتها وللبيع في السوق المحلية أيضا. ويوفر ذلك لها بعض الدخل النقدي لتحسين منزلها، وشراء الأسمدة والبذور، وتسديد رسوم المدارس والرعاية الصحية.

وهناك ابتكار هام آخر وهو جمع المياه من الينابيع الجبلية لتوفير مياه شرب نقية للقرى مثل قرية أوفا في الإقليم الجنوبي. وقبل ذلك كان على القرويين، مثل السيدة ألماز كونسي، أن يجلبوا الماء من مناطق على بعد عدة كيلومترات علماً بأن هذا الماء لم يكن نقيا. أما الآن فإن السيدة كونسي تحصل على الماء النقي الآمن في قريتها ذاتها، وهو ما يشكل ثورة في حياتها.

ويستفيد مشروع تنمية مجتمعات الرعي في أثيوبيا، الذي أُقر في العام الماضي، من الجهود الماضية لمساعدة أصحاب الحيازات الصغيرة على تنويع إنتاجهم. وسيتيح هذا المشروع الفرصة أمام 450.000 أسرة من أسر الرعاة الفقراء لزراعة المحاصيل والقيام بأنشطة غير زراعية بالإضافة إلى تربية الحيوانات. وقد تم تجهيز هذا المشروع بالتعاون مع المؤسسة الدولية للتنمية، وهو يغطي أربعة أقاليم أدت فيها موجات الجفاف المتكررة والشديدة إلى استنفاد الثروة الحيوانية، كما أن افتقار تلك الأقاليم إلى الخدمات الاجتماعية والاقتصادية ألحق الضرر بالأوضاع الصحية والقدرة الإنتاجية.

وهذا المشروع محكوم بأكمله بالطلب. إذ سيقوم المستفيدون أنفسهم باختيار ما سيوظَّف من استثمارات وما سيُنفَّذ من أنشطة اقتصادية. ومع الأسف فإن موجات الجفاف والكوارث تظل على الدوام خطراً محدقاً بحياة الفقراء في هذه المنطقة. ومن بين السمات المهمة للمشروع الجديد إقامة نظام للإنذار المبكر، واعتماد أسلوب التخطيط الاحترازي للتصدي للكوارث. وسيمكِّن هذا النوع من التخطيط التصدي بسرعة للكوارث اعتماداً على أموال المشروع، ولعل الأهم من ذلك أنه سيتيح الاستفادة من مصادر أخرى للإغاثة من الطوارئ حينما تحل موجة الجفاف التالية.

وتواجه المناطق ذات الموارد الشحيحة التي يعيش فيها الكثير من المزارعين والرعاة الفقراء مخاطر جسيمة بالتعرض للتصحر وتدهور الأراضي. وبالنظر إلى خبرة الصندوق الواسعة في ميدان مساندة البرامج الخاصة بالحد المستدام من الفقر في مثل تلك المناطق فقد تم اختياره لاستضافة الآلية العالمية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. ويضطلع الصندوق الآن أيضاً بدور وكالة راعية للمرفق العالمي للبيئة بما يدعم من دوره في مجال مكافحة تدهور الأراضي. وقدم الصندوق والأعضاء الآخرون في لجنة التيسير، بما في ذلك البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمصارف الإنمائية الإقليمية، العون إلى الآلية العالمية لتطوير خطة أعمال طموحة. ويرمي ذلك إلى مساعدة الدول الأعضاء على استحداث خطط عمل لمكافحة التصحر وتعبئة الموارد اللازمة لتنفيذ تلك الخطط.

وفي العديد من المناطق الريفية، فإن الطرق الرديئة والأسواق الضعيفة تظل من بين المشكلات الهامة، وتعاني دخول المزارعين معاناة شديدة بسبب الافتقار إلى الأسواق القريبة وصعوبة الوصول إلى الأسواق الوطنية أو الخارجية. ولقد عاينتُ آثار ذلك في غانا. فقد تمكن المزارعون الفقراء بفضل استخدامهم للأصناف المحسنة من زيادة

إنتاج الكسافا بنسبة 60 في المائة. غير أن الأسواق المحلية عجزت عن استيعاب الإنتاج الزائد ومن ثم فقد هبطت الأسعار هبوطاً شديداً، مما حرم أولئك المزارعين من الكثير من ثمار كدحهم.

وهكذا فإن زيادة الإنتاج تشكل نقطة الانطلاق، غير أن توفير أسواق كفوءة وميسورة المنال لا يقل أهمية عن ذلك في تمكين الفقراء من الإفلات من براثن الفقر.

ومن الأمثلة على ذلك برنامج غواتيمالا الذي أُقر في العام الماضي، تحت اسم البرنامج الوطني للتنمية الريفية. ويُعنى هذا المشروع بالمزارعين الفقراء والعمال الزراعيين المعدمين، الذي ينتمي العديد منهم إلى مجموعة السكان الأصليين، وهي مجموعة منسية في الغالب من مجموعات الفقراء، ويسعى المشروع إلى تمكين هذه الفئات عبر خلق الظروف المواتية لها لزيادة قدرتها الإنتاجية والانضمام إلى تيار التنمية الوطنية. وسيساعد المشروع أصحاب الحيازات الصغيرة والمنتجين الريفيين الآخرين على إرساء الصلات مع شركات التجهيز الزراعي، وتجار الجملة، والوكلاء السوقيين الآخرين بحيث يتيسر وصولهم إلى الأسواق الوطنية بل والخارجية أيضا.

ويؤدي هذا البرنامج وغيره من الأنشطة المماثلة التي يدعمها الصندوق في كل من السلفادور، وهندوراس ونيكاراغوا إلى توليد نظرات ثاقبة مهمة بشأن مدى كفاية إطار السياسات. وبناء على ذلك، فسيتم إجراء حوار مع وزارة الزراعة الغواتيمالية للمساعدة على صياغة سياسات ومؤسسات فعالة للتنمية الريفية والحد من الفقر ومساندة الاستراتيجية اللامركزية الحكومية.

السيد رئيس المجلس،

إن خبرتنا تدل على أن حوارات السياسات تبلغ ذروة فعاليتها حينما تستند بصلابة إلى الخبرة الميدانية. فالتعاون مع المستفيدين، والحكومات المقترضة، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص في تصميم المشروعات هو بحد ذاته صيغة لحوار سياسات على النطاق الضيق لاستحداث نهج ونماذج جديدة.

وفي مشروع تنمية مصايد الأسماك الحرفية في نامبولا في موزامبيق مثلا تم تحديد الحاجة إلى تعديل التشريع المتعلق بحجم عيون شباك الصيد. وساهم المشروع أيضاً في إقناع الحكومة بتوسيع مسافة المنطقة الخالصة لعمليات الصيد الصناعية إلى ثلاثة أميال عوضاً عن ميل واحد. وفي السودان، وبفضل مشروع إنعاش موارد الرزق المستدامة في القاش، فقد استحدثت الحكومة إطاراً قانونياً جديداً بشأن الوصول إلى الأراضي وحجم الحيازات، وهي مسائل تتسم بأهمية بالغة في هذه المنطقة المروية بمياه الفيضانات والمعرضة للاستغلال الجائر والتدهور.

ويوفر التمويل الريفي مثالاً آخر. وقد أدت فعالية أسلوب مجموعات العون الذاتي الذي اختُبر في مشروع النهوض بأحوال النساء في تاميل نادو ومشروع الائتمان الريفي في ماهاراشترا في الهند إلى اعتماد الحكومات لهذه المجموعات على أنها عنصر محوري في برامج مكافحة الفقر في البلاد. وبشكل عام، فإن تجربتنا في مساندة مؤسسات التمويل الصغير قد دفعت بنا إلى التعاون مع العديد من البلدان لاستحداث أطر تنظيمية وتشريعية مناسبة لنظم التمويل الريفي.

وقد أضحت قضية الوصول إلى حقوق مضمونة للأراضي من بين القضايا الرئيسية المتعلقة بالحد من الفقر الريفي. ونحن نستضيف في الصندوق الائتلاف الدولي المعني بالأراضي، وهو هيئة فريدة تضم بين جنباتها منظمات المجتمع المدني والوكالات الإنمائية الثنائية ومتعددة الأطراف. ويساند هذا الائتلاف مبادرات في عدد من البلدان لاستخدام الآليات السوقية وغيرها من الآليات في تنفيذ تدابير الإصلاح الزراعي. كما أن الائتلاف يعمل كشبكة لاقتسام المعارف بشأن الأساليب المثلى في هذا المجال الهام.

إن استحداث نماذج فعالة تتيح للمنتجين الريفيين الفقراء الانخراط بنجاح في الأسواق يتسم الآن، كما أرى، بأهمية خاصة. كما أن الإقرار بالدور المتعاظم للأسواق في الحياة الاقتصادية للمنتجين الريفيين الفقراء يجب ألا يعني ترك الأمور على عواهنها. وفي الحقيقة تقع على عاتق الحكومات وشركائها الخارجيين مسؤولية أكبر في صياغة المؤسسات، والسياسات، والأساليب الداعمة التي تساعد الفقراء الريفيين على الانتفاع من تدابير التحرير الاقتصادي وظاهرة العولمة عوضاً عن معاناة المزيد من الفقر بسببها.

ويشارك الصندوق في جهود ضمان الانسجام وآليات التعاون مثل وثائق استراتيجية الحد من الفقر، والبرامج القطاعية، وإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في هذا المنظور، بغية مراعاة الحقائق التي تواجه فقراء الريف في عملية اتخاذ القرارات. ولم تمنح العديد من الوثائق السابقة لاستراتيجية الحد من الفقر قسطاً كافياً من الاهتمام إلى الزراعة والتنمية الريفية. ويسعى الصندوق إلى معالجة ذلك وضمان أن تحظى احتياجات فقراء الريف، الذين كثيراً ما يشكلون غالبية واسعة في صفوف سكان البلدان ذات الدخل المنخفض، بالاهتمام المناسب في ميدان السياسات، وبالتمويل الكافي.

والمائدة المستديرة لإقليم أفريقيا الشرقية والجنوبية التي ستنعقد غداً مكرسة لموضوع النهج القطاعية وآليات دعم الميزانيات. وإني على ثقة بأنها تتيح فرصة ثمينة لبلدان الإقليم وكذلك الجهات الشريكة الإنمائية لاستعراض خبرات النهج القطاعية وتحديد أفضل السبل التي يستطيع الصندوق الإسهام بها. أما الموائد الخمس الأخرى فستتناول قضايا تهم كل إقليم من أقاليمها المعنية. وتشكل الجلسة العامة والموائد المستديرة جزءاً من جهودنا المتواصلة كي يضحى مجلس المحافظين منتدى تفاعلياً يتيح لأعضائه تبادل الأفكار بطريقة فعالة. والهدف هو تحويل أسبوع مجلس المحافظين إلى منصة رئيسية لحوار سنوي بشأن استئصال الفقر والجوع، والتعجيل بوتيرة التنمية الزراعية والريفية.

السيد رئيس المجلس،

إننا نقوم، بالتوازي مع تعزيزنا للإطار الاستراتيجي والتشغيلي للصندوق، بتنفيذ جدول أعمال واسع للتغيير.

ويشمل ذلك نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء وتعزيز الحضور الميداني للصندوق في البلدان المقترضة. وهناك سياسة جديدة للمنح لتوسيع الحجم الكلي لها واستخدامها في المساعدة على النهوض بالأداء حينما يكون ضعيفاً، وكذلك في الحالات المخصوصة مثل حالة البلدان في مرحلة ما بعد النزاعات حيث تدعو الحاجة إلى آليات تمويل مرنة.

ولقد كانت النهج الابتكارية لمساعدة مجموعات فقراء الريف على الخلاص من الفقر شاغلاً محورياً من شواغل عملياتنا على الدوام. والآن، ومع الحافز الذي وفرته مساهمة من المملكة المتحدة مقدارها 10 ملايين دولار أمريكي، فقد قمنا بصياغة برنامج للابتكار كي تكتسب تدابير توليد الأساليب الابتكارية وتطبيقها سمة الانتظام في كل أنشطة تجهيز البرامج في الصندوق.

ونحن نتخذ الإجراءات أيضاً لتعزيز قدرتنا على تقدير أثر العمليات ونتائجها. ويقوم نظام إدارة النتائج والأثر باستحداث منهجية منتظمة لهذه الغاية في حين أن الوضع المستقل الجديد لمكتب التقييم سيكفل إعداد تقييمات موثوقة.

ويجري تنفيذ نهج جديد مستند إلى الأنشطة في إعداد ميزانية الصندوق بهدف النظر إلى نفقات الميزانية من زاوية الحصائل والنتائج لا من حيث المدخلات والتكاليف. كما يتم تحديث عملياتنا الشاملة للإدارة المالية وإدارة الموارد البشرية لكي يضحى الصندوق مؤسسة من مؤسسات القرن الحادي والعشرين. ولتدعيم هذا التحديث فإن برنامج التغيير الاستراتيجي يقوم بإنشاء منصة إعلامية لمساندة الإدارة الفعالة للموارد البشرية والمالية.

وثمة مبادرة بارزة أخرى وافقت عليها الدول الأعضاء وهي التقييم الخارجي المستقل. وتتمثل مهمة هذا التقييم في تقدير مساهمة الصندوق في الحد من الفقر الريفي بطريقة شاملة. وإني وزملائي نعلق أهمية كبرى على هذه المبادرة ونتطلع إلى المساهمة في عملها. وأنا على ثقة من أن التقييم هذا سيولِّد معارف قيمة لا عن الصندوق فحسب، بل وعن السبل الفعالة المثلى للتغلب على الفقر الريفي.

السيد رئيس المجلس،

دعوني أتحدث هنا عن موظفي الصندوق. إن نوعية الموظفين وتفانيهم هما الثروة الأساسية في أي مؤسسة. وإني لأقدر تقديراً عميقاً ما يبديه هؤلاء الموظفون من التزام إزاء الحد من الفقر ومن عزم لا يكل على الإسهام بوقتهم في تأدية مهمة الصندوق.

ولقد كانت السنوات الثلاث الأخيرة، التي شهدت العديد من المبادرات، شاقة بشكل خاص على الموظفين. ولا يسعني إلا أن أقول إنني سعيد وفخور بالطريقة التي واجهوا بها كل ذلك.

السيد رئيس المجلس،

إن الصندوق الدولي للتنمية الزراعية يمتلك الآن 26 عاماً من الخبرة التشغيلية في مكافحة الفقر الريفي في ظل ظروف اقتصادية، واجتماعية، وإيكولوجية متباينة. وبفضل تمويل برامج لمكافحة الفقر تتراوح قيمتها الاستثمارية بين 700 مليون و900 مليون دولار أمريكي سنوياً وتغطي نحو 10 ملايين فقير ريفي فإن الصندوق يحتل موقعه الآن في قلب الجهود المبذولة لاستئصال الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

لقد سعينا على الدوام إلى النظر إلى الفقر من زاوية الفقراء بصفتهم منتجين ينخرطون بنشاط، وإن بصورة غير عادلة، في الأسواق. وفي البيئة المحكومة بالأسواق التي يجد فقراء الريف أنفسهم فيها أكثر فأكثر، فإن خبرة الصندوق في العمل مع المنتجين الفقراء، ولاسيما منهم النساء الريفيات الفقيرات، هي خبرة مهمة بشكل مباشر.

إن الأهداف الإنمائية للألفية وعلائم الإقرار الجديد بالتنمية الريفية توفر السياق اللازم لتكثيف مساهمة الصندوق في استئصال الفقر، في حين يتيح تعزيز نهج الصندوق الاستراتيجي وأساليب عمله الفرصة المطلوبة. غير أننا بحاجة إلى الموارد لنلبي احتياجات البلدان الفقيرة في أفريقيا، وأمريكا اللاتينية، وآسيا، وكذلك تطلعات البلدان الأخرى النامية والتي تمر بمرحلة انتقالية للعثور على حلول مبتكرة لمعضلة الفقر.

إن مفاوضات التجديد السابع للموارد التي ستنطلق العام القادم ستوفر أساساً حسن التوقيت لكل ذلك. وفي التجديد الأخير أكدت الدول الأعضاء النامية والمتقدمة ما تعلقه من أهمية على الصندوق وذلك بزيادتها لمساهماتها زيادة كبيرة. وإني لآمل أن يسفر التجديد السابع لا عن ترسيخ هذه المكاسب فحسب بل وعن تحقيق زيادة كمية في المستوى الكلي للمساهمات.

السيد رئيس المجلس،

إن الفقر الواسع الذي يحكم على نحو 1200 مليون إنسان بحياة شقية من الحرمان المزمن ليس عاراً أخلاقياً في هذا القرن الحادي والعشرين فحسب، بل أنه خطر متعاظم يحيق باستقرار المجتمع ورفاهه في عصر العولمة.

إن الفقر الواسع سينتهي بكل تأكيد. فليس السؤال هو، هل سينتهي هذا الفقر أم لا بل كم سيستغرق ذلك من وقت. كم سنة أخرى ستنقضي أو عقداً آخر سيمر، وما عدد مئات الملايين من البشر الذين ستتبدد حياتهم في الشقاء؟ إننا نمتلك المعارف، وبالتأكيد الموارد، وإن الفقراء يمتلكون المواهب والمهارات والقدرات اللازمة للإفلات من الفقر. وكل ما يحتاجونه هو أن تتاح لهم الفرصة لذلك، وكل ما علينا أن نستجمع العزم المشترك لخلق تلك الفرصة.

وبدعمكم، فإن الصندوق بما له من خبرة ميدانية ترجع إلى ربع قرن على استعداد لأن يتقدم الصفوف في الجهد الجماعي لتقريب هذا اليوم قدر المستطاع.

وشكراً لكم.

بيان السيد جاك ضيوف
المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

السيد رئيس المجلس،
السيد رئيس الصندوق،
السيد المدير التنفيذي،
المحافظون الموقرون،
سيداتي وسادتي،

اسمحوا لي أن أعرب عن سروري البالغ للتحدث أمام هذه الجلسة الافتتاحية للدورة السابعة والعشرين لمجلس محافظي الصندوق الدولي للتنمية الزراعية. لقد اتخذت منظمة الأغذية والزراعة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وبرنامج الأغذية العالمي موقفا مشتركا في مونتيري، ولا تزال المنظمات الثلاث تتحدث بصوت واحد بشأن القضايا المتعلقة بالمعركة المشتركة ضد الجوع والفقر في العالم.

لقد دأبت المنظمة والصندوق على توسيع نطاق التعاون بينهما وتدعيمه. ولقد التقيت رئيس الصندوق في عدد من المناسبات خلال السنة بغرض تعميق التعاون بيننا. كما أن نائبينا يلتقيان بصفة منتظمة.

وتوجد أيضا علاقات عمل عميقة بين موظفي الصندوق والمنظمة. وفضلا عن العمل المشترك الذي بدأ منذ عهد بعيد بين الصندوق ومركز الاستثمار في المنظمة، فإن الشعب التقنية الرئيسية في المنظمة تتعاون مع الصندوق ميدانيا. ومن بين الأمثلة على ذلك اشتراك الصندوق والمنظمة معا في تنفيذ برنامج المدارس الميدانية للمزارعين في شرق أفريقيا للتدريب على الإدارة المتكاملة للإنتاج ومكافحة الآفات. كما تعمل المنظمتان بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية في مواءمة النهج التشاركية للإدارة المجتمعية لإنتاج البذور والموارد الوراثية. كما أننا نتعاون في مجال الإنتاج العضوي للنباتات الطبية والعطرية، ونباتات الصباغة بغرض التخفيف من وطأة الفقر بين صفوف المجتمعات المحلية المهمشة في جنوب آسيا. ويشترك الصندوق والمنظمة بصورة متزايدة في بناء القدرات والتدريب وإجراء التحليلات الاجتماعية الاقتصادية والتحليلات المتعلقة بالتمايز بين الجنسين، فضلا عن وضع استراتيجية للقطاع الزراعي تؤدي إلى تخفيف أثر نقص المناعة البشرية/الإيدز على الأمن الغذائي. في هذا الإطار تقوم المنظمة والصندوق بدراسة التكنولوجيا والممارسات الموفرة للجهد في العمل الزراعي في ظل ظروف العمل الشاقة.

إن قائمة إنجازاتنا المشتركة طويلة، ولكن الأمثلة القليلة التي أشرت إليها تبرهن على رغبة المؤسستين والتزامهما بالجمع بين المزايا النسبية لكل منهما.

السيد رئيس الجلسة،
سيداتي وسادتي،

بمناسبة يوم الأغذية العالمي لعام 2003، أصدرت منظمة الأغذية والزراعة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وبرنامج الأغذية العالمي، والمعهد الدولي للموارد الوراثية النباتية، وعدد من المنظمات غير الحكومية بيانا مشتركا للترويج للتحالف الدولي لمكافحة الجوع، واتفقنا على تكاتف قوانا وضم شركاء جدد لنا من أجل القضاء على وصمة الجوع.

من بين أهداف التحالف الدولي لمكافحة الجوع الدعوة إلى زيادة تدفق الموارد من أجل الزراعة في البلدان النامية. وفي سياق برنامج مكافحة الجوع الذي أعلن في مؤتمر الأغذية العالمي: خمس سنوات بعد الانعقاد، تشير تقديرات منظمة الأغذية والزراعة إلى أن العالم يحتاج إلى 24 مليار دولار أمريكي سنويا لتحقيق هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية بخفض عدد الجوعى في العالم إلى النصف بحلول عام 2015، ويتألف هذا المبلغ من: 8 مليار دولار أمريكي للمعونة الغذائية والقروض التجارية، و8 مليار دولار أمريكي من البلدان النامية، و8 مليار دولار أمريكي أخرى من خلال القروض التيسيرية من مؤسسات التمويل الدولية والمساعدات الثنائية من الدول المتقدمة التي وفرت بالفعل 318 مليار دولار أمريكي لدعم مزارعيها عام 2002.

وبالرغم من تجدد الإعراب عن الالتزامات في مؤتمر الأغذية العالمي: خمس سنوات بعد الانعقاد، إلا أنه لا توجد دلائل ملموسة على حدوث تغيير في اتجاه الموارد المخصصة للزراعة نحو الهبوطي. وإذا استمر الحال على ما هو عليه، فإن الهدف المحدد لعام 2015 لن يتحقق إلا بحلول عام 2150.

ولذلك تتولى منظمة الأغذية والزراعة عقد حلقات موائد مستديرة بالمشاركة مع مصارف التنمية الإقليمية، بشأن تمويل التنمية الزراعية، وقد جمعت بين المؤسسات المالية الدولية والمصارف الإقليمية وعدد من وزراء الزراعة والمالية في المؤتمرات الإقليمية التي عقدتها خلال السنة.

تتولى المنظمة، بالتعاون مع البلدان الأعضاء، تحديث النسخة القديمة من وثيقة استراتيجية التنمية الزراعية والأمن الغذائي التي تم إعدادها بعد مؤتمر الأغذية العالمي لعام 1996. كما تتولى إعداد برامج استثمارية متوسطة الأجل لكل قطر، وتجهيز مشروعات قابلة للتمويل في المجالات ذات الأولوية، مثل التحكم في المياه وتطوير البنية الأساسية الريفية. أما على المستوى الإقليمي فقد أعدت المنظمة وبدأت تنفيذ برامج إقليمية للأمن الغذائي بالتعاون مع الاتحادات الاقتصادية الإقليمية. وتم إقرار مشروعات لتمويل هذه الأنشطة في إطار برنامج التعاون الفني في المنظمة، كما يتصدر مركز الاستثمار في المنظمة تنفيذ هذه الأنشطة والعمل بشكل وثيق مع الوكالات القائمة في روما، والبنك الدولي، والمؤسسات المالية الإقليمية.

السيد رئيس الجلسة،
سيداتي وسادتي،

أود أن أسجل هنا عزم المنظمة على المضي في توسيع نطاق التعاون مع الصندوق بما يعود بالفائدة على الدول الأعضاء فيهما، كما أود أن أعرب لمجلس المحافظين عن أطيب تمنياتي له بالتوفيق في مداولاته.

رسالة من السيد جيمس ت. موريس المدير التنفيذي
لبرنامج الأغذية العالمي
ألقاها بالنيابة عنه السيد جان جاك غريس
نائب المدير التنفيذي

يسعدني غاية السعادة أن أتحدث إليكم باسم جيم موريس، المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي، الذي يأسف لعدم استطاعته الحضور شخصيا إلى هذا الاجتماع المهم. واسمحوا لي أن أبدأ كلمتي بالإشادة بالعمل الرائع الذي أداه الصندوق، وأن أتوجه بالشكر إليكم يا من جعلتم هذا الإنجاز أمرا ممكنا بفضل ما بذلتموه من جهد شاق وما قدمتموه من مساهمات.

لقد انقضت سنتان منذ أن اقترح الصندوق، ومنظمة الأغذية والزراعة، وبرنامج الأغذية العالمي إتباع نهج "ذي شقين" لخفض عدد الجوعى إلى النصف. ولا يغيب عن أذهانكم أن هذه الفكرة، التي طرحت في مونتيري في عام 2002، استهدفت تحقيق استثمارات قصيرة الأجل في مجال المعونة الغذائية بغرض تلافي حدوث أضرار لا إصلاح لها نتيجة لسوء التغذية، وتحقيق استثمارات طويلة الأجل في مجال الإنتاج الزراعي حتى يمكن لأشد البلدان فقرا أن تطعم نفسها بنفسها.

منذ طرحت الفكرة، ازدادت الشراكة بين الوكالات الثلاث العاملة من مقارها في روما تعزيزا. وقد استطعنا معا أن ننشر رسالتنا في جميع مراكز التأثير. كما عملت الوكالات الثلاث بشكل أوثق من أي وقت مضى على مستوى المكاتب الميدانية والإقليمية، والمقار الرئيسية. وارتفع عدد المشروعات المشتركة مع الصندوق بنسبة 50% منذ عام 2001 وبلغ عددها الآن 21 مشروعا. وقد لمس من نعنيهم الآن أكثر من غيرهم، أي المستفيدون، أثار هذه المشروعات.

واسمحوا لي أن أضرب مثالا على ما تقدم. في بوركينا فاسو يشترك البرنامج مع الصندوق في العمل مع المجتمعات المحلية الريفية على تحسين إدارة موارد المياه وصون التربة، لما لذلك من أهمية بالغة لاستدامة الإنتاج الزراعي في منطقة الساحل. وفي عام 2003، قدم الصندوق المساندة التقنية، والمعدات، والدعم المالي، بينما قدم البرنامج وجبات الطعام إلى العمال المحليين أثناء أداء عملهم في إدارة موارد المياه وصون التربة بشكل أكثر فعالية. وتتضح أهمية هذه الأنشطة في هذه المنطقة من أن 90% من سكانها يعتمدون في معيشتهم على الزراعة البعلية.

والواقع أن بوركينا فاسو تمثل شعاعا من الأمل نراه في الأفق. فقد حقق محصول هذا العام في منطقة الساحل الشرقية حصادا جيدا بشكل غير مألوف، حيث ارتفع بنسبة 30% عن المتوسط. ويعتزم البرنامج شراء نحو 000 63 طن من الأغذية في بوركينا فاسو، ومالي، والنيجر خلال هذه السنة، وسوف يستخدم جزء منها في بلدان أخرى في غرب أفريقيا مثل كوت ديفوار، وغينيا، وشمال ليبيريا.

يمثل شراء الأغذية محليا جزءا لا يتجزأ من جهودنا الرامية إلى مساعدة المزارعين على التحكم في معيشتهم ومصادر رزقهم، فالبرنامج ليس فقط أكبر وكالة في منظومة الأمم المتحدة تقدم المساعدات بالمنح إلى أفريقيا، وإنما هو

أيضا أكبر مشتر للأغذية والبنود الأخرى ذات الصلة بالمساعدات الغذائية. ففي عام 2003 وحده اشترى البرنامج ما قيمته 213 مليون دولار أمريكي من السلع من القارة الأفريقية، وهو حجم يعادل 26% من جميع المشتروات على الصعيد العالمي. وشمل ذلك 000 840 طن متري من الأغذية التي تنتج وتباع في أفريقيا، أي ما يعادل أكثر من ربع مشتروات البرنامج من الأغذية على الصعيد العالمي.

وتعتبر منطقة الساحل أيضا مثالا جيدا جدا على التعاون مع صانعي السياسات على أعلى المستويات في الحكومة. وقد تضمن إعلان "التحالف من أجل العمل" الموقع في داكار في سبتمبر/أيلول 2003، تعهدا لافتا للنظر للترويج للتغذية المدرسية، والتوعية الصحية، والتعليم الأساسي في منطقة الساحل. وهذا الالتزام القوي هو الاستثمار المطلوب في البشر الذي يوفر الطاقة المحركة للنهج "ذي الشقين" الذي يبشر بتحقيق الاستدامة على المدى البعيد.

وتشمل الجهود الأخرى لاستقطاب التأييد على أعلى المستويات فيما يتعلق بأهداف الوكالات التي توجد مقارها في روما الترويج للتحالف الدولي لمكافحة الجوع. وكما سبق للمدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة أن أشار، فقد أصدر الصندوق ومنظمة الأغذية والزراعة، وبرنامج الأغذية العالمي بيانا مشتركا في يوم الأغذية العالمي. حيث اجتمعنا مع 25 منظمة غير حكومية في إيطاليا لمناقشة سبل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وسوف تتكاتف الوكالات الموجودة مقارها في روما في العمل بشكل أوثق من ذي قبل مع منظمة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا في دعم التنمية الزراعية والحد من الفقر.

كان العام الماضي عام إنجازات قياسية لبرنامج الأغذية العالمي على جميع الجبهات. فقد وصلنا إلى أكبر عدد من البشر في تاريخنا حيث بلغ عددهم 110 مليون نسمة في 82 بلدا. واستطعنا تعبئة أكبر مبلغ من المساهمات التي بلغت 2.6 مليار دولار أمريكي بالإضافة إلى مبلغ 1.2 مليون دولار أمريكي من برنامج النفط مقابل الغذاء في العراق. ونقلنا أكبر كمية من الأغذية – أي أكثر من 6 ملايين طن متري. كما عملنا مع أكبر عدد من الشركاء – أي نحو 200 منظمة غير حكومية دولية وأكثر من 000 1 منظمة غير حكومية محلية. وإذا بدا الأمر تباهيا، فإننا في واقع الأمر نفخر بما أديناه من عمل جيد حيث تزايد عدد البشر الذين احتاجوا إلى مساعداتنا في العام الماضي، وإن توجهت معظم هذه المساعدات، للأسف، إلى عمليات الطوارئ أكثر من أي وقت مضى.

وبالرغم من العمل الدؤوب الذي قامت به الوكالات الثلاث، بصورة أفضل تنسيقا من ذي قبل، فإن منظمة الأغذية والزراعة أفادت في العام الماضي بأن عدد الجوعى ارتفع بنحو 18 مليون نسمة خلال النصف الثاني من التسعينات. ذلك أن الاستثمارات التي دعونا إليها – سواء كانت في شكل معونات غذائية قصيرة الأجل لمواجهة الجوع أو استثمارات في التنمية الزراعية المستدامة على المدى الطويل – لم تتحقق بالسرعة الكافية.

وفي العام الماضي سجل البرنامج انجازا آخرا لم نعلن عنه. ذلك أن 9% فقط من مجموع المساهمات التي تلقاها البرنامج وجهت إلى برامج مساعدة الذين يعانون من الجوع المزمن. ورغم أن هذه النسبة ليست بالقدر الكافي الذي نتطلع إليه، إلا أنها تمثل 238 مليون دولار أمريكي وجهت للتنمية في عام 2003. وهكذا، فنحن، من جهة نبذل أقصى ما في وسعنا للتعاون مع الصندوق ومنظمة الأغذية والزراعة، إلا أن المبالغ المتاحة لهذه الأنشطة تمثل، من جهة أخرى، نسبة متناقصة باستمرار من مواردنا. ورغم أن جهة أو اثنتين مانحتين زادتا من استثماراتهما بشكل كبير

في مجال التنمية الزراعية، إلا أن هذه المساهمات تمثل 9% فقط من مجموع المساعدات الإنمائية الرسمية حسب بيانات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.[1]

واسمحوا لي أن أعود إلى موضوع منطقة الساحل. فقد شهد العام الحالي ازدهارا ملحوظا في هذه المنطقة، حيث استطاعت بوركينا فاسو، والنيجر، ومالي إنتاج أكثر من 3 ملايين طن من الحبوب لكل منها. غير أن العديد من مواطني هذه البلدان لن يجنوا ثمار هذا الناتج بسبب افتقارهم للبنية الأساسية، والطرق الفرعية، والأسواق التي تسمح ببيع فائض انتاجهم إلى المستهلكين. والأسوأ من ذلك أنه إذا لم تهطل الأمطار في العام الحالي بالوفرة التي كانت عليها في العام السابق، فسوف يجد العديد من المزارعين في المنطقة أنفسهم مرة أخرى في أزمة. ويتعين تدعيم العناصر الأساسية الحيوية للقطاع الزراعي في المنطقة حتى يتسنى تحقيق التقدم الحقيقي والمستدام بلوغا لهدف خفض عدد الجوعى إلى النصف. ويتعين علينا أن نأخذ بيد مزارعي الكفاف لنقلهم إلى الاقتصاد الزراعي النشط والموجه للسوق.

تعتبر الصين مثالا لافتا للنظر على إمكانية أن يحد إصلاح القطاع الزراعي يمكن أن يحد من مستوى الفقر بشكل جذري. فبعد أن طبقت الصين نهج توجه القطاع الزراعي إلى السوق منذ الثمانينات من القرن الماضي لم تصبح فقط أكثر اكتفاء ذاتيا من الأغذية، بل حققت أكبر معدل قطري في الحد من الفقر في التاريخ، حيث تشير بيانات الحكومة أنه تم انتشال 220 مليون نسمة من الفقر. وأصبحت الصين اليوم من أكبر دول العالم وأسرعها في التحول إلى الأسواق التجارية، حيث تشير توقعات الأمم المتحدة إلى أن الصين والولايات المتحدة الأمريكية سوف تتصدران الانتعاش الاقتصادي في العالم في عام 2004.[2]

وتعتبر الصين أيضا من أفضل الأمثلة على التعاون بين برنامج الأغذية العالمي والصندوق. حيث عملا معا على مساعدة نحو ستة ملايين مستفيد منذ عام 1995، وذلك من خلال تقديم الائتمانات الصغيرة والغذاء مقابل العمل. حيث تؤدي أنشطة البرنامج في مجال الغذاء مقابل العمل إلى تحسين البنية الأساسية الريفية. كما تستخدم أنشطة الغذاء مقابل التدريب في مساعدة المزارعين الفقراء على جني أكبر فوائد ممكنة من مخططات الصندوق في مجال تقديم الائتمانات الصغيرة. ويستخدم الصندوق أسلوب البرنامج في تحليل هشاشة الأوضاع ورسم خرائطها من أجل تحديد المناطق التي تنفذ فيها مشروعاته.

ومنذ أسابيع قليلة نظم المكتب الإقليمي للبرنامج في آسيا اجتماعه السنوي للمدراء القطريين في بانكوك. وخصص يوم كامل من أيام المؤتمر الثلاثة لعقد حلقة عمل لجميع المدراء القطريين، وعدد من الزملاء من مقر الصندوق، لاستعراض التجربة الناجحة في الصين لاستخدامها كمثال تحتذيه بلدان أخرى في آسيا. وسوف تنشر نتائج هذه الحلقة على المكاتب الإقليمية الخمسة الأخرى للبرنامج، ونحن على ثقة من أن ذلك سيؤدي إلى ظهور عدد من الأنشطة الجديدة التي سيشترك البرنامج والصندوق في الاضطلاع بها في أرجاء العالم.

---

[1] "اتجاهات تخصيص المساعدات الإنمائية الرسمية للزراعة" اجتماع الجماعة الفرعية PovNet المعنية بالزراعة، وثيقة غرفة المؤتمرات 2، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، باريس، 9 ديسمبر/كانون الأول 2003.

[2] الأونكتاد، *الوضع الاقتصادي العالمي وتوقعاته لعام 2004، يناير/كانون الثاني 2004.*

اكتسب النهج "ذو الشقين"، الذي اعتمد في مونتريري منذ عامين وأثار قدرا ملحوظا من التفاؤل، قوة زخم جديدة. ونحن في الوكالات الثلاث في روما نتكاتف أكثر من ذي قبل وندعو بقوة إلى إتباع نهج مشترك لخفض عدد الجوعى في العالم إلى النصف. إلا أن هذا النهج توقع تحقيق قدر معين من الاستثمارات، ولكن هذه الاستثمارات سارت بخطى أبطأ مما كان الأمل معقود عليه. فكل يوم يمر بدون زيادة الاستثمارات الوطنية والدولية في مجال الزراعة يعني خسارة العديد من الأرواح وتبديد المزيد من الفرص الإنمائية. وأرجو ألا يغيب عن أذهاننا – في الصندوق، ومنظمة الأغذية والزراعة، والبرنامج – أنه إذا كنا نحن نشكل قضبان السكة الحديدية، فإن قاطرة الحد من الفقر تشكلها حكومات وشعوب البلدان الأشد تأثرا. فهؤلاء هم وحدهم الذين لديهم القدرة على انتشال ملايين البشر من شراك الجوع والفقر.

التجارة والتنمية الريفية:
الفرص المتاحة لفقراء الريف والتحديات التي يواجهونها

موجز لمناقشات الجلسة العامة
يلقيها سعادة الدكتور نوري إبراهيم حسن
نائب رئيس مجلس المحافظين

المحافظون الموقرون،

لقد شهد اليومان الماضيان تبادلاً ثراً للآراء حول قضايا حيوية لا بالنسبة لمكافحة الفقر بل ولبناء عالم ينعم بالاستقرار والسلام.

وفي عام 2002، وعقب قمة الألفية، اتفقت البلدان المتقدمة والنامية في مؤتمر تمويل التنمية في مونتيري، على العمل معاً لتنشيط النمو الاقتصادي، والتنمية، والحد من الفقر.

وأقرت البلدان المتقدمة بالحاجة إلى العمل على إزالة القيود التجارية ولاسيما المفروضة على المنتجات الزراعية، وتعهدت بزيادة المساعدة الإنمائية بشكل كبير. وستؤدي التدابير في هذه الميادين إلى خلق بيئة دولية مواتية للتعجيل بوتيرة التنمية. ووافقت البلدان النامية على اتخاذ تدابير موازية لتعزيز المؤسسات والسياسات المحلية وإزالة العقبات القائمة بحيث تتسنى الاستفادة على النحو الكامل من المواهب والقدرات المتوافرة في مجتمعاتها، بما في ذلك الشرائح المعدمة فيها.

وسلطت مناقشات الجلسة العامة المتعلقة بالتجارة والتنمية الريفية الضوء على وعد جولة الدوحة. إن خلق فرص الأسواق أمر حيوي. غير أن الحد من الفقر بسرعة واستدامة، وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، يتطلبان اتخاذ التدابير لتمكين مجموعات فقراء الريف، ولاسيما النساء، من الوصول إلى الأصول الإنتاجية، والخدمات، والأسواق. وكما قال الأمين العام في رسالته إلينا، فإن من الواجب أن تحتل التنمية الريفية موقع الصدارة في المهام الإنمائية.

وأثارت الجلسة العامة قضيتين أود أن أشير إليهما هنا. الأولى هي قضية الشراكة.

إن الشراكة هي تدبير ذو اتجاهين. وقد قامت البلدان النامية باتخاذ تدابير إصلاحية محلية طموحة لخلق الظروف اللازمة للتعجيل بوتيرة التنمية والحد من الفقر. وعلى المجتمع الدولي أن يستجيب لذلك بمساندته لتلك الإصلاحات. وفي الوقت ذاته فإن البلدان النامية بحاجة إلى تكثيف جهودها بحيث يستطيع المنتجون الفقراء اغتنام الفرص الجديدة.

وأود أن أؤكد هنا أن الصندوق الدولي للتنمية الزراعية يمثل بحد ذاته شراكة بين البلدان النامية والمتقدمة تهدف إلى خلق عالم متحرر من الفقر والجوع. وأكد العديد من المحافظين مجدداً مساندتهم الراسخة لهذه الشراكة في الصندوق، وإني أعتقد أننا سنعمل معاً لتدعيم هذه المؤسسة أكثر فأكثر.

أما الموضوع الثاني فكان موضوع الاتساق. إذ أكد توافق مونتيري أهمية الاتساق في سياسات المعونة، والتجارة، والتنمية. وإذا ما أقررنا بمحورية مشكلة الفقر الريفي وأهمية التنمية الزراعية والريفية، فإن علينا أن نضمن استجابة واسعة ومتسقة تكفل التغلب على الفقر الريفي.

وتحقيقاً لذلك، فإن على البلدان المتقدمة أن تنظر إلى الأثر الشامل لسياساتها المالية، والاقتصادية، والتجارية على التنمية، وأن تحول دون أن تسفر السياسات في الميادين الأخرى عن إضعاف التعاون الإنمائي.

كما أن الأمر يقتضي من البلدان النامية أن تكفل اتساق سياساتها. وعند تعزيز هذه البلدان لمؤسساتها وأطرها السياسية، فإن المسألة الرئيسية يجب أن تكون هي التماس السبل المثلى لمساندة وتدعيم الأنشطة الإنتاجية لفقراء الريف ومساعدتهم على الإفلات من هوة الفقر.

المحافظون الموقرون،

إن الفقر الواسع سينتهي لا محالة، كما أكد رئيس الصندوق بكلماته البليغة أمس. وإن مهمتنا جميعاً هي الإسهام في التعجيل بوتيرة هذه العملية. وعلى هذا فإن علينا ونحن نغادر دورة مجلس المحافظين الحالية أن ننقل هذه الرسالة إلى زملائنا في إداراتنا، لضمان أن تلقى احتياجات فقراء الريف، والصندوق، الاهتمام اللائق، وأن تحظى بما تستحقه من أولوية.

بيان نائب رئيس مجلس المحافظين
سعادة الدكتور نوري إبراهيم حسن
بمناسبة اختتام الدورة السابعة والعشرين لمجلس المحافظين

السيد رئيس الصندوق،
المحافظون والمندوبون الموقرون،
سيداتي سادتي،

لقد شارفت الدورة السابعة والعشرون لمجلس المحافظين على نهايتها، وهي دورة حفلت بالبيانات والحوار التفاعلي خلال مداولات الجلسة العامة بشأن التجارة والتنمية الريفية، وأثناء الموائد المستديرة الست التي تناولت قضايا أخرى ذات أهمية بالنسبة للتنمية الريفية.

وكان لنا شرف الإصغاء إلى الخطاب الافتتاحي لفخامة الرئيس بليزي كومباوري، رئيس بوركينا فاسو، الذي عرض أمام المجلس بكل بلاغة المشكلات التي ما تزال تواجه القارة الأفريقية، كما ألقى الضوء في الوقت ذاته على ما تمتلكه هذه القارة من إمكانيات متأصلة. ويمكن الاستفادة على النحو الأمثل من تلك الإمكانيات عبر ضمان الإنصاف في التجارة العالمية بالسلع الزراعية. ويمكن لهذه الإمكانيات أن تتنامى عبر المشاركة الكاملة والتامة للنساء، ولاسيما الريفيات منهن.

وسعدنا بالرسالة التي بعث بها إلى المجلس، السيد كوفي أنان، الأمين العام للأمم المتحدة، الذي أثنى على الصندوق الدولي للتنمية الزراعية لأنه أبرز أهمية قيام نظام حر للتجارة الدولية بالنسبة للمزارعين الفقراء الذين تُهمل مصالحهم في الغالب الأعم، على الرغم من أن حاجتهم إلى فرصة عادلة للتنافس في الأسواق العالمية تتسم بأهمية حيوية.

وشدد خطاب السيد بوغه رئيس الصندوق على هذه الحاجة، كما أبرز بجلاء التزام الصندوق المتواصل بالأهداف الإنمائية للألفية عبر خلق الفرص اللازمة لفقراء الريف لاستخدام مواهبهم، ومهاراتهم، وطاقاتهم للإفلات من هوة الفقر.

وتتقاسم الوكالات الشقيقة في روما هذا الالتزام مع الصندوق، وقد تبدت معالم هذه الشراكة في خطاب السيد جاك ضيوف، المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، والرسالة التي بعث بها السيد جيمس موريس، المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي، وتلاها بالنيابة عنه السيد جان جاك غريس، نائب المدير التنفيذي. إن مثل هذا التضامن والتعاون يوفر نموذجاً لنا جميعاً ونحن نسمع عن ثمار هذه الجهود المتضافرة. على أن من الواجب ألا يغيب عن أذهاننا أنه على الرغم من تلك الشراكة فإن وتيرة توظيف الاستثمارات في المعونة الغذائية اللازمة لمجابهة المجاعات الطارئة وفي التنمية الزراعية الضرورية للاستدامة طويلة الأمد ليست كافية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ضمن الإطار الزمني المحدد لذلك.

واستمعنا إلى صوت أفريقيا عبر كلمة الرئيس كومباوري، في حين بعث المحافظون من مختلف أنحاء العالم برسائل واضحة فيما أدلوا به من خطابات. وأظهرت هذه الخطابات دعم دولنا الأعضاء المتين للصندوق ودعت إلى زيادة التمويل لأنشطته. كما أنها أشارت إلى أن على الصندوق أن يضطلع بدور محوري في المبادرات العالمية لمكافحة الجوع والفقر، مثل المبادرة التي اتخذها بصورة مشتركة رؤساء البرازيل، وشيلي، وفرنسا إلى جانب الأمين العام للأمم المتحدة. وبغض النظر عن تباين الأوطان، والثقافات، والمشكلات، فإن هناك رغبة مشتركة في القضاء على الفقر الريفي.

وفي هذه الدورة أعلن المحافظ عن الجمهورية الإيطالية عزم إيطاليا على توفير مقر جديد للصندوق، وهو ما يعتبر بادرة أخرى على مساندتها الراسخة للصندوق. ونحن نعرب عن تقديرنا العميق للحكومة المضيفة.

أيها المحافظون الموقرون،

تلقت دورتنا الماضية الأنباء الطيبة بالاستكمال السريع لمفاوضات التجديد السادس لموارد الصندوق. ولقد نعمت دورتنا الحالية بالمزيد من هذه الأنباء ، وهو ما تمثل في نفاذ مفعول التجديد بما يتيح استخدام تلك الأموال. ولقد وصلت الآن نسبة وثائق المساهمة والمدفوعات مقابل تعهدات غير مستندة إلى مثل تلك الوثائق، بما في ذلك المساهمات التكميلية، إلى 66.3% من مجموع التعهدات المقدمة. وفي حين أننا نمضي قدماً في طريقنا، فإننا نناشد الدول الأعضاء الرفيقة التي لم تعلن بعد عن تعهداتها، أو تودع وثائق مساهماتها، أو تسدد مدفوعاتها، إلى أن تتخذ التدابير الضرورية في هذا الصدد. إن الحاجة تدعو إلى التزام متضافر وتام من جانبنا جميعا.

ووافق مجلس المحافظين على الميزانية الإدارية للصندوق لعام 2004. وعند قيامه بذلك، قرر المجلس أيضاً تعديل النظام المالي للصندوق بما يسمح باعتماد سياسة للترحيل بنسبة 3%، مع تطبيق ذلك على ميزانية عام 2003.

وكان من بين التوصيات التي رفعتها إلينا هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد السادس دعوة الصندوق إلى تجديد سياسة التقييم المعتمدة فيه. ونتيجة لذلك فإن مكتب التقييم يقوم الآن بصياغة برنامج عمله وميزانيته الإدارية بصورة مستقلة. وقد وافق المجلس أيضاً على هذه الميزانية الإدارية لمكتب التقييم.

وفي هذه الدورة كلَّفنا المجلس التنفيذي للصندوق بأن يُنشئ بالنيابة عنا حسابات أمانة للجهات المانحة متعددة الأطراف. وفي هذا الصدد فإننا ندرك بأن الفترة الفاصلة بين دوراتنا والممتدة لسنة كاملة ليست الفترة الأفضل عملياً للاستفادة من الفرص عند سنوحها.

ولا بد لنا من أن نثني على ما بذله زملاؤنا في المجلس التنفيذي من جهد دؤوب بشأن قضية هامة أخرى انبعثت من مفاوضات التجديد السادس، وهي صياغة نظام لتخصيص الموارد على أساس الأداء. وتلقى مجلس المحافظين تقريراً شاملاً عن ذلك الجهد الواسع الذي بذله المجلس التنفيذي في العام الماضي لاستحداث نظام يحظى بقبول كل الدول الأعضاء. إننا نقدر كل التقدير الجوانب التقنية والاعتبارات السياسية على حد سواء في تصميم هذا النظام، ولا بد لي من أن أثني على إدارة الصندوق وموظفيه لتنفيذ توصية هيئة المشاورات هذه في الموعد المضروب.

وتلقى مجلس المحافظين تقريرا عن برنامج التغيير الاستراتيجي للصندوق الرامي إلى استعراض عملياته التشغيلية وتبسيطها. وقد شهد العام المنصرم تحقيق التقدم، مع تلمس معالم طريق المستقبل في الوقت ذاته. إن الإطار الزمني للتنفيذ الكامل للبرنامج يخضع لإعادة نظر تحليلية بما يراعي الدروس المستخلصة من عام 2003، ونحن نتطلع إلى التعرف على نتائج ذلك التحليل.

وعرض علينا الائتلاف الدولي المعني بالأراضي الدروس التي تحكم نهجه، والتي تقر بأن تدابير الوصول إلى الأراضي، وعلى غرار كل التدابير الإنمائية، يجب أن تتناسب مع الظروف الخاصة بكل بلد ومجتمع محلي. وتقدمت الآلية العالمية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر التي يستضيفها الصندوق، بتقرير بدورها عن أنشطتها التشغيلية خلال عام 2003 وما اتخذته من خطوات استجابة لتعزيز تعبئة مواردها في سياق خطة أعمالها الجديدة.

أيها المحافظون الزملاء،

أود أن أعرب لكم عن الشكر لما أبديتموه من تعاون معي وزملائي في المكتب، وهو ما سهل مهمة ترؤس هذه الدورة، بل وجعلها سارة بالفعل.

كما أتوجه بشكرنا جميعاً إلى موظفي الصندوق لما يبدونه من تفان لا يكل، ومهارة، وكفاءة في إعداد مثل هذه الاجتماعات، والاستجابة لطلبات الدول الأعضاء. وأود أن أشكر أيضاً، وبكل صدق، المترجمين الفوريين، والموظفين التقنيين، وموظفي المؤتمر، والسعاة الذين أعانونا وبكل لطف، على التواصل والتفاهم فيما بيننا.

سيداتي وسادتي،

لا يسعني، ونحن نشارف على ختام دورة مجلس المحافظين، إلا أن أشير إلى الإنجازات الواسعة التي أثمرت عنها مداولاتنا المختلفة. لقد تطورت دورات المجلس عبر السنوات الثلاث الماضية بحيث غدت هذه المناسبات منتدى فعالا للحوار التفاعلي بين المحافظين بشأن الأفكار والخبرات المتعلقة باستئصال الفقر الريفي.

وتركزت مناقشاتنا في الجلسة العامة على السبل التي تساعد بها التجارة أو تعيق التنمية الريفية، وعلى ما تحتاجه المجتمعات المحلية الريفية الفقيرة لتتمكن من الانتفاع منها على النحو المناسب، وعلى العوائق التي تعترض الآن طريق التنمية. وألقت مداولات الموائد المستديرة الضوء على طائفة أخرى من المشكلات والحلول، وهو ما شمل مسائل التمويل الريفي، والمشروعات الريفية، وشح المياه، وتحويلات المغتربين، والوصول إلى الأسواق، والنهج القطاعية.

والأهم من كل ذلك، أن جميع خطاباتنا ومداولاتنا قد بعثت في نفوسنا أملاً متجدداً وعزماً متصاعدا. فلنحمل معنا هذه المشاعر إلى عواصمنا وإلى شعوبنا.

وبهذا، أعلن اختتام الدورة السابعة والعشرين لمجلس المحافظين.

Distribution: Limited GC 27/INF.7/Rev.2 19 February 2004
Arabic/English
French/Spanish

الملحق الأول

IFAD
INTERNATIONAL FUND FOR AGRICULTURAL DEVELOPMENT
Governing Council – Twenty-Seventh Session
Rome, 18–19 February 2004

قائمة بالمشاركين في الدورة السابعة والعشرين لمجلس المحافظين

LIST OF PARTICIPANTS AT THE TWENTY-SEVENTH SESSION OF THE GOVERNING COUNCIL

LISTE DES PARTICIPANTS À LA VINGT-SEPTIÈME SESSION DU CONSEIL DES GOUVERNEURS

LISTA DE LOS PARTICIPANTES EN EL 27° PERÍODO DE SESIONES DEL CONSEJO DE GOBERNADORES

رئيس المجلس:	
Chairperson:	Guido Mantega (Brazil)
Président:	غويدو مانتيغا (البرازيل)
Presidente:	
نائبا رئيس المجلس:	
Vice-Chairpersons:	Nobuko Matsubara (Japan)
	نوبوكو ماتسوبارا (اليابان)
Vice-Présidents:	Nuri Ibrahim Hasan (Libyan Arab Jamahiriya)
	نوري إبراهيم حسن (الجماهيرية العربية الليبية)
Vicepresidentes:	

الملحق الأول

الدول الأعضاء

MEMBER STATES

ÉTATS MEMBRES

ESTADOS MIEMBROS

AFGHANISTAN

Governor (acting)	Abdul Razak AYAZI Agricultural Attaché Alternate Permanent Representative of the Transitional Islamic State of Afghanistan to IFAD Rome

ALBANIA

Governor	Agron DUKA Minister for Agriculture and Food Tirana
Alternate Governor	Pellumb XHUFI Ambassador of the Republic of Albania to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome
Adviser	Adriana BERBERI Deputy Minister for Finance Tirana
Adviser	Vera CARA Second Secretary Alternate Permanent Representative of the Republic of Albania to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome
Adviser	Kujtim KADZADEJ Chef de Cabinet Ministry of Agriculture and Food Tirana
Adviser	Arben JORGJI Executive Director Mountain Areas Finance Fund Tirana

الملحق الأول

ALGERIA

Gouverneur (provisoire)	Rachid BENAISSA Ministre délégué chargé du développement rural Ministère de l'agriculture et du développement rural Alger
Gouverneur suppléant	Mokhtar REGUIEG Ambassadeur de la République algérienne démocratique et populaire auprès du FIDA Rome
Conseiller	Larbi BOUMAZA Directeur d'études Direction générale du budget Ministère des finances Alger
Conseiller	Idir BAIS Directeur de la programmation, des investissements et des études économiques Ministère de l'agriculture et du développement rural Alger
Conseiller	Faiza YAKER Chef de Bureau Chargée de la promotion, de l'investissement étranger et du suivi du financement extérieur Ministère de l'agriculture et du développement rural Alger
Conseiller	Mohamed Amin MESLEM Chef de Bureau de la coopération avec les institutions financières multilatérales Ministère des affaires étrangères Alger
Conseiller	Laid AOUADI Directeur des Services agricoles de la Wilaya de M'sila Ministère de l'agriculture et du développement rural Alger

الملحق الأول

ALGERIA (cont'd)

Conseiller	Nasr-Eddine RIMOUCHE Conseiller Représentant permanent adjoint de la République algérienne démocratique et populaire auprès du FIDA Rome
Conseiller	Habiba DJERIR Secrétaire Représentant permanent suppléant de la République algérienne démocratique et populaire auprès du FIDA Rome

ANGOLA

Gouverneur	Gilberto Buta LUTUCUTA Ministre de l'agriculture et du développement rural Luanda
Gouverneur suppléant (provisoire)	Afonso Pedro CANGA Directeur général Institut du développement agraire Ministère de l'agriculture et du développement rural Luanda
Conseiller	Pedro Agostinho KANGA Directeur du Cabinet Coopération internationale Ministère de l'agriculture et du développement rural Luanda
Conseiller	Sergio NIETO Conseiller Chargé d'affaires, a.i. Représentant permanent suppléant de la République d'Angola auprès du FIDA Rome
Conseiller	Tobias LOPES Directeur adjoint Cabinet du Ministre de l'agriculture et du développement rural Luanda

الملحق الأول

ANGOLA(cont'd)

Conseiller	Kiala Kia MATEVA Conseiller Représentant permanent adjoint de la République d'Angola auprès du FIDA Rome
Conseiller	Carlos Alberto AMARAL Conseiller Représentant permanent suppléant de la République d'Angola auprès du FIDA Rome
Conseiller	Samuel CHISSINGUI Conseiller d'entreprise Ministère de l'agriculture et du développement rural Luanda

ARGENTINA

Gobernador Suplente	Hilda GABARDINI Ministra Representante Permanente Adjunta de la República Argentina ante el FIDA Roma
Asesor	Ariel FERNÁNDEZ Secretario Representante Permanente Alterno de la República Argentina ante el FIDA Roma

ARMENIA

Governor	David LOKIAN Minister for Agriculture Yerevan
Alternate Governor	Zohrab V. MALEK Ambassador Permanent Representative of the Republic of Armenia to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome

ARMENIA (cont'd)

Adviser	Gagik EGANYAN Head of Department of Government Yerevan
Adviser	Hovik ABRAHAMYAN Minister for Territorial Administration and Production Infrastructures Yerevan
Adviser	Gagik MATEVOSYAN Director Agricultural Services Project Ministry of Agriculture Yerevan
Adviser	Ashot KIRAKOSYAN Director Social Contributions Fund Armenian Social Investment Fund Yerevan

AUSTRIA

Alternate Governor	Herbert JÄGER Minister Embassy of the Republic of Austria Rome

AZERBAIJAN

Governor	Elmar MAMMADYAROV Ambassador of the Republic of Azerbaijan to Italy Roma
Adviser	Arif ABBASOV Third Secretary Embassy of the Republic of Azerbaijan Roma
Adviser	Vugar MEHDIYEV Programme Director Rural Development Programme for Mountainous and Highland Areas Baku

الملحق الأول

BANGLADESH

Governor (acting)	Anwarul Bar CHOWDHURY Ambassador Permanent Representative of the People's Republic of Bangladesh to IFAD Rome
Adviser	Nasrin AKHTER Counsellor (Economic Affairs) Alternate Permanent Representative of the People's Republic of Bangladesh to IFAD Rome
Adviser	Nahida SOBHAN First Secretary Alternate Permanent Representative of the People's Republic of Bangladesh to IFAD Rome

BELGIUM

Gouverneur	Christian MONNOYER Ambassadeur du Royaume de Belgique auprès du FIDA Rome
Gouverneur suppléant	Bernard DE SCHREVEL Premier Secrétaire Coopération internationale Représentant permanent suppléant du Royaume de Belgique auprès du FIDA Rome

BENIN

Gouverneur (provisoire)	Lazare SEHOUETO Ministre de l'agriculture, de l'élevage et de la pêche Cotonou
Conseiller	Abdoulaye Soulé MANIGUI Directeur de l'agriculture Ministère de l'agriculture, de l'élevage et de la pêche Cotonou

الملحق الأول

BHUTAN

Governor	Sangay NGEDUP Minister for Agriculture Thimphu
Adviser	Chimi P. WANGDI Deputy Secretary Ministry of Agriculture Thimphu
Adviser	Deki PEMA Planning Officer Policy and Planning Division Ministry of Agriculture Thimphu
Adviser	Chitem TENZIN First Secretary Permanent Mission of the Kingdom of Bhutan to the United Nations Geneva

BOLIVIA

Gobernador (interino)	Raquel LIEBERS BALDIVIESO Consejera Representante Permanente Adjunta de la República de Bolivia ante el FIDA Roma

BOSNIA AND HERZEGOVINA

Alternate Governor	Branko KESIC Counsellor Alternate Permanent Representative of Bosnia and Herzegovina to the United Nations Agencies for Food and Agriculture Rome

BRAZIL

Governor	Guido MANTEGA Minister of State for Planning, Budget and Management Brasilia, D.F.

الملحق الأول

BRAZIL (cont'd)

Alternate Governor	Demian FIOCCA Secretary for International Affairs Ministry of Planning, Budget and Management Brasilia, D.F.
Adviser	Flávio MIRAGAIA PERRI Ambassador of the Federative Republic of Brazil to IFAD Rome
Adviser	Maria Theresa LAZARO Minister Counsellor Deputy Permanent Representative of the Federative Republic of Brazil to IFAD Rome
Adviser	Ricardo de MORAES MONTEIRO Head of Social Communication Department Ministry of Planning, Budget and Mangement Brasilia, D.F.
Adviser	Eugénio Conolly PEIXOTO Secretary of Agrariam Refrom Ministry of Agriarian Development Brasilia, D.F.
Adviser	Espedito Rufino DE ARAÚJO Director Project Management Unit Ministry of Agriculture, Livestock and Supply Brasilia, D.F.

BURKINA FASO

Gouverneur (provisoire)	Youssouf OUEDRAOGO Ministre d'État, Ministre des affaires étrangères et de la coopération régionale Ouagadougou
Gouverneur suppléant (provisoire)	Salif DIALLO Ministre d'État, Ministre de l'agriculture, de l'hydraulique et des ressources halieutique Ouagadougou

الملحق الأول

BURKINA FASO (cont'd)

Conseiller	Jean-Baptiste Marie Pascal COMPAORÉ Ministre des finances et du budget Ouagadougou
Conseiller	Mamadou SISSOKO Ambassadeur du Burkina Faso auprès du FIDA Rome
Conseiller	Léon YOUGBARE Directeur du Protocol d'État Présidence du Burkina Faso Ouagadougou
Conseiller	Issaka DRAGO Conseiller Présidence du Burkina Faso Ouagadougou
Conseiller	Saïdou OUEDRAOGO Directeur de la Communication et des Relations publiques Présidence du Burkina Faso Ouagadougou
Conseiller	Jean Paul SAWADOGO Coordonnateur PNGT2 Ministère de l'agriculture, de l'hydraulique et des ressources halieutique Ouagadougou
Conseiller	Pascaline TAMINI Directrice générale de la SONAGESS Ministère de l'agriculture, de l'hydraulique et des ressources halieutique Ouagadougou
Conseiller	Boubakar CISSÉ Conseiller économique Représentant permanent adjoint du Burkina Faso auprès du FIDA Rome

BURUNDI

Gouverneur	Pierre NDIKUMAGENGE Ministre de l'agriculture et de l'élevage Bujumbura

الملحق الأول

CAMEROON

Gouverneur	Abdoulaye ABOUBAKRY Secrétaire d'État au Ministère de l'agriculture Yaoundé
Gouverneur suppléant	Michael TABONG KIMA Ambassadeur de la République du Cameroun auprès du FIDA Rome
Conseiller	Médi MOUNGUI Deuxième Conseiller Représentant permanent adjoint de la République du Cameroun auprès du FIDA Rome
Conseiller	Thomas Ngué BISSA Coordonnateur du Projet PNDRT Ministère de l'agriculture Yaoundé

CANADA

Alternate Governor	Roger EHRHARDT Director-General International Financial Institutions Division Multilateral Programmes Branch Canadian International Development Agency (CIDA) Gatineau, Québec
Adviser	Charles PARKER Counsellor (Development) Alternate Permanent Representative of Canada to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome

CAPE VERDE

Gouverneur	Jorge Maria CUSTÓDIO DOS SANTOS Ambassadeur de la République du Cap-Vert auprès des Organisations des Nations Unies Rome

الملحق الأول

CAPE VERDE (cont'd)

Gouverneur suppléant	Arnaldo DELGADO Conseiller Représentant permanent adjoint de la République du Cap-Vert auprès des Organisations des Nations Unies Rome

CENTRAL AFRICAN REPUBLIC

Gouverneur	Daniel Emery DÉDÉ Ministre de la modernisation et du développement de l'agriculture Bangui

CHAD

Gouverneur (provisoire)	Hamadou BOUBAKARI Secrétaire général Ministère de l'agriculture N'Djaména

CHILE

Gobernador	José Mario GOÑI CARRASCO Embajador de la República de Chile ante el Gobierno Italiano Roma
Gobernador Suplente (interino)	Gustavo AYARES Consejero Embajada de la República de Chile Roma
Asesor	Pedro GONZÁLEZ Primer Secretario Embajada de la República de Chile Roma

CHINA

Governor	LI Yong Vice-Minister for Finance Beijing

الملحق الأول

CHINA (cont'd)

Alternate Governor	ZHAO Xiaoyu Director-General International Department Ministry of Finance Beijing
Adviser	MA Shiqing Minister Plenipotentiary Permanent Representative of the People's Republic of China to the United Nations Agencies for Food and Agriculture Rome
Adviser	LI Zhengdong Deputy Director-General Department of International Cooperation Ministry of Agriculture Beijing
Adviser	LU Xiaoping Counsellor Alternate Permanent Representative of the People's Republic of China to the United Nations Agencies for Food and Agriculture Rome
Adviser	WANG Bing Director Ministry of Finance Beijing
Adviser	DING Guoguang Director Agriculture Department Ministry of Finance Beijing
Adviser	YE Anping First Secretary Alternate Permanent Representative of the People's Republic of China to the United Nations Agencies for Food and Agriculture Rome
Adviser	CHENG Zhijun Secretary Ministry of Finance Beijing

الملحق الأول

CHINA (cont'd)

Adviser	WANG Weiqin Deputy Director Department of International Cooperation Ministry of Agriculture Beijing
Adviser	LI Qian Project Officer Ministry of Finance Beijing

COLOMBIA

Gobernador	Fabio VALENCIA COSSIO Embajador de la República de Colombia ante el FIDA Roma
Gobernador Suplente	Darío Alberto BONILLA GIRALDO Consejero Representante Permanente Alterno de la República de Colombia ante el FIDA Roma
Asesor	Paula TOLOSA ACEVEDO Primera Secretaria Representante Permanente Alterna de la República de Colombia ante el FIDA Roma
Asesor	Juan Carlos SÁNCHEZ FRANCO Primer Secretario Embajada de la República de Colombia Roma

CONGO

Gouverneur	Jeanne DAMBENZET Ministre de l'agriculture, de l'élevage, de la pêche et de la promotion de la femme Brazzaville

الملحق الأول

CONGO (cont'd)

Conseiller	Guy Danièl MOUMALÉ Conseiller Ministère de l'agriculture, de l'élevage, de la pêche et de la promotion de la femme Brazzaville
Conseiller	Rufin Gabriel AMBERO Ministre Conseiller Représentant permanent adjoint de la République du Congo auprès du FIDA Rome
Conseiller	Emile ESSEMA Deuxième Conseiller Représentant permanent adjoint de la République du Congo auprès du FIDA Rome

COSTA RICA

Gobernador	Victoria GUARDIA ALVARADO DE HERNÁNDEZ Embajadora de la República de Costa Rica ante el FIDA Roma
Gobernador Suplente	Yolanda GAGO PÉREZ Ministra Consejera Representante Permanente Alterna de la República de Costa Rica ante el FIDA Roma

CÔTE D' IVOIRE

Gouverneur (provisoire)	Richard Gbaka ZADY Ambassadeur de la République de Côte d'Ivoire auprès des Organisations spécialisées des Nations Unies Rome
Conseiller	Aboubakar BAKAYOKO Conseiller Représentant permanent suppléant de la République de Côte d'Ivoire auprès des Organisations spécialisées des Nations Unies Rome

الملحق الأول

CÔTE D' IVOIRE (cont'd)

Conseiller	Lida Lambert BALLOU Conseiller Représentant permanent adjoint de la République de Côte d'Ivoire auprès des Organisations spécialisées des Nations Unies Rome

CROATIA

Alternate Governor	Vlado MATIJASIC Counsellor Alternate Permanent Representative of the Republic of Croatia to the United Nations Agencies for Food and Agriculture Rome
Adviser	Zlata PENIC-IVANKO First Secretary Alternate Permanent Representative of the Republic of Croatia to the United Nations Agencies for Food and Agriculture Rome

CUBA

Gobernador Suplente	Alfredo Néstor PUIG PINO Embajador de la República de Cuba ante los Organismos de las Naciones Unidas Roma

CYPRUS

Alternate Governor (acting)	Gabriel ODYSSEOS Agricultural Attaché Alternate Permanent Representative of the Republic of Cyprus to the United Nations Agencies for Food and Agriculture Rome

D.P.R. KOREA

Governor	KIM Yong Suk Vice-Minister for Agriculture Pyongyang

الملحق الأول

D.P.R. KOREA (cont'd)

Alternate Governor (acting)	CHOE Taek San Ambassador of the Democratic People's Republic of Korea to IFAD Rome
Adviser	YUN Su Chang Minister Deputy Permanent Representative of the Democratic People's Republic of Korea to IFAD Rome
Adviser	JONG Sun Won Secretary-General National Committee of the Democratic People's Republic of Korea for FAO Ministry of Foreign Affairs Pyongyang
Adviser	RI Yong Ho Second Secretary Alternate Permanent Representative of the Democratic People's Republic of Korea to IFAD Rome

D.R. CONGO

Gouverneur (provisoire)	Innocent MOKOSA MANDENDE Ministre Conseiller Représentant permanent adjoint de la République démocratique du Congo auprès des Organisations des Nations Unies Rome

DENMARK

Governor	Ole E. MOESBY Ambassador Under-Secretary for Multilateral Affairs Ministry of Foreign Affairs Copenhagen

الملحق الأول

DENMARK (cont'd)

Adviser	Kristian HOJERSHOLT Minister Deputy Permanent Representative of the Kingdom of Denmark to IFAD Rome
Adviser	Finn Norman CHRISTENSEN Chief Adviser Ministry of Foreign Affairs Copenhagen
Adviser	Kristina RASMUSSEN Attaché The Royal Danish Embassy Rome

DJIBOUTI

Gouverneur (provisoire)	Awes A. AWES Officier du Protocole Consulat de la République de Djibouti Rome

DOMINICAN REPUBLIC

Gobernador Suplente	Dolores Margarita CEDEÑO PÉREZ Ministra Consejera Representante Permanente Alterna de la República Dominicana ante el FIDA Roma

ECUADOR

Gobernador Suplente	Sandro CELI Primer Secretario Representante Permanente Alterno de la República del Ecuador ante los Organismos de las Naciones Unidas Roma
Asesor	Segundo CHALUIS Segundo Secretario Representante Permanente Alterno de la República del Ecuador ante los Organismos de las Naciones Unidas Roma

الملحق الأول

EGYPT

Alternate Governor (acting)	Mariam MOUSA Minister Plenipotentiary for Agricultural Affairs Deputy Permanent Representative of the Arab Republic of Egypt to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome
Adviser	Wael Abou Bakr EL-NAGGAR First Secretary Alternate Permanent Representative of the Arab Republic of Egypt to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome

EL SALVADOR

Gobernador Suplente	Joaquín RODEZNO MUNGUÍA Embajador de la República de El Salvador ante el FIDA Roma
Asesor	Jorge Alberto OVIEDO MACHUCA Director de la Oficina de Planificación del Ministro de Agricultura y Ganadería San Salvador
Asesor	María Eulalia JIMÉNEZ ZEPEDA Ministra Consejera Representante Permanente Adjunta de la República de El Salvador ante el FIDA Roma

ERITREA

Governor	Petros TSEGGAI First Counsellor Chargé d'affaires, a.i. Embassy of the State of Eritrea Rome
Adviser	Yohannes TENSUE First Secretary Alternate Permanent Representative of the State of Eritrea to the United Nations Agencies for Food and Agriculture Rome

الملحق الأول

ETHIOPIA

Alternate Governor	Mengistu HULLUKA DEYAS Ambassador of the Federal Democratic Republic of Ethiopia to IFAD Rome

FINLAND

Alternate Governor	Pasi HELLMAN Director Department of Global Affairs Ministry of Foreign Affairs Helsinki
Adviser	Heidi PIHLATIE Minister Counsellor Permanent Representative of the Republic of Finland to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome
Adviser	Kaisa KARTTUNEN Counsellor (Agriculture) Deputy Permanent Representative of the Republic of Finland to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome
Adviser	Kari JANTUNEN Counsellor Unit for Development Financing Institutions Department of Global Affairs Ministry of Foreign Affairs Helsinki

FRANCE

Gouverneur	Stéphane PALLEZ Chef du Service des affaires européennes et internationales Direction du Trésor Ministère de l'économie, des finances et de l'industrie Paris

FRANCE (cont'd)

Gouverneur suppléant (provisoire)	Alain GUILLOUËT Ministre Conseiller Chef de la Mission économique Ambassade de France en Suisse Berne
Conseiller	Charles MILLON Ambassadeur de la République française auprès de l'OAA Rome
Conseiller	Jérôme BACONIN Attaché principal d'Administration centrale Bureau de l'aide au développement Direction du Trésor Ministère de l'économie, des finances et de l'industrie Paris
Conseiller	Nicolas PERRIN Chargé de Mission à la Direction des politiques économiques et internationales Ministère de l'agriculture, de l'alimentation, de la pêche et des affaires rurales Paris
Conseiller	Marie-Paule FONTAINE Deuxième Secrétaire Représentant Permanent adjoint de la République française auprès de l'OAA Rome

GABON

Gouverneur (provisoire)	Jean Norbert DIRAMBA Ministre délégué auprès du Vice-Premier Ministre, Ministre de l'agriculture, de l'élevage et du développement rural chargé des droits de l'homme et des missions Libreville
Conseiller	Ivone Alves DIAS DA GRAÇA Premier Conseiller Représentant permanent adjoint de la République gabonaise auprès du FIDA Rome

GABON (cont'd)

Conseiller	Louis Stanislas CHARICAUTH Conseiller Représentant permanent suppléant de la République gabonaise auprès du FIDA Rome

GAMBIA, THE

Governor	Susana WAFFA OGOO Secretary of State for Fisheries, Natural Resources and Environment Banjul
Alternate Governor	Yusupha ALIEU KAH Ambassador of the Republic of The Gambia to IFAD Brussels
Adviser	Ousman JAMMEH Permanent Secretary Department of State of Agriculture Banjul

GEORGIA

Governor (acting)	Zurab SOSELIA First Deputy Minister for Finance Tbilisi
Adviser	Noe KHOZREVANIDZE Director Rural Development Programme for Mountainous and Highland Areas Ministry of Food and Agriculture Tbilisi

GERMANY

Governor	Michael HOFMANN Director-General Federal Ministry of Economic Cooperation and Development Bonn

الملحق الأول

GERMANY (cont'd)

Adviser	Bernd BLANK Division Chief Regional Development Banks Federal Ministry of Economic Cooperation and Development Bonn
Adviser	Bernd DUNNZLAFF Counsellor Alternate Permanent Representative of the Federal Republic of Germany to IFAD Rome

GHANA

Governor (acting)	Kofi DSANE-SELBY Ambassador of the Republic of Ghana to IFAD Rome
Adviser	Kwaku NICOL Minister Counsellor Alternate Permanent Representative of the Republic of Ghana to IFAD Rome

GREECE

Alternate Governor	Emmanuel MANOUSSAKIS Minister Plenipotentiary (Agricultural Affairs) Alternate Permanent Representative of the Hellenic Republic to IFAD Rome
Adviser	E. Sarantis ANDRICOPOULOS Counsellor (Agriculture) Alternate Permanent Representative of the Hellenic Republic to IFAD Rome
Adviser	Dimitri DADIOTIS Consultant Directorate of Organizations dealing with International Economic and Monetary Affairs Ministry of Foreign Affairs Athens

الملحق الأول

GUATEMALA

Gobernador (interino)	Billy Robin ESTRADA Viceministro de Agricultura, Ganadería y Alimentación Ciudad de Guatemala
Gobernador Suplente (interino)	Acisclo VALLADARES MOLINA Embajador de la República de Guatemala ante el FIDA Roma
Asesor	Ileana RIVERA DE ANGOTTI Primera Secretaria Representante Permanente Alterna de la República de Guatemala ante el FIDA Roma

GUINEA

Gouverneur (provisoire)	Mohamed NOBA Vice-Président Chambre nationale d'agriculture Conakry
Gouverneur suppléant (provisoire)	Naby Moussa TOURÉ Conseiller spécial du Vice-Président Chambre nationale d'agriculture Conakry
Conseiller	Mohamed CAMARA Conseiller politique Ambassade de la République de Guinée Rome

HAITI

Gouverneur	Sébastien HILAIRE Ministre de l'agriculture, des ressources naturelles et du développement rural Port-au-Prince
Gouverneur suppléant	Roger PÉRODIN Ambassadeur Représentant permanent de la République d'Haïti auprès des Organisations des Nations Unies Rome

HAITI (cont'd)

Conseiller	Patrick SAINT-HILAIRE Premier Secrétaire Représentant permanent suppléant de la République d'Haïti auprès des Organisations des Nations Unies Rome

HONDURAS

Gobernador (interino)	Oscar Antonio OYUELA CASTELLÓN Embajador de la República de Honduras ante los Organismos de las Naciones Unidas Roma

ICELAND

Governor	Jón Erlingur JÓNASSON Counsellor Political Department Multilateral Development Co-operation Ministry of Foreign Affairs Reykjavik

INDIA

Alternate Governor	Sudhir Gunvantrai MANKAD Additional Secretary (Fund Banking) Department of Economic Affairs Ministry of Finance New Delhi
Adviser	Govindan NAIR Minister (Agriculture) Alternate Permanent Representative of the Republic of India to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome

INDONESIA

Alternate Governor	Freddy NUMBERI Ambassador Permanent Representative of the Republic of Indonesia to IFAD Rome

INDONESIA (cont'd)

Adviser	Natigor SIAGIAN Assistant Minister for Agriculture in charge of International Cooperation Jakarta
Adviser	Syarifuddin EDO Senior Official Department of Foreign Affairs Jakarta
Adviser	Wahib ABDULJAWAD Minister Counsellor Alternate Permanent Representative of the Republic of Indonesia to IFAD Rome
Adviser	Sunggul SINAGA Agricultural Attaché Alternate Permanent Representative of the Republic of Indonesia to IFAD Rome
Adviser	Bambang SANTOSO MARSOEM Deputy Director Bureau of International Cooperation Department of Finance Jakarta
Adviser	Yusral TAHIR Senior Official Bureau of International Cooperation Department of Agriculture Jakarta

IRAN, ISLAMIC REPUBLIC OF

Governor (acting)	Mohammad Saeed NOURI-NAEENI Ambassador of the Islamic Republic of Iran to the United Nations Agencies for Food and Agriculture Rome

IRELAND

Governor	John Francis COGAN Ambassador of Ireland to the United Nations Agencies for Food and Agriculture Rome

IRELAND (cont'd)

Alternate Governor	Anthony DEVLIN First Secretary (Agriculture) Alternate Permanent Representative of Ireland to the United Nations Agencies for Food and Agriculture Rome
Adviser	Earnan O'CLEIRIGH Senior Development Specialist Development Cooperation Division Department of Foreign Affairs Dublin
Adviser	Vincent O'NEIL Principal Development Specialist Development Cooperation Division Department of Foreign Affairs Dublin

ITALY

Gouverneur	Gianluigi MAGRI Sous-Secrétaire d'État Ministère de l'économie et des finances Rome
Gouverneur suppléant (provisoire)	Giandomenico MAGLIANO Ministre plénipotentiaire Directeur général Direction générale de la coopération économique et financière multilatérale Ministère des affaires étrangères Rome
Conseiller	Augusto ZODDA Directeur général Affaires générales, personnel et processus organisationnels Ministère de l'économie et des finances Département du Trésor Rome
Conseiller	Gaetano MARTINEZ TAGLIAVIA Conseiller Chargé d'affaires, a.i. Représentant permanent adjoint de la République italienne auprès du FIDA Rome

ITALY (cont'd)

Conseiller	Paolo DUCCI Responsable de la coordination FAO/IFAD/PAM Direction générale de la coopération économique et financière multilatérale Ministère des affaires étrangères Rome
Conseiller	Pablo FACCHINEI Conseiller Service chargé des Banques de développement multilatéral Ministère de l'économie et des finances Département du Trésor Rome
Conseiller	Gaetano D'ONOFRIO Conseiller Service chargé des Banques de développement multilatéral Ministère de l'économie et des finances Département du Trésor Rome
Conseiller	Rita CARAMIS Consultant Coordination FAO/IFAD/PAM Direction générale pour la coopération économique et financière multilatérale Ministère des affaires étrangères Rome

JAPAN

Governor	Nobuko MATSUBARA Ambassador of Japan to Italy Rome
Alternate Governor (acting)	Masaharu SATO Counsellor Deputy Permanent Representative of Japan to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome
Adviser	Wakana KANIKAWA Officer Multilateral Cooperation Division Economic Cooperation Bureau Ministry of Foreign Affairs Tokyo

الملحق الأول

JORDAN

Governor (acting)	Muwaffaq AJLOUNI Minister Chargé d'affaires, a.i. Alternate Permanent Representative of the Hashemite Kingdom of Jordan to the United Nations Agencies for Food and Agriculture Rome

KENYA

Governor (acting)	George KHANIRI Assistant Minister for Agriculture Ministry of Agriculture and Livestock Development Nairobi
Alternate Governor (acting)	Bruce Misoga MADETE Ambassador of the Republic of Kenya to IFAD Rome
Adviser	Andrew M. MUGAMBI Deputy Director for Agriculture Ministry of Agriculture and Livestock Development Nairobi
Adviser	Abdishakur HUSSEIN Third Secretary Alternate Permanent Representative of the Republic of Kenya to IFAD Rome
Adviser	Joseph K. MBURU Agricultural Attaché Alternate Permanent Representative of the Republic of Kenya to IFAD Rome

KUWAIT

Governor (acting)	Hesham I. AL-WAQAYAN Deputy Director-General Operations and Disbursement Kuwait Fund for Arab Economic Development Kuwait City

KUWAIT (cont'd)

Alternate Governor (acting)	Lamya AHMED AL-SAQQAF Permanent Representative of the State of Kuwait to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome

LEBANON

Gouverneur (provisoire)	Fadi HAJJ ALI Premier Secrétaire Représentant permanent suppléant de la République libanaise auprès des Organisations des Nations Unies Rome
Conseiller	Sami NMEIR Premier Secrétaire Représentant permanent suppléant de la République libanaise auprès des Organisations des Nations Unies Rome

LESOTHO

Governor	Daniel Rakoro PHORORO Minister for Agriculture and Food Security Maseru
Alternate Governor (acting)	Tieiso Maxwell KHALEMA Deputy Principal Secretary Ministry of Agriculture and Food Security Maseru
Adviser	Mathoriso MOLUMELI Chief Economic Planner Ministry of Agriculture and Food Security Maseru
Adviser	Kabelo Gilbert MAFURA Counsellor Chargé d'affaires, a.i. Alternate Permanent Representative of the Kingdom of Lesotho to IFAD Rome

LESOTHO (cont'd)

Adviser	Mamosala SHALE First Secretary Alternate Permanent Representative of the Kingdom of Lesotho to IFAD Rome

LIBERIA

Governor (acting)	Lily Degou BEHNA Ambassador of the Republic of Liberia to the United Nations Agencies for Food and Agriculture Rome

LIBYAN ARAB JAMAHIRIYA

Governor (acting)	Nuri Ibrahim HASAN Ambassador of the Socialist People's Libyan Arab Jamahiriya to IFAD Rome
Alternate Governor (acting)	Seraj Addin S.A. ESSA Counsellor Alternate Permanent Representative of the Socialist People's Libyan Arab Jamahiriya to IFAD Rome

LUXEMBOURG

Gouverneur (provisoire)	Georges HEINEN Directeur Financement du développement multilatéral Ministère des finances Luxembourg-Ville
Gouverneur suppléant (provisoire)	Jean Henri FALTZ Ambassadeur du Grand-Duché de Luxembourg auprès du FIDA Rome

الملحق الأول

MADAGASCAR

Gouverneur suppléant	Auguste Richard PARAINA Ambassadeur de la République de Madagascar auprès des Organisations des Nations Unies Rome
Conseiller	Monsieur MONJA Conseiller Représentant permanent adjoint de la République de Madagascar auprès des Organisations des Nations Unies Rome

MALAWI

Alternate Governor	Charles J. MATABWA Secretary for Agriculture, Irrigation and Food Security Ministry of Agriculture, Irrigation and Food Security Lilongwe
Adviser	Sandram C. MAWELU Director of Irrigation Ministry of Agriculture, Irrigation and Food Security Lilongwe

MALAYSIA

Alternate Governor	Lily ZACHARIAH Ambassador of Malaysia to the United Nations Agencies for Food and Agriculture Rome
Adviser	Hendy ASSAN Second Secretary Alternate Permanent Representative of Malaysia to the United Nations Agencies for Food and Agriculture Rome

MALDIVES

Governor	Abdulla KAMALUDEEN Minister for Fisheries, Agriculture and Marine Resources Malé

MALDIVES (cont'd)

Adviser	Mohamed ZUHAIR Assistant Director-General Ministry of Fisheries, Agriculture and Marine Resources Malé

MALI

Gouverneur	Seydou TRAORÉ Ministre de l'agriculture, de l'élevage et de la pêche Bamako
Gouverneur suppléant	Ibrahim Bocar DAGA Ambassadeur de la République du Mali auprès du FIDA Rome
Conseiller	Togora Fadimata ABDOULAYE Conseiller du Ministre de l'agriculture, de l'élevage et de la pêche Bamako
Conseiller	Foune SYLLA Premier Conseiller Représentant permanent suppléant de la République du Mali auprès du FIDA Rome
Conseiller	Modibo Mahamane TOURÉ Deuxième Conseiller Représentant permanent suppléant de la République du Mali auprès du FIDA Rome

MALTA

Governor	Abraham BORG Ambassador of the Republic of Malta to IFAD Rome
Alternate Governor	Pierre HILI First Secretary Alternate Permanent Representative of the Republic of Malta to IFAD Rome

الملحق الأول

MAURITANIA

Gouverneur suppléant	Hamoud OULD ELY Ambassadeur de la République islamique de Mauritanie auprès du FIDA Rome
Conseiller	Limam Ahmed Ould MOHAMEDOU Chef du Service de la coopération économique Ministère des affaires économiques et du développement Nouakchott

MAURITIUS

Alternate Governor	Moheenee NATHOO Permanent Assistant Secretary Ministry of Agriculture, Food Technology and Natural Resources Port Louis
Adviser	Denis CANGY Consul of the Republic of Mauritius Rome

MEXICO

Gobernador (interino)	Manuel Reed SEGOVIA Director Ejecutivo Comisión Nacional Forestal Secretaría de Agricultura, Ganadería, Desarrollo Rural, Pesca y Alimentación México, D.F.
Gobernador Suplente (interino)	Rafael TOVAR Y DE TERESA Embajador de los Estados Unidos Mexicanos ante el FIDA Roma
Asesor	Víctor Hugo MORALES MELÉNDEZ Consejero Representante Permanente Adjunto de los Estados Unidos Mexicanos ante el FIDA Roma

الملحق الأول

MEXICO (cont'd)

Asesor	Luz Estela SANTOS MALDONADO Consejero Representante Permanente Alterno de los Estados Unidos Mexicanos ante el FIDA Roma
Asesor	Miguel Ángel CERVANTES SÁNCHEZ Director de Proyectos para Cambio Climático Secretaría de Medio Ambiente y Recursos Naturales México, D.F.

MOROCCO

Gouverneur	Hassan BENEBDERAZIK Secrétaire général Ministère de l'agriculture et du développement rural Rabat
Gouverneur suppléant	Ali LAMRANI Chef de la Division financière Ministre des finances et de la privatisation Rabat
Conseiller	Tajeddine BADDOU Ambassadeur du Royaume du Maroc auprès du FIDA Rome
Conseiller	Ahmed FAOUZI Ministre plénipotentiaire Représentant permanent adjoint du Royaume du Maroc auprès du FIDA Rome

MOZAMBIQUE

Governor (acting)	Manuel CHANG Deputy Minister for Planning and Finance Maputo

MOZAMBIQUE (cont'd)

Alternate Governor (acting)	João CARRILHO Deputy Minister for Agriculture and Rural Development Maputo
Adviser	Francisco Elias Paulo CIGARRO Ambassador of the Republic of Mozambique to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome
Adviser	António PINTO DE ABREU Executive Director Banco de Mozambique Maputo
Adviser	Carla Elisa MUCAVI First Secretary Alternate Permanent Representative of the Republic of Mozambique to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome
Adviser	Fatima GIMO Technical Officer Ministry of Planning and Finance Maputo

MYANMAR

Alternate Governor (acting)	Khin MAUNG AYE Ambassador of the Union of Myanmar to IFAD Rome
Adviser	Aung MYINT Minister Counsellor Alternate Permanent Representative of the Union of Myanmar to IFAD Rome

NAMIBIA

Governor	Paul SMIT Deputy Minister for Agriculture, Water and Rural Development Windhoek

الملحق الأول

NAMIBIA (cont'd)

Alternate Governor	Desmond R. TSHIKESHO IFAD Project Coordinator and Director of Extension and Engineering Services Ministry of Agriculture, Water and Rural Development Windhoek
Adviser	Percy Wachata MISIKA Minister Counsellor (Agriculture) Permanent Representative of the Republic of Namibia to IFAD Paris

NETHERLANDS

Alternate Governor	Ewald WERMUTH Ambassador of the Kingdom of The Netherlands to the United Nations Organizations for Food and Agriculture Rome
Adviser	Jeroen T.M.G. STEEGHS Counsellor Deputy Permanent Representative of the Kingdom of The Netherlands to the United Nations Organizations for Food and Agriculture Rome
Adviser	Anushka SWALEF Second Secretary Alternate Permanent Representative of the Kingdom of The Netherlands to the United Nations Organizations for Food and Agriculture Rome

NICARAGUA

Gobernador	José CUADRA CHAMORRO Embajador de la República de Nicaragua ante el FIDA Roma
Gobernador Suplente	Amelia Silvia CABRERA Ministra Consejera Representante Permanente Adjunta de la República de Nicaragua ante el FIDA Roma

الملحق الأول

NIGER

Gouverneur (provisoire)	Ausseil Mireille FATOUMA Ambassadeur de la République du Niger auprès du FIDA Rome
Conseiller	Abdoulmoumine HADJO YAYE Conseiller Représentant permanent suppléant de la République du Niger auprès du FIDA Rome
Conseiller	Adam MAÏGA ZAKARIAOU Conseiller Représentant permanent adjoint de la République du Niger auprès du FIDA Rome

NIGERIA

Governor (acting)	Malam Adamu BELLO Federal Minister for Agriculture and Rural Development Abuja
Alternate Governor (acting)	Gabriel LOMBIN Minister Permanent Representative of the Federal Republic of Nigeria to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome
Adviser	Alhaji Baba FADA Director for Agriculture Federal Ministry of Agriculture and Rural Development Abuja
Adviser	E. O. OKEKE Director Department of Rural Development Federal Ministry of Agriculture and Rural Development Abuja

NIGERIA (cont'd)

Adviser	Salisu INGAWA Director Project Monitoring Unit Federal Ministry of Agriculture and Rural Development Abuja
Adviser	Alhaji Aliyu ISMAILA Special Assistant to the Federal Minister for Agriculture and Rural Development Abuja
Adviser	Clement Layiwola LASEINDE Minister (Economic Desk) Embassy of the Federal Republic of Nigeria Rome
Adviser	Nura ABUBAKAR IFAD Project Coordinator Federal Ministry of Agriculture and Rural Development Abuja

NORWAY

Governor	Nils HAUGTSVEIT Director-General Development Department Ministry of Foreign Affairs Oslo
Adviser	Harald TOLLAN Adviser Multilateral Bank and Finance Section Ministry of Foreign Affairs Oslo
Adviser	Margaret SLETTEVOLD Minister Counsellor Permanent Representative of the Kingdom of Norway to IFAD Rome
Adviser	Bjørn IMMONEN Attaché Royal Norwegian Embassy Rome

الملحق الأول

OMAN

Governor	Khalfan Bin Saleh Mohammed AL NAEBI Under-Secretary Ministry of Agriculture and Fisheries Muscat
Alternate Governor (acting)	Habib A. HASNI Director International Relations Department Ministry of Agriculture and Fisheries Muscat
Adviser	Rasmi MAHMOUD Technical Adviser Embassy of the Sultanate of Oman Rome

PAKISTAN

Governor	Sardar Yar Mohammad RIND Federal Minister for Food, Agriculture and Livestock Islamabad
Alternate Governor (acting)	Mirza Qamar BEG Ambassador of the Islamic Republic of Pakistan to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome
Adviser	Muhammad S. KHAN Joint Secretary (Plan/IC) Federal Ministry of Food, Agriculture and Livestock Islamabad

PANAMA

Gobernador	Pedro Adán GORDÓN Embajador de la República de Panamá ante el FIDA Roma
Gobernador Suplente	Horacio J. MALTEZ Ministro Consejero Representante Permanente Adjunto de la República de Panamá ante el FIDA Roma

الملحق الأول

PARAGUAY

Gobernador Suplente (interino)	Ana María BAIARDI QUESNEL Consejera Representante Permanente Adjunta de la República del Paraguay ante el FIDA Roma
Asesor	Carlos Ramón VERA AGUILERA Tercer Secretario Representante Permanente Alterno de la República del Paraguay ante el FIDA Roma

PERU

Gobernador	José Pablo MORÁN VAL Embajador de la República del Perú ante los Organismos de las Naciones Unidas Roma
Gobernador Suplente	Oswaldo DEL ÁGUILA RAMÍREZ Primer Secretario Representante Permanente Alterno de la República del Perú ante los Organismos de las Naciones Unidas Roma

PORTUGAL

Governor	Carlos Manuel Inácio FIGUEIREDO National Institute for Agricultural Support Ministry of Agriculture, Rural Development and Fisheries Lisbon
Adviser	João Miguel FREITAS Agriculture Counsellor Deputy Permanent Representative of the Portuguese Republic to the United Nations Agencies for Food and Agriculture Rome

الملحق الأول

QATAR

Governor (acting)	Ali Fahad AL-HAJRI Ambassador of the State of Qatar to IFAD Rome
Alternate Governor (acting)	Mohamed Bin Fahad AL-FIHANI Under-Secretary for Agricultural Affairs Ministry of Municipal Affairs and Agriculture Doha
Adviser	Ali Mohamed JABOR AL-KUBAISI Director Department for Agricultural Development Ministry of Municipal Affairs and Agriculture Doha
Adviser	Mohammed Bin Yousef AL-THANI Second Secretary Alternate Permanent Representative of the State of Qatar to IFAD Rome
Adviser	Akeel HATOOR Adviser Embassy of the State of Qatar Rome

REPUBLIC OF KOREA

Governor	Young-oh SONG Ambassador of the Republic of Korea to IFAD Rome
Alternate Governor	Chang-hyun KIM First Secretary Agricultural Attaché Alternate Permanent Representative of the Republic of Korea to IFAD Rome
Adviser	Jee-hwang KIM Deputy Director United Nations Division Ministry of Foreign Affairs and Trade Seoul

الملحق الأول

REPUBLIC OF KOREA (cont'd)

Adviser	Jung-suk LEE Assistant Director Multilateral Cooperation Division Ministry of Agriculture and Forestry Seoul
Adviser	Kyung-yul HAN First Secretary Alternate Permanent Representative of the Republic of Korea to IFAD Rome

ROMANIA

Gouverneur (provisoire)	Cristian Valentin COLTEANU Ambassadeur de la Roumanie auprès du FIDA Rome
Gouverneur suppléant (provisoire)	Gabriela DUMITRIU Conseiller Représentante permanente adjointe de la Roumanie auprès du FIDA Rome
Conseiller	Ioan PAVEL Conseiller Direction pour les Nations Unies Ministère des affaires étrangères Bucarest

RWANDA

Governor	Patrick HABAMENSHI Minister for Agriculture and Animal Resources Kigali

SAUDI ARABIA

Governor (acting)	Fahad BIN ABDULRAHMAN BALGHUNAIM Minister for Agriculture Riyadh

الملحق الأول

SAUDI ARABIA (cont'd)

Alternate Governor (acting)	Ahmad Ben Suleiman Al-AQUIL Minister Plenipotentiary Permanent Representative of the Kingdom of Saudi Arabia to FAO Rome
Adviser	Bandar AL-SHALHOOB Counsellor Alternate Permanent Representative of the Kingdom of Saudi Arabia to FAO Rome

SENEGAL

Gouverneur	Habib SY Ministre de l'agriculture et de l'hydraulique Dakar
Gouverneur suppléant	Momar GUEYE Ambassadeur de la République du Sénégal auprès des Organisations des Nations Unies Rome
Conseiller	Moussa Bocar LY Ministre Conseiller Représentant permanent adjoint de la République du Sénégal auprès des Organisations des Nations Unies Rome
Conseiller	Alassane WELE Deuxième Conseiller Représentant permanent suppléant de la République du Sénégal auprès des Organisations des Nations Unies Rome

SOUTH AFRICA

Governor	Lenin MAGIGWANE SHOPE Ambassador of the Republic of South Africa to the United Nations Agencies for Food and Agriculture Rome

الملحق الأول

SOUTH AFRICA (cont'd)

Alternate Governor	Margaret MOHAPI First Secretary Alternate Permanent Representative of the Republic of South Africa to the United Nations Agencies for Food and Agriculture Rome
Adviser	Catharina DU TOIT First Secretary Alternate Permanent Representative of the Republic of South Africa to the United Nations Agencies for Food and Agriculture Rome

SPAIN

Gobernador	Jorge DOMECQ Ministro Consejero Embajada de España Roma
Gobernador Suplente	Luis CUESTA CIVÍS Primer Secretario Embajada de España Roma
Asesor	Ester BORRÁS Jefa de Servicio de Organismos Internacionales Técnicos Ministerio de Asuntos Exteriores Madrid

SRI LANKA

Governor	E. Rodney M. PERERA Ambassador of the Democratic Socialist Republic of Sri Lanka to IFAD Rome
Alternate Governor	M. SUMANADASA Minister Alternate Permanent Representative of the Democratic Socialist Republic of Sri Lanka to IFAD Rome

SRI LANKA (cont'd)

Adviser	A. Bedgar PERERA Director Ministry of Agriculture and Livestock Colombo
Adviser	Bogodage CHANDANA PERERA Competent Authority Ministry of Agriculture and Livestock Colombo
Adviser	Herath Mudiyanselage WIJERATNE Minister (Commercial) Alternate Permanent Representative of the Democratic Socialist Republic of Sri Lanka to IFAD Rome

SUDAN

Governor (acting)	Mohamed Hassan JUBARA MOHAMED Director-General International Cooperation and Investment Administration Ministry of Agriculture and Forestry Khartoum
Alternate Governor (acting)	Mohamed Said MOHAMED ALI HARBI Counsellor Permanent Representative of the Republic of The Sudan to IFAD Rome
Adviser	Amal Ahmed EL HASSAN EL KABEIR Deputy Director Resource Department Ministry of Finance and National Economy Khartoum
Adviser	Saif Eldin Ibrahim MAHMOUD Counsellor Embassy of the Republic of The Sudan Rome

الملحق الأول

SWEDEN

Governor (acting)	Michael ODEVALL Minister Permanent Representative of the Kingdom of Sweden to IFAD Rome
Adviser	Margaretha ARNESSON-CIOTTI Programme Officer Royal Swedish Embassy Rome
Adviser	Nora O'DOWD NYMAN Junior Officer Royal Swedish Embassy Rome

SWITZERLAND

Gouverneur	Serge CHAPPATTE Directeur général adjoint Direction du développement et de la coopération Département fédéral des affaires étrangères Berne
Conseiller	Lothar CAVIEZEL Ministre Représentant permanent de la Confédération suisse auprès du FIDA Rome
Conseiller	Franz HOSSLI Responsable du programme Section des Institutions financières internationales Direction du développement et de la coopération Département fédéral des affaires étrangères Berne

SYRIA

Governor	Adel SAFAR Minister for Agriculture and Agrarian Reform Damascus

SYRIA (cont'd)

Alternate Governor (acting)	Hassan IBRAHIM Vice-Minister for Agriculture and Agrarian Reform Damascus
Adviser	Hamzeh DAWALIBI Minister Counsellor Deputy Permanent Representative of the Syrian Arab Republic to IFAD Rome

TANZANIA, UNITED REPUBLIC OF

Governor (acting)	Wilfred NGIRWA Permanent Secretary Ministry of Agriculture and Food Security Dar-es-Salaam
Alternate Governor	Costa Ricky MAHALU Ambassador of the United Republic of Tanzania to IFAD Rome
Adviser	Perpetua M.S. HINGI Agricultural Attaché Alternate Permanent Representative of the United Republic of Tanzania to IFAD Rome

THAILAND

Governor (acting)	Korntip RATANAKOMUT Counsellor (Agricultural Affairs) Deputy Permanent Representative of the Kingdom of Thailand to the United Nations Agencies for Food and Agriculture Rome

THE FORMER YUGOSLAV REPUBLIC OF MACEDONIA

Governor	Ivan ANGELOV Ambassador and Head of Mission of The Former Yugoslav Republic of Macedonia to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome

الملحق الأول

THE FORMER YUGOSLAV REPUBLIC OF MACEDONIA (cont'd)

Adviser	Lidija CADIKOVSKA Director of IFAD Project Ministry of Agriculture, Forestry and Water Economy Skopje
Adviser	Biljana PETROVSKA Vice-Director of IFAD Project Ministry of Agriculture, Forestry and Water Economy Skopje
Adviser	Efimija PECINSKA Manager of Agricultural Fund Ministry of Finance Skopje

TUNISIA

Gouverneur (provisoire)	Mohamed JEGHAM Ambassadeur de la République tunisienne auprès des Organisations des Nations Unies Rome
Gouverneur suppléant (provisoire)	Kamel BEN REJEB Directeur général de la coopération financière multilatérale Ministère du développement et de la coopération internationale Tunis
Conseiller	Ahmad BOURIGA Directeur Ministère de l'agriculture, de l'environnement et des ressources hydrauliques Tunis
Conseiller	Sihem SELTENE Conseiller Représentant permanent adjoint de la République tunisienne auprès des Organisations Rome

الملحق الأول

TURKEY

Alternate Governor (acting)	Serap ÖZCOSKUN Counsellor Alternate Permanent Representative of the Republic of Turkey to IFAD Rome
Adviser	Mehmet UYANIK Agricultural Counsellor Alternate Permanent Representative of the Republic of Turkey to IFAD Rome

UGANDA

Alternate Governor	Wilburforce KISAMBA-MUGERWA Minister for Agriculture, Animal Industry and Fisheries Entebbe
Adviser	Abdu Nasser KABUNGA Counsellor Alternate Permanent Representative of the Republic of Uganda to the United Nations Agencies Rome

UNITED ARAB EMIRATES

Governor (acting)	Abdulla AL-MAAINAH Minister Plenipotentiary Chargé d'affaires, a.i. Alternate Permanent Representative of the United Arab Emirates to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome
Adviser	Mirghani Hassan OBEID Press Officer Embassy of the United Arab Emirates Rome

UNITED KINGDOM

Alternate Governor	Peter REID First Secretary (Senior Rural Livelihoods Adviser) Alternate Permanent Representative of the United Kingdom to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome
Adviser	Elizabeth NASSKAU Management and Programme Support Officer Permanent Representation of the United Kingdom to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome

UNITED STATES

Governor (acting)	David BLOOMGARDEN Deputy Director Multilateral Development Institutions Office Department of the Treasury Washington, D.C.
Alternate Governor (acting)	Tony P. HALL Permanent Representative of United States of America to the United Nations Agencies for Food and Agriculture Rome
Adviser	David WINKELMANN Special Assistant to the Deputy Administrator International Cooperation and Development Foreign Agricultural Service Department of Agriculture Washington, D.C.
Adviser	Willem BRAKEL First Secretary Alternate Permanent Representative of the United States of America to the United Nations Agencies for Food and Agriculture Rome

الملحق الأول

UNITED STATES (cont'd)

Adviser	Andrew BRUBAKER IFAD Desk Officer Multilateral Development Institutions Office Department of the Treasury Washington, D.C.

URUGUAY

Gobernador Suplente	Gabriel BELLÓN Segundo Secretario Representante Permanente Adjunto de la República Oriental del Uruguay ante el FIDA Roma

VENEZUELA

Gobernador (interino)	Rudolf RÖMER Vicepresidente de Inversiones y Cooperación Internacional Banco de Desarrollo Económico y Social de Venezuela (BANDES) Caracas
Asesor	Carlos POZZO BRACHO Ministro Consejero Representante Permanente Adjunto de la República Bolivariana de Venezuela ante los Organismos de las Naciones Unidas Roma
Asesor	Freddy LEAL Agregado (Agricultura) Embajada de la República Bolivariana de Venezuela Roma

VIET NAM

Governor	Le Vinh THU Ambassador Permanent Representative of the Socialist Republic of Viet Nam to the United Nations Agencies for Food and Agriculture Rome

VIET NAM (cont'd)

Alternate Governor (acting)	Yen Thi Hong NGUYEN Division Chief External Finance Department Ministry of Finance Hanoï
Adviser	Le Quynh DUONG Expert External Finance Department Ministry of Finance Hanoï
Adviser	Nguyen Chi THANH Counsellor Deputy Permanent Representative of the Socialist Republic of Viet Nam to the United Nations Agencies for Food and Agriculture Rome

YEMEN

Governor	Hasan Omar SOWAID Minister for Agriculture and Irrigation Sana'a
Alternate Governor	Abdulrahman Mohammed BAMATRAF Ambassador of the Republic of Yemen to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome
Adviser	Mohamed Saleh Ahmed AL-HELALY Ambassador of the Republic of Yemen to Italy Rome
Adviser	Abdulmalik ALTHAWR Director-General Planning and Monitoring Ministry of Agriculture and Irrigation Sana'a

الملحق الأول

ZAMBIA

Governor (acting)	Davinson K. MENDAMENDA Director Ministry of Agriculture and Cooperatives Lusaka

ZIMBABWE

Governor (acting)	Mary Margaret MUCHADA Ambassador of the Republic of Zimbabwe to IFAD Rome
Alternate Governor (acting)	Verenica Takaendesa MUTIRO Chief Agricultural Economist Ministry of Lands, Agriculture and Rural Resettlement Harare
Adviser	Rudo Grace MANYARARA Counsellor Alternate Permanent Representative of the Republic of Zimbabwe to IFAD Rome

الملحق الأول

المراقبون من الدول الأعضاء بالأمم المتحدة

OBSERVERS FROM UNITED NATIONS MEMBER STATES

OBSERVATEURS D'ÉTATS MEMBRES DES NATION UNIES

OBSERVADORES DE LOS ESTADOS MIEMBROS DE LAS NACIONES UNIDAS

BELARUS	Vikenty DOMNICH First Secretary Embassy of the Republic of Belarus Rome
CZECH REPUBLIC	Pavel SKODA Counsellor Permanent Representative of the Czech Republic to FAO Rome
HUNGARY	Zoltán KÁLMÁN Agricultural Counsellor Permanent Representative of the Republic of Hungary to FAO Rome Mirtill MÁTYÁS Counsellor (Economic and Commercial Affairs) Embassy of the Republic of Hungary Rome
SLOVAKIA	Milan PAKSI Counsellor Permanent Representative of the Slovak Republic to FAO Rome

الملحق الأول

SLOVENIA	Bojana HOCEVAR Minister Plenipotentiary Permanent Representative of the Republic of Slovenia to FAO Rome
UKRAINE	Rostyslav ZATSEPILIN Counsellor Embassy of the Republic of Ukraine Rome

الملحق الأول

الكرسي الرسولي

HOLY SEE

SAINT-SIÈGE

SANTA SEDE

Renato VOLANTE
Observateur permanent du
Saint-Siège auprès du FIDA
Cité du Vatican

Vincenzo BUONOMO
Observateur permanent suppléant
du Saint-Siège auprès du FIDA
Cité du Vatican

Lelio BERNARDI
Conseiller
Mission permanente d'observation
du Saint-Siège auprès du FIDA
Cité du Vatican

Giovanni TEDESCO
Conseiller
Mission permanente d'observation
du Saint-Siège auprès du FIDA
Cité du Vatican

الملحق الأول

الممثلون عن الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة

REPRESENTATIVES OF THE UNITED NATIONS AND SPECIALIZED AGENCIES

REPRÉSENTANTS DES NATIONS UNIES ET INSTITUTIONS SPÉCIALISÉES

REPRESENTANTES DE LAS NACIONES UNIDAS Y ORGANISMOS ESPECIALIZADOS

Food and Agriculture Organization of the United Nations	Jacques DIOUF Director-General Rome
	David HARCHARIK Deputy Director-General Rome
	Henri CARSALADE Assistant Director-General Technical Cooperation Department Rome
	Tesfai TECLE Director Investment Centre Division Rome
	Gilbert LANDART Adviserand Focal Point for IFAD Investment Centre Division Rome
United Nations Office for Project Services	Mohamed CHAALALA Coordinator Rome
	Omer ZAFAR Senior Portfolio Manager Rome
United Nations Secretariat	Gherardo CASINI Head United Nations Department of Economic and Social Affairs (DESA) Rome

الملحق الأول

United Nations Secretariat (cont'd)	Andrea PERUGINI Programme Officer United Nations Department of Economic and Social Affairs (DESA) Rome
World Food Programme	Jean-Jacques GRAISSE Senior Deputy Executive Director Operations Department Rome
	Thomas YANGA Secretary to the Executive Board and Chief of the Executive Board Secretariat Rome
	Francesco STRIPPOLI Director External Relations Division Rome

الملحق الأول

المراقبون من المنظمات الحكومية الدولية

OBSERVERS FROM INTERGOVERNMENTAL ORGANIZATIONS

OBSERVATEURS DES ORGANISATIONS INTERGOUVERNEMENTALES

OBSERVADORES DE LAS ORGANIZACIONES INTERGUBERNAMENTALES

Arab Authority for Agricultural Investment and Development	Abdul Kareem Mohammad AL-AMRI President Khartoum Mohamed Habib KAABACHI Assistant to the President for Financial and Administrative Affairs Khartoum
Arab Bank for Economic Development in Africa	Wahid HAJRI Assistant Director-General of Operations Khartoum Abdulmagid H. BURAWI Project Officer Operations Department Khartoum
Arab Center for the Studies of Arid Zones and Dry Lands	Abdallah DROUBI Director Water Resources Division Damascus Nasr Eldin OUBEID Director Finance and Administration Division Damascus
Consultative Group on International Agricultural Research	Lyndsey A. WITHERS Assistant Director-General International Plant Genetic Resources Institute (IPGRI) Maccarese

الملحق الأول

European Community	Juan Jorge DE LA CABALLERÍA Counsellor Alternate Permanent Representative of the Commission of the European Community to the United Nations Agencies Rome
	Maryse COUTSOURADIS Attachée Alternate Permanent Representative of the Commission of the European Community to the United Nations Agencies Rome
Inter-American Institute for Cooperation on Agriculture	José María FRESNEDA Coordinator European Permanent Office Madrid
International Center for Agricultural Research in the Dry Areas	Adel S. AL-BELTAGY Director-General Aleppo
International Livestock Research Institute	Getachew ENGIDA Director Finance, Human Resources and Administration Nairobi
League of Arab States	Fathi ABU ABED Counsellor Mission in Rome Rome
OPEC Fund for International Development	Suleiman J. AL-HERBISH Director-General Vienna

OPEC Fund for International Development (cont'd)	Said AISSI Assistant Director-General Operations Mangement Department Vienna
Organization of the Islamic Conference	Ba BABACAR Ambassador Permanent Observer of the Permanent Mission of the Organization of the Islamic Conference to the United Nations Geneva

الملحق الأول

المراقبون من المنظمات غير الحكومية

OBSERVERS FROM NON-GOVERNMENTAL ORGANIZATIONS

OBSERVATEURS DES ORGANISATIONS NON GOUVERNEMENTALES

OBSERVADORES DE LAS ORGANIZACIONES NO GUBERNAMENTALES

Afro-Asian Rural Development Organization	Abdalla YAHIA ADAM Secretary-General New Delhi
Human Appeal International	Imad Izzat ZAHIDAH General Secretary Consultant Ajman
International Development Research Centre	Maureen O'NEIL President Ottawa Alain BERRANGER Director Partnerships and Business Development Division Ottawa Eglal RACHED Regional Director Middle East and North Africa Office Cairo Susan JOEKES Senior Programme Specialist and Team Leader Trade, Employment and Competitiveness Programme Paris
International Juridical Organization for Environment and Development	Mary Ellen BAUGH SIKABONYI Vice-President Rome

الملحق الأول

Society for International Development	Evelyn PIMENTEL Director for Latin America Rome
	Kelly SIOBHAN Programme Officer Rome
The Foundation for International Community Assistance	Scott GRAHAM Relationship Manager Multilateral Development Organization Washington, D.C.

Distribution: Limited | GC 27/L.1/Rev.1 | 18 February 2004
Original: English | البند 2 من جدول الأعمال | Arabic

الملحق الثاني

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

مجلس المحافظين - الدورة السابعة والعشرون

روما، 18–19 فبراير/شباط 2004

جدول الأعمال وبرنامج الأنشطة

1 - تمشيا مع الصيغة الجديدة التي أدخلت في السنوات الأخيرة، ستتضمن أعمال الدورة السابعة والعشرين لمجلس المحافظين جلسة مناقشات تفاعلية عامة ستعقد، كما يظهر في برنامج الأنشطة، في اليوم الأول من الدورة. وقد اقترح رئيس الصندوق، بناء على الأهمية المتزايدة للأسواق والتجارة بالنسبة لفقراء الريف، والفرص والتحديات المحتملة التي قد تخلقها بيئة التجارة الجديدة لهم، أن يكون موضوع النقاش العام "التجارة والتنمية الريفية: الفرص المتاحة لفقراء الريف والتحديات التي تواجههم ".

2 – أما في اليوم الثاني من الدورة، فستعقد وبصورة متزامنة ست موائد مستديرة لمناقشة مواضيع تم تحديدها بالتعاون مع الأقاليم المعنية. وسيترأس كل مائدة من هذه الموائد الست وزير أو ممثل رفيع المستوى عن الإقليم المعني، وأما مدراء الشعب في الصندوق ومدراء البرامج القطرية وكبار الاقتصاديين فسيساعدون المجموعات في عملها وسيطرحون الموضوع ذي الصلة. والدعوة موجهة للوفود الوطنية لحضور أي مائدة مستديرة يرغبون بالانضمام إليها، ويمكنهم، إذا ما أرادوا تعظيم التفاعل، أن يشاركوا في أكثر من مجموعة نقاش.

الملحق الثاني

جدول الأعمال

1 – افتتاح الدورة

2 – اعتماد جدول الأعمال

3 – انتخاب هيئة مكتب مجلس المحافظين

4 – بيان رئيس الصندوق

5 – البيانات العامة

6 – تقرير عن التجديد السادس لموارد الصندوق

7 – القوائم المالية المراجعة للصندوق في 31 ديسمبر/كانون الأول 2002

8 – برنامج العمل والميزانية الإدارية للصندوق ومكتب التقييم لعام 2004

9 – التفويض بسلطة إنشاء صناديق أموال أمانة متعددة الجهات المانحة

10 – تقرير مرحلي عن تنفيذ نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء

11 – تقرير مرحلي عن سير العمل في برنامج تطوير أسلوب العمل في الصندوق (برنامج التغيير الاستراتيجي)

12 – تقرير عن الدروس المستفادة للائتلاف الدولي المعني بالأراضي

13 – تقرير مرحلي عن الآلية العالمية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر

14 – مسائل أخرى

إقرار نشر الوثائق

الملحق الثاني

برنامج الأنشطة

الأربعاء، 18 فبراير/شباط 2004

الاجتماع الصباحي **الساعة 10.00 – 13.00**

الساعة 10.00 – 13.00 **الاحتفال الافتتاحي**

بدء بحث بنود جدول الأعمال

الاجتماع المسائي **الساعة 15.00 – 18.30**

الساعة 15.00 – 17.30 **جلسة مناقشات عامة حول موضوع التجارة والتنمية الريفية: الفرص المتاحة لفقراء الريف والتحديات التي تواجههم**

ستوفر جلسة المناقشات العامة التفاعلية الفرصة لفتح حوار حول الموضوع وستتضمن فترة لطرح الأسئلة والإجابة عليها. وهي ستضم خبراء رفيعي المستوى إضافة إلى رئيس الصندوق ورئيس مجلس المحافظين

الساعة 17.30 – 18.30 **متابعة بحث بنود جدول الأعمال**

الخميس، 19 فبراير/شباط 2004

الاجتماع الصباحي **الساعة 09.30 - 13.00**

الساعة 09.30–10.20 **متابعة بحث بنود جدول الأعمال**

الساعة 10.30–13.00 **مناقشات الموائد المستديرة**

ستعقد الشعب الإقليمية التشغيلية في الصندوق ست موائد مستديرة متزامنة حول الموضوعات التالية:

- آسيا والمحيط الهادي: *المشروعات الريفية والحد من الفقر*
- شرق ووسط أوروبا والدول المستقلة حديثا: *تشجيع وصول فقراء الريف إلى الأسواق في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية*
- أفريقيا الشرقية والجنوبية: *فرص التنمية الريفية وتحدياتها الناجمة عن النهج على مستوى القطاع*
- أمريكا اللاتينية والكاريبي: تحويلات المغتربين *والتنمية الريفية في أمريكا اللاتينية والكاريبي*
- الشرق الأدنى وشمال أفريقيا: *إدارة الموارد المائية الشحيحة في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا*
- أفريقيا الغربية والوسطى: *التمويل الريفي في أفريقيا الغربية والوسطى*

الملحق الثاني

الاجتماع المسائي	**الساعة 15.00 - 18.00**
الساعة 15.00–18.00	**إنجاز بحث البنود المتبقية من جدول الأعمال، بما في ذلك البيانات العامة** **اختتام الدورة**

الملحق الثالث

قائمة بالوثائق التي عرضت على الدورة السابعة والعشرين لمجلس المحافظين

رقم الوثيقة	بند جدول الأعمال	العنوان
GC 27/L.1	2	جدول الأعمال المؤقت وبرنامج الأحداث
GC 27/L.1/Add.1	2	برنامج العمل
GC 27/L.2 + Add.1	6	تقرير عن التجديد السادس لموارد الصندوق
GC 27/L.3	7	القوائم المالية المراجعة للصندوق في 31 ديسمبر/كانون الأول 2002
GC 27/L.4 + Add.1	8	برنامج العمل والميزانية الإدارية للصندوق ومكتب التقييم لعام 2004
GC 27/L.5	9	التفويض بسلطة إنشاء صناديق أموال أمانة متعددة الجهات المانحة
GC 27/L.6	10	تقرير مرحلي عن تنفيذ نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء
GC 27/L.7	11	تقرير مرحلي عن سير العمل في برنامج تطوير أسلوب العمل في الصندوق (برنامج التغيير الاستراتيجي)
GC 27/L.8	12	تقرير عن الدروس المستفادة للائتلاف الدولي المعني بالأراضي
GC 27/L.9	13	تقرير مرحلي عن الآلية العالمية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو التصحر وبخاصة في أفريقيا
GC 27/L.10		التجارة والتنمية الريفية: الفرص المتاحة لفقراء الريف والتحديات التي تواجههم
GC 27/INF.1		ترتيبات الدورة السابعة والعشرين لمجلس المحافظين
GC 27/INF.2		مساهمة الصندوق في مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون: تقرير مرحلي لعام 2003
GC 27/INF.3		حوار تفاعلي حول موضوع: التجارة والتنمية الريفية: الفرص المتاحة لفقراء الريف والتحديات التي تواجههم
GC 27/INF.4/Rev.1		مناقشات الموائد المستديرة

الملحق الثالث

رقم الوثيقة	بند جدول الأعمال	العنوان
GC 27/INF.5		وضع مساهمات التجديد الخامس لموارد الصندوق
GC 27/INF.6		أبرز الجوانب المالية للسنة المنتهية في ديسمبر/كانون الأول 2003
GC 27/INF.7/Rev.2		قائمة مؤقتة بأسماء المشاركين في الدورة السابعة والعشرين لمجلس المجافظين
GC 27/INF.8/Rev.1 + Rev.2	5	ترتيب المتحدثين
GC 27Resolutions		القرارات التي اعتمدها مجلس المحافظين في دورته السابعة والعشرين

Distribution : General
Original: English

GC 27/Resolutions

19 February 2004
Arabic

الملحق الرابع

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

مجلس المحافظين – الدورة السابعة والعشرون

روما، 18–19 فبراير/شباط 2004

القرارات التي اعتمدها مجلس المحافظين
في دورته السابعة والعشرين

1 – اعتمد مجلس محافظي الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في دورته السابعة والعشرين القـرارين 133/د–27 و134/د–27 في 18 فبراير/شباط 2004.

2 – وهذه القرارات مرسلة إلى جميع أعضاء الصندوق للإحاطة.

الملحق الرابع

قرار عن الميزانية الإدارية للصندوق ومكتب التقييم لعام 2004

القرار 133/د-27

الميزانية الإدارية للصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومكتب التقييم لعام 2004

إذ يضع في اعتباره البند 10 من المادة (6) من اتفاقية إنشاء الصندوق، والمادة سادسا من اللائحة المالية للصندوق؛

وإذ يلاحظ أن المجلس التنفيذي قد درس، في دورته الثمانين، برنامج عمل الصندوق لعام 2004 ووافق على هذا البرنامج بمبلغ قيمته 323 مليون وحدة حقوق سحب خاصة وعلى اعتماد شامل لتمويل تجهيز البرامج بقيمة 29.7 مليون دولار أمريكي؛

وقد نظر في استعراض المجلس التنفيذي في دورته الثمانين للميزانية الإدارية للصندوق ومكتب التقييم المقترحة لعام 2004؛

يقر ميزانية الصندوق الإدارية لعام 2004، كما وردت في الوثيقة GC 27/L.4 و GC 27/L.4/Add.1، بمبلغ 57.2 مليون دولار أمريكي إلى جانب مبلغ 4.6 مليون دولار أمريكي لمكتب التقييم محتسبة على أساس سعر للصرف يبلغ 0.780 يورو/1.00 دولار أمريكي؛

يقرر أنه في حال تغير متوسط قيمة الدولار الأمريكي في 2004 مقابل سعر صرف اليورو المستخدم في احتساب الميزانية، فإن المجموع المعادل بالدولار الأمريكي للنفقات باليورو سيعدل في الميزانية بنفس نسبة الفرق بين سعر الصرف الفعلي في عام 2004 وسعر الصرف الذي استخدم في احتساب الميزانية؛

يقرر أيضا تعديل الفقرة 2 من المادة 6 من اللائحة المالية للصندوق بحيث تحذف الجملة الثانية منها. ويجوز ترحيل المخصصات التي لا يترتب أي التزام بشأنها حتى نهاية السنة المالية إلى السنة المالية اللاحقة بمقدار لا يتجاوز 3% من السنة المالية المذكورة. ويدخل هذا التعديل حيز التنفيذ فور اعتماد القرار الحالي ويسري مفعوله اعتباراً من السنة المالية 2003.

الملحق الرابع

قرار بشأن التفويض بسلطة إنشاء حسابات أمانة متعددة الجهات المانحة

القرار 134/د-27

التفويض بسلطة إنشاء حسابات أمانة متعددة الجهات المانحة

إن مجلس محافظي الصندوق الدولي للتنمية الزراعية،

بناء على البند 2 (جـــ)، من المادة 6، من اتفاقية إنشاء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، والبند 7 من اللوائح الخاصة بتسيير العمل في الصندوق الدولي للتنمية الزراعية؛

يفوض المجلس التنفيذي في أن يتخذ القرارات المتعلقة بحسابات الأمانة متعددة الجهات المانحة؛

ويطلب من رئيس الصندوق أن يقدم معلومات إلى مجلس المحافظين عن كل القرارات التي يتخذها المجلس التنفيذي في هذا الشأن.